

مَنْطِقُ الْعَرَبِ

مِنْ وَجْهَتَيْ نَظَرِ الْمَنْطِقِ الْحَدِيثِ

د. عَادِل فَاهُورِي

الدكتور عادل فاخوري

مَنْطِقُ الْعَرَبِ

مِنْ وَجْهَةِ نَظَرِ الْمَنْطِقِ الْحَدِيثِ

دَارُ الْقَطَايِعَةِ لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ
بِئِيرُوتَ

حقوق الطبع محفوظة
لدار الطليعة للطباعة والنشر

ص.ب. ١١١٨١٣

بيروت - لبنان

تلفون : ٣١٤٦٥٩

٣٠٩٤٧٠

الطبعة الاولى

كانون الثاني (يناير) ١٩٨٠

BC
34
F34
1980

Jakhuri, Adil
Mantiq al-'Arab min
wajhat inzar al-mantiq
al-hadith

شكر

تدين هذه الأبحاث في غير جهة إلى تعاليم المذهب البنائي في المنطق الذي أسسه أستاذي لورنتسن P. Lorenzen ، كما أنها تأخذ بكثير من آراء الأستاذ K. Lorenz الذي استفدت من توجيهاته خلال مناقشاتنا الطويلة. ولا يسعني أيضا إلا أن أشكر أستاذي M. Clavelin الذي تابع هذه الأبحاث خطوة خطوة وأسدى إلي كثيرا من الملاحظات القيمة. وكذلك أوجه شكري إلى الأستاذين مارتن R. Martin وبودو M. Boudot وإلى المستشرق أرنالدز R. Arnaldez وإلى الزميل الدكتور مصطفى الجوزو الذي تفضل بمراجعة النص. كما أتوجه بخالص الشكر إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل، خاصة بالذكر الصديق ابراهيم زيناتي.

للمؤلف:

المنطق الرياضي: دار العلم للملايين، الطبعة الثانية ١٩٧٩.
الرسالة الرمزية في أصول الفقه: دار الطليعة، الطبعة الأولى ١٩٧٩.

محتوى الكتاب

١١.....	فهرس الرموز.....
١٥.....	المدخل.....
١٩.....	الفصل الأول: موجز تاريخي.....
٢٠.....	١ - عصر النقل.....
٢٥.....	٢ - عصر ابن سينا.....
٢٨.....	٣ - عصر التوفيق.....
٣٠.....	٤ - العصر الذهبي.....
٣٤.....	٥ - عصر الشراح.....
٣٧.....	الفصل الثاني: اللفظ والمعنى.....
٣٨.....	١ - نظرية الدلالة.....
٤٤.....	٢ - تركيب الألفاظ.....
٤٦.....	٣ - المفهوم والماصدق.....
٤٩.....	٤ - التعريف.....
٥١.....	٤، ١ - التعريف بالثال وبالتقسم.....
٥٥.....	٤، ٢ - التعريف الحقيقي.....
٦٠.....	٤، ٣ - التعريف الاسمي.....
٦٢.....	٤، ٤ - التعريف اللفظي.....
٦٥.....	الفصل الثالث: المنطق الحملي.....
٦٦.....	١ - القضية الحملية.....
٦٦.....	١، ١ - تحديد الحمل.....

١٦٩.....	٨ - درجات الممكن
١٧٥.....	الفصل السادس: نظرية النسب أو نظريات المجموعات
١٧٧.....	١ - منطق المجموعات المطلقة
١٨٦.....	٢ - الأمور الشاملة ونقائضها، أو المجموعة الكلية والمجموعة الفارغة
١٩١.....	٣ - المجموعات الزمانية
١٩٨.....	٤ - النسب بحسب المفهوم
١٩٩.....	٥ - النسب بين القضايا
٢٠٣.....	الخاتمة
٢٠٧.....	المصادر

٧١.....	١٠٢ - الألفاظ السالبة
٧٩.....	١٠٣ - القضايا المنحرفة أو تسوير المحمول
٨٣.....	٢ - القياس الحملّي
٨٤.....	٢٠١ - ترتيب المقدمات
٨٥.....	٢٠٢ - القواعد القبلية والأشكال الثلاثة الأولى
٨٨.....	٢٠٣ - مشكلة الشكل الرابع
٩٢.....	٢٠٤ - القياس الفردي
٩٣.....	٢٠٥ - التمثيل الخطي
٩٩.....	٣ - القياس غير المتعارف أو قياس العلاقات
١١١.....	الفصل الرابع: المنطق الشرطي
١١٥.....	١ - إحصاء الروابط المتداولة في المنطق العربي
١٢١.....	٢ - الأسوار الزمانية
١٢٧.....	٣ - اللزوم والتلازم بين القضايا الشرطية
١٣٥.....	٤ - القياس الشرطي
١٤٧.....	الفصل الخامس: منطق الجهات
١٤٨.....	١ - رد الجهات إلى اللزوم المنطقي
١٥١.....	٢ - التفسير الكمي للجهات
١٥٤.....	٣ - الجهات المتداولة عند العرب
١٥٨.....	٤ - القضايا الموجهة
١٦٥.....	٥ - أرسطيون وثاؤفرطيون
١٦٧.....	٦ - تكرار الجهات
١٦٨.....	٧ - الجهات الوجودية

فهرس الرموز

الحروف

س	ثابت الموضوع.
س	متغير الموضوع
ق، ر، ش	متغيرات القضايا.
ح، ط، يا	متغيرات المحمول.

الروابط

•	هو، هي، هم (رابطة موجبة).
؛	ليس هو، ليست هي، ليسوا هم (رابطة سالبة).
—	ليس (سالب للقضية).
٨	و (رابط الوصل).
٧	أو (رابط الفصل).
×	إما... أو (رابط التباين).
←	إذا... فـ (رابط الشرط).
↔	فقط إذا (رابط التشارط).

الأسوار

∇	بعض س، أو يوجد س (السور البعضى أو السور الوجودي).
△	كل س (السور الكلي)

أحيانا، يوجد وقت و (السور البعضي الزماني).
دائما، كل وقت و (السور الكلي الزماني).

اللزوم والقواعد

اللزوم المنطقي.	=
التلازم المنطقي.	=
قاعدة الرسم (إذا ... ف، بالوضع الرسمي).	←
قاعدة التحديد (إذا ... ف، بالتحديد).	⇐
قاعدة الرسم المزدوجة (فقط إذا، بالوضع الرسمي)	↔
قاعدة التحديد المزدوجة (فقط إذا، بالتحديد).	⇔
مساوٍ بالتعريف (بالمعنى العام للمناطق المحدثين).	≈

الجهات العقلية

بالضرورة، من الضروري أن...	△
بالامكان، من الممكن أن...	▽
بالامكان غير الضروري.	◇
بالفعل، أو بالوجود.	□

رموز منطق المجموعات

لا، غير (سالب إسمي).	¬
أخص مطلقا، أو أيضا ينتمي إلى.	⊂
مساوٍ لـ.	=
مباين لـ.	⊄

أعم من وجه، أو أخص من وجه، (رمز علاقة التقاطع بين مجموعتين).

المدخل

ان تحديث علم المنطق، منذ نحو القرن من الزمن، أثار اهتماما شديدا بدراسة تطوره التاريخي. فبين المراحل المختلفة التي اجتازها هذا العلم، تبقى المرحلة العربية أقل مرحلة أخضعت للبحث والاستقصاء. وذلك يعود لأسباب عدة.

هناك أولا: صعوبة إيجاد النصوص، لأن معظم مؤلفات المناطق العرب ما تزال بعد مخطوطات. أما تلك التي عرفت الانتشار، إن لم تتصف بداءة الطباعة، فإنها تفتقر بوجه عام إلى تحقيق نقدي. كما أن التاريخ الطويل للمنطق العربي، والذي يزيد امتداده على ألف سنة، يجعل كل دراسة جامعة لهذا الموضوع ناقصة، بانتظار نتائج الأبحاث المختصة حول المؤلفين الأساسيين في العهود المختلفة.

والسبب الثاني يتعلق بمعرفة اللغة العربية والمنطق الحديث فمن جهة، يجهل أغلب المناطق الغربيون هذه اللغة التي دون

فيها الجزء الأكبر من النصوص. ومن جهة أخرى، يفتقر المؤلفون العرب إلى التمرس بأساليب المنطق الرياضي، حتى يستطيعوا أن يستخلصوا النظريات المنطقية المعقدة المصوغة بتراكيب وحشية غير مألوفة.

فضلا عن ذلك، يمكن تفسير عدم الاهتمام للمنطق العربي، من قبل المؤلفين السابقين لشيوع المنطق الحديث، بموقفهم تجاه فلسفة القرون الوسطى عامة. فقد ساد الاعتقاد بأن هذه المرحلة هي مرحلة ركود، وعلى الأخص في مجال المنطق الذي ظن أنه بلغ، مع أرسطو، الكمال والختام. وبما أن الفلسفة العربية كانت معاصرة للاسكلائية اللاتينية، وتشارك معها في موضوعات عدة أنهت إلى المقم نفسه.

وكذلك يعود الاهمال الذي لعبته الثقافة العربية، إلى حصر الغرب تاريخ الفكر بثقافته التي يزعم تفوقها على سائر الحضارات، وهو حصر يتم عن رفض الغرب الاعتراف بمساهمة كل حضارة تقع خارج جغرافيته ولقته وديانته.

لا ريب أن المنطق العربي، شأن الفكر العربي، مدين بأمور كثيرة لليونان، لكنه بعيد كل البعد عن أن يكون مجرد شرح مفصل لمنطق هؤلاء. فمن الخطأ التوقف في تطور المنطق العربي حيث تبدى المدرسية اللاتينية. إذ مثل هذا التقسيم يقصر التاريخ على تطور ذي خط واحد، ولا يرى في الفكر العربي سوى وسيلة نقل. حتى وإن توافق بدء الاسكلائية مع موت آخر

فيلسوف عربي كبير أعنى ابن رشد، فالمنطق العربي، بالمعنى الحصري، لا يصل إلى ذروته إلا في وقت لاحق.

مهما يكن من شيء فإننا نستطيع الآن، بفضل ابتكارات المنطق الحديث وأدواته الرمزية، أن نتعمق في فهم المنطق العربي ونقدر أصالته. لكن هذا لا يعني أن أبحاث هذا الكتاب، وإن تنوعت، هي شاملة ومستوفاة من شتى النواحي. فمن بين المؤلفين الكثيرين المشتغلين في ميادين عديدة، والذين ساهموا بشكل أو بآخر، في إنماء المنطق، لم تختَر سوى فئة المناطق. أما أبحاث المتكلمين وأهل المناظرة، المفيدة في غير جانب، فلم نفرد لها مكانا في هذا الكتاب. وأما منطق أصول الفقه، فقد كرسنا له رسالة على حدة. وبالرغم من اعتقادنا أننا ألقينا الضوء لأول مرة على كثير من الموضوعات المهمة واستقصيناها بحثاً ورسمنا المراحل الكبرى لتطور المنطق العربي، يبقى مجال البحث مفتوحاً لاكتشاف وضبط كثير من الأمور.

أما فيما يخص الطريقة التي اتبعناها، فهي تختلف باختلاف قيمة الموضوع من حيث المضمون والحداثة. فبالنسبة إلى الموضوعات الزائلة، اقتصرنا على دراستها دراسة تاريخية بحثية. وبالنسبة للموضوعات ذات الأهمية الحديثة، اقترحنا تفسيرات تشكل أحيانا نظريات رمزية مستوفاة. بالإضافة إلى ذلك، دعمنا الموضوعات المجهولة السابقة لهذه الأبحاث بمختارات متنوعة من النصوص.

١. راجع: فاخوري، الرسالة الرمزية في أصول الفقه.

الفصل الاول

موجز تاريخي

بالمعنى الدقيق، يغطي تاريخ المنطق العربي كل المرحلة التي تمتد من القرن الثامن حتى القرن التاسع عشر. لكن الواقع أن هذا العلم، حتى مجيء القرن العشرين لم يتقبل أي تأثير خارجي باستثناء تأثير الفكر اليوناني القديم. وبقيت كل التجديدات التي عرفها الغرب منذ القرون الوسطى مجهولة لديه. هذا ما يضمن لنا الاصاله العربية لمحتويات مؤلفات المنطق العربي، برغم أن أسبقيتها في التاريخ العام للمنطق تبقى موضع جدل. لكن من غير المجدي ان نتجاوز في بحثنا القرن الخامس عشر، اذ بعده ينتفي كل نشاط أبداعي في مجال المنطق عند العرب.

أول تقسيم تاريخي يتبادر الى الذهن، هو التصنيف الذي اخذ به ضمنا المؤلفون العرب انفسهم. فالتمييز ما بين المتقدمين والمتأخرين يفصل كبار الفلاسفة عن منطقة النصف الثاني من

القرن الثاني عشر وعن منطقة القرن الثالث عشر. يضاف الى هاتين الفئتين المترجمون الذين نقلوا التراث اليوناني الى المتقدمين، والمفسرون والشرح الذين لحقوا المتأخرين. ويتفق هذا التقسيم اجمالا مع مراحل تطور المنطق عند العرب. لكن من الافضل أن نوزع مرحلة الفلاسفة على قترتين، وأن نحدد التواريخ بدقة، حتى نخلص الى التوزيع الآتي:

١. عصر النقل (القرن التاسع).

٢. عصر ابن سينا (من الفارابي ٨٧٣ - ٩٥٠ حتى ابن سينا ٩٨٠ - ١٠٣٧).

٣. عصر التوفيق (ينتهي مع ابن رشد ١١٢٦ - ١١٩٨).

٤. العصر الذهبي (من النصف الثاني للقرن الثاني عشر حتى نهاية القرن الثالث عشر).

٥. عصر الشراح (انطلاقا من القرن الرابع عشر).

١. عصر النقل

ان نقل التراث اليوناني الى العرب جرى اساسا على أيدي المسيحيين السريان، لا سيما النساطرة منهم. ففي معهد جنديسابور تخرج الفوج الاول من المترجمين، من عائلة بجيتشوع، وفي بيت الحكمة، مركز الترجمة، الذي أسسه في بغداد أبو زكريا ابن ماسويه (٧٩٠ - ٨٥٧)، احد طلاب المعهد المذكور، ازدهرت مدرسة حنين (٨٠٩ - ٨٧٧) وابنه اسحاق (٨٤٥ - ٩١٠).

ففي هذه المدرسة تمت ترجمة الجزء الاكبر من المصنفات اليونانية الى العربية.

من المصنفات، تأتي في الدرجة الاولى كتب أرسطوطاليس، المعلم الاول للفلاسفة المسلمين، وعلى الأخص كتابه الأورغانون ترجم عن مصادر عدة على يد أشهر المترجمين^١. كذلك عرف العرب تلميذه ثاوفرسطس عبر بعض مؤلفاته^٢، التي تركت اثرا واضحا في ادخال القياس الشرطي وفي الخلاف حول تفسير القضايا الموجبة.

أما المصنفات الاخرى التي نقلت الى اللغة العربية، فتعود الى مؤلفين من نهاية العهد اليوناني القديم. فجالينوس (القرن الثاني) لم يكن مقروءا من حيث هو طبيب فحسب، بل من حيث هو منطقي كذلك. ولا شك ان شهرته الطبية ساهمت الى حد كبير في نشر تعاليمه المنطقية، اذ ان المنطق كان يستخدم ذلك العهد، في المعاهد الشرقية، كمقدمة نظرية لدراسة الطب. ويظهر تأثير جالينوس في نظرية التعريف بالرسم وفي قياس العلاقات الذي شهد تطورا غير معهود عند العرب. كما ان ملاحظاته حول عدد الاشكال ادت المسلمين الى أن ينسبوا اليه الشكل الرابع. ومهما حاول المنطقي البولوني لوقازيفتش Lukasiewicz أن يبرهن خطأ هذا الادعاء، يبقى الفضل

١. راجع في هذا الموضوع: بدوي. عبد الرحمن. منطق أرسطو.

٢. راجع: القنطي. تاريخ الحكماء، صص ٣٢ - ٣٣ - ١٠٦ - ١٠٧.

للطبيب اليوناني في حث المناطقة العرب على بناء الشكل الرابع. من مؤلفات جالينوس المنطقية التي وردت عند أبي أصيبعة^١، نخص بالذكر: الإقيسة، المدخل الى المنطق، شرح كتاب في العبارة، مقالة في الحدود ومقالة في الرسوم.

كذلك كانت مؤلفات اسكندر الافروديسي (القرن الثالث) شائعة عند العرب. فشروحه لكتاب التحليلات حظيت بتقدير كبير. ولا شك ان ابن سينا الذي كان ينعت بأفضل المتأخرين، استقى منه النظريات غير الارسطية، لنجاز خلاصته الفلسفية: الشفاء.

هناك ايضا منطقي ثالث معاصر لاسكندر الافروديسي، يتبوأ بمنزلة رفيعة، هو فرفوريوس الصوري. فكتابه الايساغوجي، اي المدخل، الذي شهد غير ترجمة، كان يتصدر كتب ارسطو المنطقية في الاورغانون العربي. ولاقى الكتاب من الشهرة مقدارا جعل معه الأبحر، أحد مناطقه القرن الثالث عشر، يستعير منه عنوان كتابه الرئيسي الذي سماه بالعربية الايساغوجي. وأضاف الى تصنيف الالفاظ الخمسة Prédicables وتقسيم الاعراض الى مفارقة وغير مفارقة، استفاد المنطق العربي من فرفوريوس الطريقة الماصدية extensive في دراسة العلاقات بين الحدود. فهكذا، للمثال، أدخلت لفظة περίεχει في المنطق العربي استعمال الفعل 'عم'، ومنه كان اشتقاق

١١ غيون الانباء، ج ١، ص ٧٨ - ١٠٣ |

المصطلح 'عموم' المتعارف عليه في نظرية النسب. ومن الواضح، كذلك، أن تداخل الاجناس والانواع في الشجرة الفرفورية الشهيرة يشهد على المنهجية الماصدية التي طبقها العرب.

أما سائر معلمي مدرسة الاسكندرية، فكانوا مألوفين لدى العرب الذين تداولوا بعضا من مصنفات ثامسطيوس (القرن الرابع) وامونيوس (القرن السادس) ويوحنا النحوي (القرن السادس). ومن البديهي ان يحصل ذلك، اذ التواصل التاريخي والثقافي بين مدرسة الاسكندرية ومدرسة بغداد كان مؤثرا عبر المعاهد السريانية.

اما المنطق الميغاري - الرواقي. فلا يقل تأثيره، اذا اعتبرنا فقط الموضوعات المطروقة في المنطق العربي، عن تأثير الاورغانون لارسطو. اذ التمييز ما بين صنفين من ال διαρετική، واحد ضبطه فيلون واخر ديودورس، هو السبب في تقسيم القضية المتصلة عند العرب الى اتفاقية ولزومية. وال σημεινόν وال σημεινόμενον اصبحا الدال والمدلول. كما

ان تصنيف ال λεκτόν تفرع عند ابن سينا على مستويين: مستوى القول ومستوى المعنى. واخيرا، فان الروابط المنطقية والاقيسة الشرطية احتلت مجالا واسعا من الابحاث الدقيقة في المنطق العربي.

إذا كان المفكرون العرب قد تناولوا وطوروا موضوعات المنطق الميغاري - الرواقى، فذلك لانهم لم يروا فيه منطقاً جديداً مغايراً لمنطق المعلم الاول، بل منطق متمم له. ففي شرحه لكتاب ارسطوطاليس في العبارة، يقول الفارابي:

«فهو ليس ينظر في تأليف الشرطي في هذا الكتاب اصلاً، وينظر فيه في كتاب القياس نظراً يسيراً. وقد نظر فيه اصحاب الرواق واخروسيبوس وغيره من الرواقين نظر مستقص وافراطاً فيه، واستقصوا امر القياسات الشرطية، وكذلك ثاوفرسطس واذيس بعد ارسطوطاليس. وزعموا ان لارسطوطاليس كتباً في المقاييس الشرطية، واما في كتبه في المنطق، فما نعلم انه افرد قولاً في المقاييس الشرطية، وانما يوجد ذلك في تفاسير المفسرين يحكونها عن ثاوفرسطس».

ان معرفة العرب العميقة لمنطق اهل المظالم، لا تبرهن مع ذلك انهم استقوه مباشرة من مؤلفاتهم. على الاقل ليس هناك بحث تاريخي يثبت ترجمة احد هذه المؤلفات باللغة العربية. والارجح ان المصادر الحقيقية في الاسلام تقوم على شروح الاورغانون اي شروح اسكندر الافروديسي وسيليقيوس ورفوفوريوس السوري، وعلى مقالات اسكندر وجالينوس المنطقية.

٢٠٢ عصر ابن سينا

لم يكن الفارابي (٨٧٣ - ٩٥٠) اول من أدخل الفلسفة في الاسلام، فالرائد الحقيقي هو بلا ريب الكندي (٨٠٥-٨٧٣). مع ذلك فاللغة العربية الفلسفية لم تستقم، والابحاث المنطقية لم تأخذ انطلاقها الا مع الفارابي. اذ خصص المعلم الثاني غير مؤلف لكتابة المنطق. وعلى غرار معلمه ابو بشر متى (٨٧٠-٩٤٠) تقوم مساهمته الاساسية في هذا العلم على شروحه لكتب ارسطو. فيها يتجاوز الفارابي حدود الاورغانون، ويستوحي مؤلفين يونانيين كثيرين كما يأخذ في الاعتبار المشاكل المطروحة في زمانه. فهو يقارن بوضوح عميق ما بين الحجج المختلفة ويضعها على محك النقد حتى يتوصل أخيراً إلى نتائج ذات إصالة. ولا شك أن ابن سينا (٩٨٠-١٠٣٧) اقتبس مادة منطق الشفاء عن الفارابي. يكفي أن نقابل ما بين شروحات الفارابي وكتب ابن سينا الموافقة لها، حتى يتأكد لنا الشبه الكبير في الأفكار والتركيب، ويجعلنا نحزم أن ابن سينا متمم للفارابي وليس خصماً له.

اما التعارض، الذي ينسبه اليها نيقولاس رشر^١، من حيث هما زعياً مدرستين: واحدة غربية واخرى شرقية، فانه يبدو على ضوء محتويات مؤلفاتها ان لا اساس له من الصحة.

بالطبع كل منها نشأ في بيئة مختلفة: فالفارابي التركي، تلقى علومه في مدرسة بغداد وابن سينا الذي عاش في إيران، تشقّف على نفسه، وصحيح أيضاً أنه حاول أن يبتعد عن المشائين في كتابيه الأخيرين، اللذين يعتبران الأكثر أصالة، أعني كتاب الاشارات والتنبيهات، وكتاب الحكمة الشرقية، وهو مجموعة فلسفية لم يعثر منها الا على جزء من المنطق، طبع تحت عنوان منطق المشرقين. لكن في التعاليم المنطقية، لا يشكل الكتابان انحرافاً عن النظريات التي اخذ بها ابن سينا في مجموعته التقليدية الشفاء. بل هما بالاحرى بضمان تعليقات على المادة الثرية المعروضة في الشفاء، وهي بلاريب تعليقات لا تفتقر احياناً الى نظرات تجديدية. اما الخلاف حول القضية العملية، الذي يذكره المتأخرون من المناطقة ويعارض فيه ابن سينا الفارابي، فهو على العكس، يدل على ان ابن سينا كان اقرب من الفارابي الى مذهب مؤسس الفلسفة المشائية. ذلك ان الاستعمال المحصور جداً للقضية العملية، الذي ياخذ به الفارابي، مشترطاً فيها ان تكون تحليلية، واهماله لمنطق الموجّهات الذي ينجم عن ذلك، يضعامنه من هذه الناحية في موقف بعيد كل البعد عن الفكر اليوناني.

ان الفترة الزمانية الفاصلة ما بين الفارابي وابن سينا لم تنجب اعلاماً في مضمار المنطق. فاذا استثنينا كتاب مفاتيح العلوم للخوارزمي (٩٣٠ - ٩٩٠)، ورسائل اخوان الصفا

(٩٧٠ - ١٠٣٠) وهي مؤلفات تحتوي على مداخل الى المنطق اولى، يراوح نشاط المؤلفين امثال يحيى بن عدي (٨٩٣ - ٩٧٤) وابن زرع (٩٤٢ - ١٠٠٨) وابن الحارث (٩٤٣ - ١٠٢٠) بين الترجمات والشروح.

الى جانب المنطق، عرفت هذه المرحلة تطور بعض العلوم القريبة منه، ولكن ذات اصل عربي اسلامي، وهي علم اللسان، ومنهجية علم الكلام واصول الفقه. ولا يمتنع ان تكون هذه العلوم تأثرت، بـ اورغانون ارسطو، الذي يبقى تأثيره على كل حال اقل مما يظن. فالتشابه في الطرائق بين العلوم العربية والمنطق اليوناني يمكن تفسيره استناداً الى التشابه في طبيعة المشاكل التي واجهتها الحضارتان.

مهما يكن فان المنطق ما انفك يعترف بهويته اليونانية. ولكونه مدخلاً الى الفلسفة والفلسفة شر، انكر بعض الفقهاء المسلمين منفعته وحرّموا الاشتغال به^١. كما قام نزاع عنيف بين المنطق والنحو على صلاحية معيرة اللغة العلمية، يشهد على ذلك المناظرة بين النحوي السيرافي والمنطقي ابي بشرمق^٢.

بالايجاز يمكن ان نخلص الى ان هذه المرحلة تبلغ ذورتها في مؤلفات ابن سينا. وهي مؤلفات ضخمة تجمع مختلف النظريات المنطقية المستمدة من العهد اليوناني القديم او من مصادر

١. راجع: ابن الصلاح، فتاوى، ص ٤٢.

٢. راجع: التوحيد، الامتاع والمؤانسة، مجلد ١، ص ١٠٤ - ١١٦.

أخرى^١، في تعليم منطقي موحد مع اضافة بعض التجديدات التي وقع عليها ابن سينا في محاولته للتقريب بين لغة المنطق وتعميد الواقع. لكنها مؤلفات، بعيدا من ان تتركس عهدا جديدا، تشكل تنويجا للأعمال التي قام بها الفارابي.

٣. عصر التوفيق

بعد ابن سينا، تبدأ، في موضوعات المنطق التقليدية، مرحلة عقم نسبي تدوم حتى موت ابن رشد. بالطبع لم يتوقف خلال هذه الفترة ظهور مؤلفين كبار امثال ابن حزم (٩٩٤-١٠٦٤)، والغزالي (١٠٥٩ - ١١١١) وابن باجة (١٠٩٠-١١٣٨) وابن رشد (١١٢٦ - ١١٩٨)، لكن مساهمة هؤلاء في المنطق تبدو اقل قيمة من انجازاتهم الفكرية الأخرى. وبما ان هدفهم اقتصر عامة على استخدام المنطق لاغراض علمية أخرى كالفلسفة وعلم الكلام والشرع وعلم اللسان، فقد كان ممكنا ان يركزوا الى

١. في منطق المشرقيين، ص ٣، يلمح ابن سينا الى هذه المصادر حين يقول: «وأما نحن فسهل علينا التفهم لما قالوه (الشاؤون) أول ما اشتغلنا به، ولا يبعد أن يكون قد وقع البناء من غير جهة اليونانيين علوم، وكان الزمان الذي اشتغلنا فيه بذلك ربما من الحداثة، ووجدنا من توفيق الله ما قصر علينا بسببه مدة التفتن لما أوردوه. ثم قابلنا جميع ذلك بالنسب من العلم الذي يسميه اليونانيون المنطق، ولا يبعد ان يكون له عند المشرقيين اسم غيره، حرفا حرفا، فوقفنا على ما يقابل وعلى ما عصى وطلبنا لكل شيء وجهة، فنحن ما حق وزاف ما زاف».

التراث السيناوي.

فقد حاول ابن حزم، في كتابه الوحيد في المنطق كتاب التقريب لحد المنطق، عرض هذا العلم باللغة العامية والامثلة الفقهية. ومع كون محاولته عرضية الا انها نجحت في تقريب النحو الى المنطق، وفي ضبط بعض الحجج الشرعية وفقا لنموذج الاورغانون. ففي هذا الكتاب، يتم لأول مرة تقرير التشابه بين الجهات العقلية والجهات الشرعية.

في الخط نفسه، يسير الغزالي ابعد من سلفه الاندلسي. فلكي يوفق بين المنطق والدين، يضيف حجة الاسلام على المنطق، او كما يسميه هو، على معيار العالم وحكم النظر، صيغة عربية صرفه، مستعيرا تعابير من علوم الكلام والفقه واللغة. واذا كان هذان المؤلفان خاليين من اي ابداع، فكتاباه المستقصى يبدأ مرحلة جديدة في تاريخ منطق الشرع، اذ يعد المحاولة الاولى لاقامة اصول الفقه على اساس المنطق، وبالتالي للجمع بين العلمين اللذين كانا في خصام حتى الآن.

في ما خص الشارح، اعني ابن رشد، فليس مشروعه المنطقي سوى اعادة لمشروع الفارابي، مع الاستفادة من المعطيات المتأخرة. لكن لا يبدو ان كتاباته في هذا المجال هي على مستوى شهرته الفلسفية. فعلى غرار كانط، ساهم مؤلف تهاقت الفلاسفة في اقامة منهجية المعرفة اكثر من تطوير المنطق. بالطبع لا يمكن ان ننفي عنه بعض الانجازات في الجهات المتوسطة، لكنه لم

يتعرض لمثل هذه الاتجاهات الا عرضا لدعم نظريته الحتمية في الارادة.

أما سائر المؤلفين من المنزل الثانية، فلم يضيفوا الا ضوابط طفيفة الى الارث الذي خلفه الفارابي وابن سينا. فابن الصلت الاندلسي (١٠٦٨-١١٣٤)، في كتابه تقويم الذهن يتبع عن كتب شروحات الفارابي، والصاوي مؤلف البصائر التصيرية يقتبس عن كتاب الشفاء لابن سينا. وليس هناك سوى منطقي واحد يتميز باصائله هو ابن مالكة البغدادى (١٠٧٥-١١٧٠)، ففي الجزء المخصص للمنطق من ثلاثيته المعتر في الحكمة، يكشف التمثيل الخطي الشهير، الذي ينسب عادة الى الفيلسوف الالماني لايبنتز، كما يستخدم طريقة نظرية المجموعات في براهين الاقيسة.

٤. العصر الذهبي

عند هذه المرحلة، أصبح للمنطق العربي مجال خاص به، فمؤلفات كبار المعلمين العرب، يهضمها للتراث اليوناني وإضافة معطيات جديدة اليه، الفت الحاجة عند المناطق للرجوع الى العهود اليونانية القديمة لكي يستقوا منها النظريات. ولذلك أبعد الفلاسفة اليونان عن الصدارة الفكرية. وأخذ تأثير أرسطو يتضاءل أمام نفوذ ابن سينا المتصاعد. واصبحت مؤلفات الشيخ وعلى الأخص الاشارات والتنبيهات موضوعا للاتجاهات

والدراسات، فكانت العامل الأساسي في دفع المنطق العربي الى التقدم. كما ان التوفيق ما بين الدين والمنطق، وهو الذي حققه الغزالي، أَمّن الانفتاح الكامل للمنطق على المشكلات المنهجية في علوم الكلام والأصول واللغة، وبالتالي استيعاب هذه العلوم في بنيانه الخاص.

يمكن تعيين الدلائل الأولى على حركة تجديدية في النصف الثاني من القرن الثاني عشر. ففي محاولة نقدية لتوضيح مشكلات كتاب الاشارات والتنبيهات، اثار فخر الدين الرازي (١١٤٩-١٢٠٩) اعتراضات عنيفة عليه عند اتباع ابن سينا، وخاصة الطوسي (١٢٠١-١٢٧٤)، العالم المتمرس بالاساليب الرياضية. فساعدت المناقشات على خلق افكار جديدة وعلى تطوير اشارات ابن سينا وتنبيهاته الى نظريات مستوفاة. في الوقت نفسه، نجح السهروردي (١١٥٥ - ١١٩١)، عند تكرار هجومه على منطق المشائين، في أن ينشر روح الاستقلال عن السیادات التقليدية. وبسبب فقدان المصادر الأخرى التي يمكن ان تساعد على تفسير كاف لطفرة المنطق في القرن الثالث عشر، يجدر بنا اعطاء أهمية خاصة لمقالات عبد اللطيف (١١٦٢ - ١٢٣١) المتنوعة، التي يبدو، لسوء الحظ، أنه لم يصل اليها منها شيء، إذ من العناوين التي تحملها، امثال: مقالة في تزييف الشكل الرابع، مقالة في القياسات

المختلطة.... ومقالة في تزييف ما يعتمد ابو علي ابن سينا من وجود أقيسة شرطية، نستطيع أن نستشف غير ابتكار.

بعد هؤلاء الرواد ضمت الفترة بين ١٣٠٠ و ١٤٠٠ العدد الاكبر من المناطق العرب. نخص بالذكر منهم: الخوارجي (١١٩٤ - ١٢٩٤) الذي ترك للخلف ابحاثه في تسوير المحمول، والابيري (١٢٠٠-١٢٦٥) الذي اشتهر بكتابه ايساغوجي في المنطق، ثم على الاخص القزويني الكاتبي (١٢٢٠-١٢٧٦) في خلاصته المنطقية الرسالة الشمسية والارموي (١١٩٨-١٢٨٣) مؤلف مطالع الانوار، وهما كتابان عرفا من الشهرة والانتشار ما فات غيرها من مؤلفات المنطق، بدليل الشروح وشروح الشروح وشروح شروح الشروح التي كتبت عنها في العصور التالية.

ان الكمية ليست هي السمة الوحيدة للمصنفات المنطقية في هذا العصر، بل هناك الكيفية كذلك. وبرغم قلة معرفتنا للمشاركة الفعلية لكل مؤلف نظرا الى الخلل التاريخي وفقدان النصوص الكثيرة، نستطيع ان نثق باحكام الذين اتوا من بعد فنعتبر الرسالة الشمسية للقزويني ومطالع الانوار للارموي الصورة الاكمل للمنطق عند العرب. والواقع ان معظم الموضوعات المستحدثة عرضت في كل من الكتابين، في شكل موجز في الاول وتفصيلي في الآخر. واهم هذه الموضوعات: احصاء شامل للقضايا المقيدة بالجهة والزمان، وبناء صارم لنظرية المجموعات، وبحث مستوفي للقضايا الشرطية مع محاولة نظمها في

نسق استنباطي. وايضا اشارات اولى الى منطق العلاقات.

في هذه الحقبة، تفوقت الدراسات المنطقية على أية بحوث في حقل الفلسفة، بحيث أننا نلاحظ ان معظم المؤلفين مختصون بهذه المادة فقط، وهي لا شك ظاهرة غريبة في زمان ساهد العلمون الشموليون. لم يتوقف سلطان المنطق عند هذا الحد، بل إن العلوم اللغوية وأصول الفقه زادت خضوعها لمستلزماته. فمجلدات الأمدي (١١٥٦ - ١٢٣٣) الاربعة الاحكام هي بلا ريب أكثر الأصول الفقهية اقترابا من النموذج الصوري، ومفتاح العلوم للغوي السكاكي (١١٦٠-١٢٢٨) يعتبر تجديدا في مجال اللسانيات. ففي هذا الكتاب يأخذ المنطق مكانه بين العلوم اللغوية، ويجري تحليل أدوات اللغة العربية على ضوء الوظيفة الصدية للقضايا الشرطية. بل أكثر من ذلك، يتوصل التفكير المنطقي الى اجتياح معظم ميادين العلوم المعروفة آنذاك. فالبرهنة والمناظرة والتنظير في الرياضيات والفلسفة والفقه وعلم الكلام تم وفقا لمعايير المنطق القانونية.

حيال هذا الغزو الداهم للمناهج المنطقية، وقف ابن تيمية (١٢٦٣ - ١٣٢٨) متصديا، لأنه رأى فيها خطرا على تقاليد الاسلام، وشن عليها هجوما عنيفا، في بعض مؤلفاته، ولا سيما في كتابه الشهير الرد على المنطقيين

٥. عصر الشراح

ابتداء من القرن الرابع عشر، اخذ المنطق يهبط. وعلة ذلك ليست نقصان المؤلفات، فتلك الحقبة فاقت غيرها عدد مؤلفات، بل الافتقار الى الأصالة. هذا ما تؤكده لنا مصنفات المؤلفين المتأخرين، أمثال كشاف اصطلاحات الفنون، للتهانوي (القرن الثامن عشر)، الذي يشكل دليلا لا غنى عنه لتتبع تطور المنطق العربي، وكتاب البرهان للكليني (؟) - (١٧٩٠)، وهو مصنف شامل يعرض بطريقة منهجية كل الموضوعات التي عاجلها المناطقة السابقون. فما عدا نظرية القياس غير المتعارف، أي قياس العلاقات، الذي اقتبسه الكليني على الأرجح من منطقة القرن الثالث عشر أو من شراحهم، ليس في هذه المؤلفات من اضافة مهمة تستحق الذكر.

تعتمد كتب هذه المرحلة أساسا على نظريات منطقة القرن الثالث عشر، وعلى الاخص نظريات القزويني والأرموي. فهي إما شروح هذه النظريات وشروح شروحا، وأما مراجع مدرسية لتدريس الطلبة. وهذه المراجع هي عادة مختصرات مصوغة بلغة مكشفة، وأحيانا بأوزان شعرية، حتى يسهل حفظ القواعد المنطقية على المتعلم. وهي، عامة، لا تأتي بشيء جديد اطلاقا. وغالبا ما تسقط كثيرا من الموضوعات المهمة التي سبق استحداثها. من هذه الكتب تذهيب المنطق والكلام للتفتازاني (١٣٢٢-١٣٩٠)، والمختصر في المنطق للسوسي (١٤٢٥-١٤٨٨)،

وقصيدة السلم المنورق الدائمة الصيت للأخضري (١٥٤٦-١٥٤٤). أما الشروحات فهي لا شك أهم. ومع انها لا تأتي بأفكار جديدة، الا أن البعض منها يلقي على النظريات السابقة رؤية واسعة لم تكن ترد على ذهن المؤلفين الاصليين. فكثير من الزيادات والاصلاحات والتوضيحات تحقق على أيدي شراح القرنين الرابع عشر والخامس عشر. كما أن الفضل للبعض منهم يتمثل في أنهم تجاوزوا مضمون النصوص، وأدخلوا أفكارا مقتبسة من مؤلفين آخرين لكي يقوموا بدراسة مقارنة أو توفيقية. من أشهر هؤلاء الشراح: التحتاني (١٢٩٠-١٣٦٥)، وعلي الجرجاني (١٣٤٠-١٤١٣) والدواني (١٤٢٧-١٥٠١)، الذين أغنوا معطيات الشمية والمطالع.

بعد القرن الخامس عشر، حين فقد المنطق العربي كل طفرة من الداخل ولم ينفث على تقديم الحضارة الغربية، مكث في ركود تام، حتى القرن العشرين.

الفصل الثاني اللفظ والمعنى

ان النظرية التي تقول ان «موضوع المنطق الألفاظ من حيث انها تدل على المعاني»^١، هي لا شك الأقرب إلى المفهوم المعاصر. لكن معظم مناطقة العرب انتقدوا هذه النظرية بشدة ورفضوها. فذهب الرأي السائد إلى أن المعاني المعقولة هي موضوع المنطق. وكلمة (معنى) تعرف بأنها الصورة الذهنية «من حيث انها تقصد من اللفظ»^٢. ولذلك ترجعها المدرسيون اللاتين إلى intentio . فالمعنى إذن ليس هو الموجود الخارجي ولا أيضا الفعل الذهني، بل المضمون المقصود المتضاف مع الفعل الذهني، على حد تعبير ادموند هوسرل. وهو تعريف يوافق مفهوم الـ λεκτόν عند الرواقيين.

١. التحتاني، شرح المطالع، ص ٢٠.

٢. الجرجاني، حاشية على شرح الشمسية، جلد ١، ص ٢٣٢.

ان كون المعاني هي موضوع المنطق، لا يدل البتة على أن هذا العلم يفتنى عن دراسة الألفاظ. فلأن، كما يشير ابن سينا « بين اللفظ والمعنى علاقة ما، وربما أثرت أحوال في اللفظ في أحوال في المعنى، فلذلك يلزم المنطقي ايضا، أن يراعي جانب اللفظ المطلق، من حيث هو كذلك ». بل أحيانا يكون تصنيف الألفاظ أسهل من تصنيف المعاني. وعلى كل حال، فالمناطقة العرب لم يأخذوا بالفصل التام بين الاثنين، كما هو جار عند المناطقة الصوريين المحدثين. إذ الألفاظ، بنظرهم، ليست هي كذلك من حيث هي أشياء مادية فحسب بل من حيث انها تحمل دلالة في ذاتها.

١. نظرية الدلالة

من أجل تعيين العلاقة القائمة بين الالفاظ والمعاني، توصل العرب الى وضع أسس عامة لنظرية العلامات signe أو السيمياء sémiotique تحت عنوان 'الدلالة'. ولا يبعد ان يكونوا قد استمدوا انطلاقتهم من الرواقيين؛ لكن ثمة اختلافاً شاسعاً بين مضمون السيمياء عند العرب وتعاليم أهل المظال. فنظرية الدلالة لم تطرأ عليها تطورات هامة الا في مرحلة متأخرة. كما ان البحوث التفصيلية، التي خصصت لها في علوم اللغة والكلام والاصول، تشهد بوضوح على المساهمة الرئيسية التي قامت بها الميادين الثلاثة في رفع بنيانها.

١ - ابن سينا، الاشارات، صص ٢٤ - ٢٥.

درج المناطقة المتأخرون على تعريف الدلالة بأنها « كون الشيء بجملة، يلزم من العلم به العلم بشيء آخر ». فهي اذن تقوم على نسبة بين شيئين: الاول المسمى 'الدال'. وهو يوافق المصطلح اليوناني *απαγγελλον*، والثاني، واسمه المدلول، بإزاء ال *συναισθόμενον*، او، بمعنى ادق، كما نستخلص من شرح الانصاري^١، فهي تقوم على علاقة مزدوجة: من جهة بين الدال والمدلول، ومن جهة أخرى بين هذين معا وبين المتلقي *destinataire* لانه حتى تحصل هذه الحال لا بد ان يكون المتلقي قد ادرك العلاقة التي تربط ما بين الدال والمدلول. لكن مفهوم الدلالة، على الاقل كما هو متعارف عليه عند المناطقة العرب، لا يفترض قصداً للإيصال من جانب المرسل *destinateur* فمن هذه الناحية، تتجاوز نظرية الدلالة حدود السيمياء، كما تواضع عليها الاختصاصيون المعاصرون في هذا العلم، لأنها تشمل كذلك على ما يسمى بالعلامات أو القرائن *indices* الطبيعية.

من حيث أن أحد طرفي الدلالة هو من الالفاظ او من غير ذلك، يستعرض العرب أربع صور ممكنة:

« الاولى كون كل من الدال والمدلول لفظاً، كاسماء الافعال

١ - التحتاني، شرح الشمية، ج ١، ص ١٧٤.

الحبيصي، التذهيب، ص ٥١.

الانصاري، شرح ايباغوجي، ص ١١.

التهاوني، كشف، ص ٤٨٦.

٢ - شرح ايباغوجي، ص ١١.

الموضوعة لالفاظ الافعال». أي، بقول حديث، كما في حال عبارات اللغة الماورائية métalinguistique التي تدل على العبارات الموافقة لها من اللغة الشيئية 'langue - objet'.

«الثانية: كون الدال لفظا والمدلول غير لفظ، كزيد الدال على الشخص الانساني».

«الثالثة: عكس الثانية، كالخطوط الدالة على الالفاظ».

«والرابعة: كون كل منها غير لفظ، كالعمود الدالة على الاعداد»^١.

من هذه التقاليد، يندرج الاول والثاني فقط تحت ما يسمى 'الدلالة اللفظية'، اما الاخيران فهما من الدلالة غير اللفظية.

بالاضافة الى هذا التمييز القائم على طبيعة الدال، تقترح السيمياء العربية تقسيما اخر يرتبط بنوعية العلاقة الدلالية نفسها: فان وجدت بين طرفي الدلالة علاقة عليية، او كان كلاهما معلولين لعلة واحدة، سميت الدلالة عقلية. بهذا المعنى يقال ان الدخان هو علامة على النار، وان الكلام قرينة للمتكلم، وان السعال دليل على وجع الصدر. اما القسم الثاني المسمى 'الدلالة الطبيعية'، فيتمس بعلاقة تصويرية بين الدال والمدلول. ويكون من طبع المتلقي (الشاهد، السامع، الخ...) ان ينتقل الى المدلول عند حضور الدال، لا لأجل العلم بالوضع ولا لخبرة سابقة. في

١. راجع كتابنا: المنطق الرياضي.

٢. التهانوي، كشف، ص ٤٨٦.

هذا القسم، تقتصر امثلة العرب عادة على العلاقة بين الظواهر البدنية والحالات النفسية، كدلالة الحمرة على الخجل والصراخ على الألم... وكدلالة 'اح اح' على السعال. لكن لا يمنع مضمون الدلالة الطبيعية مجد ذاته من توسيع الأمثلة بحيث تتطابق هذه الدلالة مع ما يطلق عليه في السيمياء الحديثة منذ بيرس Peirce اسم 'الدلالة الايقونية' 'iconique'. واخيرا ان كانت العلاقة بين الدال والمدلول ناجمة عن اتفاق، سميت الدلالة 'وضعية'. ومن هذا الصنف دلالة الخطوط والالفاظ والحركات والنصب^٢.

هذا التقسيم، الذي هو في اعتقاد البعض شامل ومستوف^٣، لا يتصف بانفصال تام. فالاصناف الثلاثة لا يستثني الواحد منها الاخر، وبالتالي قد ينتمي مدلول ما الى اكثر من صنف في الوقت نفسه، كما هو الحال مع الالفاظ التصويرية 'Onomatopées'. اذا طبقنا التقسيم الاخير على الدالتين اللفظية وغير اللفظية، نحصل على ستة أنواع هي:

١. يميز ايضا بيرس ثلاثة انواع من الدلالة: الايقونية icon وذلك عندما توجد علاقة شبه بين الدال والمدلول، كما في الصور الفوتوغرافية، والقرينة index في حال وجود علاقة عليية بينهما، واخيرا الرمز symbol في حال كون العلاقة بين الدال والمدلول هي بالوضع او بالعرف. والتسويق واضح بين هذه وبين الاقسام المعروفة عند العرب.

٢. راجع: التحتاني، شرح الشمسية، مجلد ١، ص ١٧٧.

٣. راجع: الجرجاني، حاشية على شرح الشمسية، مجلد ١، ص ١٧٧.

٤. راجع: السالكوتي، حاشية على حاشية الجرجاني، مجلد ١، ص ١٧٧.

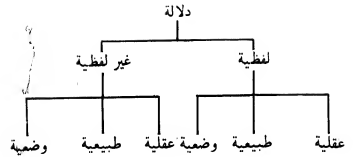
التهانوي، كشف، ص ٤٨٨.

من البديهي أن الدلالة الوضعية اللفظية هي موضوع علم المعاني بعامة والمنطق بصورة خاصة، وفي الواقع، تحت عنوان الدلالة، لم يتطرق متقدمو منطقة العرب إلا لدراسة هذا الصنف.

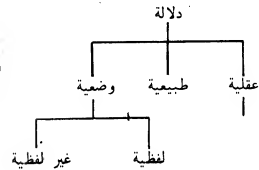
بالنسبة إلى الدلالة الوضعية اللفظية، قد جرى أيضا التفاضل على تمييز ثلاث مراتب، أن من جهة المعنى أي الصورة الذهنية المقصودة concept وأن من جهة الموجود الخارجي référent كذلك. ففي المرتبة الأولى، يدل اللفظ على تمام ما وضع له، كدلالة 'الإنسان' على الحيوان الناطق، و'البيت' على المجموع المركب من حائط وسقف وباب الخ.. وتسمى هذه الدلالة 'دلالة المطابقة'. وفي المرتبة الثانية، وهي الدلالة التضمنية، يدل اللفظ على جزء ما وضع له كدلالة 'الإنسان' على الحيوان ودلالة 'البيت' على الحائط. وأخيرا فاللفظ يستدعي معنى أو شيئا لها ارتباط ما بالدلول. وهذا ما يسمى بالدلالة الالتزامية^٢. أما حدود هذه المرتبة يشوبها الغموض. فبالمعنى الحصري، الالتزام أو اللزوم هو مرادف للاستنتاج المنطقي بالنسبة إلى نسق ما من المعرفة. كما أنه يقصد به ترابط الأجزاء في كل منظم، كدلالة 'الحائط' على السقف. بالإضافة إلى ذلك يدرج المنطقة تحت مفهوم الالتزام علاقات

١. راجع: الانصاري، شرح ايباغوجي، ص ١١.

٢. قارن هذا التمييز بالتمييز المتعارف في الأجنبية connotation notation



الا أن بعض المؤلفين^١ يفرضون هذا التفرع للدلالة اللفظية بالمعنى الحصري. ويكتفون، إلى جانب الدلالة العقلية والدلالة الطبيعية، بتفرع الوضعية إلى لفظية وغير لفظية، كما يجمل ذلك الشجر الآتي:



١. راجع: الانصاري، شرح ايباغوجي، ص ١١.

أخرى كذلك التي بين المعنى والبصر. مع ذلك لا يوجد في
عرفهم تطابق بين الدلالة الالتزامية وبين مفهوم تداعي المعاني
l'association des idées ، اذ يرفضون مثلا إدراج علاقة
« الغراب » واللون الاسود تحت مفهوم الدلالة الالتزامية ».

ان نظرية الدلالة، كما عرفها العرب، لا تتوقف عند
التصنيف البحث فحسب، بل تحاول بلغة المجموعات ان تدرس
النسب الصورية القائمة بين مختلف انواع ومراتب الدلالة.
وبالرغم من انها قليلة المرونة من ناحية التطبيق لما تتصف به من
التجريد، ولما تحتويه من بعض التعقيدات النافلة، الا انها ذات
قيمة نظرية عالية، وتؤلف دون شك اول تصميم منهجي لبناء
علم السيمياء.

٠٢ تركيب الألفاظ

في المنطق العربي، تمثل صياغة اللغة الجانب الوحيد من علم
المبنى syntaxe^١. لكن هذه العملية تعتمد كذلك على علم

٠١ راجع: ابن سبيد، حاشية على شرح الخبيصي، ص ٥٧.

٠٢ قارن بـ: ابن سينا، الاشارات، صص ٢٧ - ٢٩.

الفرازي، معيار العلم، صص ٧٧ - ٧٨

القزويني، الشمسية، ص ٤ وشراحه.

بالاضافة إلى الصياغة اللغوية يندرج أيضا في علم المبنى الاستنباط من

٠٣ نسق مؤلف من سمات.

المعاني. وفي الأصل؛ كانت عملية التركيب عند الرواقين تطبق
على المعاني، إلا أنها استوعبت موادا مستمدة من أرسطو، وفي
مرحلة متأخرة من النحاة العرب، ونقلت بعد ذلك إلى مستوى
الألفاظ.

من الألفاظ ما هو بسيط، من حيث انه تقتنع تجزئته من
غير إزالة المعنى ويسمى 'لفظا مفردا'، مثل لفظة 'إنسان' التي لا
يراد بأحد جزئها 'إن' أو 'سان' اية دلالة. ومنها ما هو لفظ
مركب أو قول. وبالطبع ليس كل مزيج من المفردات ينتمي إلى
هذا الصنف كالريج 'زيدلا'، بل فقط تلك التراكيب التي تشكل
مقولة نحوية، كقولنا: 'في الدار' و 'لا إنسان' و 'معلم المنطق'
الخ...

لتصنيف الألفاظ المفردة، تبني المناطقة والنحاة العرب
تصنيف أرسطو، الذي يقسمها إلى فعل، أي كلمة بمصطلح
المنطق، واسم وأداة. كما انهم أخذوا بتعريفاته مع إضافة بعض
الضوابط على الشكل الآتي: الفعل هو اللفظ الذي، علاوة على
معناه الخاص، يدل بصيغته على الزمان؛ بينما الاسم والأداة
يفتقران إلى مثل هذه الدلالة المرتبطة بالصيغة؛ ويقابل الاسم
الأداة من حيث ان له دلالة مستقلة^١.

اما القول، فإنه ينقسم بدوره إلى: قول ناقص وقول تام.

٠١ راجع: الأرموي، مطالع، ص ٣٧.

التفازاني، تهذيب المنطق، ص ١٣

فالقول التام هو ما يفيد معنى يصح السكوت عليه، وهو بالتالي يتألف من كل أنواع الجمل، التي منها، إلى جانب القضية، الأمر والسؤال والتمني والقسم الخ... والقول الناقص هو الذي لا يفيد مثل ذلك المعنى. وهو اما قول تقييدي في حال إحدى الالفاظ تقييد الأخرى، وتخصر عموميتها كما في القول الاضافي، ومثاله 'معلم التاريخ' او في القول التوصيفي ومثاله 'الحيوان الناطق'، الخ... وإما غير تقييدي إذا كانت إحدى الالفاظ أداة كما في العبارات 'الى البيت' و'لا يأكل'.

بعد أن وضع الفلاسفة العرب هذا التصنيف للالفاظ عادوا فطبقوه، على المعاني، على غرار الرواقين. مما لا شك فيه اننا إذا أردنا أن نأخذ بالمعلومات المتضاربة وغير الدقيقة عن تصنيف الرواقين فتصنيف العرب يختلف عنه في نقاط عدة. لكن، أليس من الأجدي أن نعتبر أن التصنيف العربي هو الممثل الأقرب للتصور الرواقي؟

٣. المفهوم والمصدق

بالرغم من أن فلاسفة پور - رويال Port-royal كانوا أول من أدخل التمييز بين compréhension وبين étendue أو extension بالمعنى الحديث. إلا أن المنطق العربي لم يحل في كل مراحلہ عن استعمال مصطلحات مرادفة.

١. راجع: الدوقتي، حاشية على شرح الشمسية، مجلد ١، ص ٢٣٠.

لا شك ان تفسير القضية العملية هو الذي اثار مثل هذا التمييز، فقد جرت العادة على أن يؤخذ الموضوع من حيث الماصدق، والمحمول من حيث المفهوم. وللتعبير عن ما صدق موضوع ما ج، كان ابن سينا يقول: «كل واحد واحد مما يوصف بـ ج». وهناك أيضا عبارات أخرى كانت شائعة امثال: ما تحت الموضوع، والأفراد المدرجة تحت...، والشمول. اما المصطلح 'مفهوم' فكان متداولاً منذ أيام ابن سينا، وربما قبله. إلا أن المناطق منذ نهاية القرن الثالث عشر، وضوعوا مصطلحات جديدة، فعبروا عن المفهوم بكلمة 'عنوان' قياساً على عنوان الكتاب الدال على مضمونه، وعن الماصدق بـ 'أفراد الذات'. ولم يظهر المصطلح الحالي أعني 'المصدق' إلا فيما بعد نحتاً من المركب 'ما تصدق عليه الذات'.

ان ما يقصده المناطق العرب بكلمة 'مفهوم' هو معنى محدد ومحصور جداً. فهكذا، مثلاً، «مفهوم الكاتب لا يتضمن سوى ذات قادرة على الكتابة»، وكل تصور آخر، وإن كان لا ينفصل

١. الاشارات، ص ١٠٣.
٢. راجع على سبيل المثال: الأرموي، مطالع، ص ١٢١. وكذلك شرح التحتاني، ص ١٢٤.
٣. راجع: التحتاني، شرح الشمسية، مجلد ٢، ص ٣٢.
٤. راجع: ابن سينا، منطق المشرقيين، صص ٣٠ - ٢١.
٥. الدوقتي، حاشية على شرح الشمسية، مجلد ٢، ص ٣٢.

عنه، هو خارج هذا المضمون. بوجه عام، نستطيع القول ان مفهوم شيء ما هو أصغر مجموعة من الخصائص الصالحة لتحديده. لكن لا يجب أن نخلص من هذا، إلى ان المفهوم هو الماهية. فالعرب، كما هو حال كل القدماء، لا تطلق الماهية إلا على أجناس وأنواع الشجرة الفرورية، التي يشكل الانسان فيها المرتبة السفلى. ولا يستوي المفهوم والماهية إلا حين يكون الكلي نوعاً؛ فهكذا مثلاً، مفهوم: الانسان هو الحيوان الناطق، الذي هو في الوقت نفسه ماهيته، وماهية الكاتب كذلك. وبالتالي، إذا قُصر المفهوم على الأنواع والأجناس، فهو لا ينطوي حينئذ إلا على ما يطلق عليه، منذ ابن سينا، اسم 'المقومات الذاتية'؛ أما الخصائص المسماة 'اللازم' كالضحك بالاضافة إلى الانسان، والزوجية للأربعة فلا تندرج في المفهوم، وكذلك، كل العوارض الغير اللازمة.

أما 'المصدق'، فيُقصد به، كما يشير إلى ذلك أصل الكلمة، مجموعة الأفراد التي يصدق عليها الكلي. ومصدق الكلي لا يفترض عدداً من الأفراد يفوق الواحد. فبالنسبة إلى مجموعة الأفراد العائدة إليه، جرت العرب على أن يميزوا:

ما هو مجموعة بالضرورة فارغة على الاطلاق، هي مجموعة

١٠١ يمكن تتبع تطور هذا التصنيف من: ابن سينا، الاشارات ص ٢٩-٣٠، مروا ب: القزويني، الشمسية، ص ٦٥-٦٠، حتى السنوسي، شرح المختصر، ص ٤٨.

الكليات المتناقضة، كالناطق الأعجم.
وما هو مجموعة بالضرورة فارغة بالنسبة إلى علم ما، كحال شريك الله في علم الكلام.

وما هو مجموعة فارغة بالفعل أو بالوجود، كالمنقاء، أو كبحر من زئبق.

وما هو مجموعة لا تحتوي إلا على فرد واحد، اما بسبب علم ما، كما صدق الله، أو فقط لأنها بالوجود هكذا، كما صدق الشمس. واخيراً ما هو مجموعة تحتوي على عدد كبير من الأفراد، اما متناهياً كالكلواكب السيارة، أو غير متناه كالنفوس الناطقة عند بعضهم.

ان التفسير من حيث المفهوم لا يغلب، في المنطق العربي، على التفسير من حيث المصدق. صحيح ان نظرية التعريف، والمعنى المتعارف للمحمول، ومنطق الجهات، والروابط القوية، هي اساساً من لواحق المفهوم. لكن، بالمقابل، يتعلق معنى الموضوع، وتصور المحمول، والتمثيل الخطي، ورد الجهات إلى الزمان، بالتفسير من حيث المصدق. بل أكثر من ذلك، إن المنطق العربي في آخر مراحل، اعتمد نظرية المجموعات وهي نظرية قائمة على المصدق، للتعبير عن كل العمليات المنطقية.

٤. التعريف

كلمة 'التعريف' مصطلح عام جداً يتناول كل عملية تفيد

١٠٢ أنظر فيما بعد: الفصل السادس

معاني الألفاظ، أمثال التعريف بالمثال وبالتقسيم وجميع اصناف الحد والرسم.

بعكس القضية التي تدرج في المجال الخبري، ينتمي التعريف، من حيث هو وضع لغوي، إلى المجال المعياري. فهو يقوم على مجموعة من القواعد التي تفرض كيفية استعمال الكلمات، وبالتالي يمتنع تقييمه بالصدق والكذب. هذا التقابل من الجهة اللغوية، بين التعريف والقضية يساوقة من الجهة الذاتية التقابل بين التصور والتصديق: فكل علم، كما تقول كتب المنطق العربي في مداخلها هو اما تصور أو تصديق، فالوصول إلى التصور يسمى تعريفاً، والموصول إلى التصديق يسمى قضية.

يوضح النص التالي بإيجاز التسلسل الذي اتبعناه في هذا الفصل:

«ان ههنا امورا اربعة: الأول اللفظ؛ والثاني المعنى؛ والثالث الوضع وهو إضافة بينها، أي جعل اللفظ إزاء المعنى، على معنى ان المخترع قال إذا أطلق هذا اللفظ فافهموا هذا المعنى؛ والرابع اضافة ثانية بينها عارضة لها بعد عروض الاضافة الأولى، وهي الدلالة، فإذا نسبت إلى اللفظ قيل إنه دال على معنى، كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى العالم بالوضع عند إطلاقه، وإذا نسبت إلى المعنى قيل إنه مدلول هذا اللفظ،

بمعنى كون المعنى منفيها عند إطلاقه».

٤٠١. التعريف بالمثال وبالتقسيم

فضلاً عن فائدة التعريف بالمثال من حيث التلقين، فهو وسيلة لا غنى عنها لاسناد المعاني الى الالفاظ. بل هو الطريقة التي تسبق كل طريقة أخرى؛ لأنه يستحيل إقامة نسق من القواعد التعريفية دون أن نفترض وجود عدد ما من الالفاظ سبق لها ان اكتسبت معانيها والتي تُتوسل بدورها لتعيين معاني سائر الألفاظ.

بين هذه الكلمات التي لا تقبل التعريف لا بد أن نضع بعض العبارات الكلية. إذ أن الأسماء الدالة على الأفراد لا تستطيع أن تستنفد الكليات ذات الماصدق اللامتناهي. لذلك يجب أحيانا الاكتفاء بمعرّف يتألف من عبارات، مجموع ماصدقاتها أقل من ماصدق المعرّف. أمثال هذه العمليات التي تعرّف كلياً ما بالإشارة إلى فرد أو مجموعة جزئية مندرجين تحته، أو أيضا بتعيين عدة أفراد أو عدة مجموعات جزئية تنتمي إلى ماصدقة، تسمى على التوالي 'التعريف بالمثال' و 'التعريف بالتقسيم'. فالقاعدتان:

الانسان هو مثل زيد

الانسان هو مثل الرومي

هما من الصف الأول، والقاعدتان:

الانسان هو مثل زيد أو عمر أو علي

الانسان هو مثل الرومي او العربي أو الفارسي

هما من التعريف بالتقسيم. نظرا إلى الوظيفة والتركيب، هذان الصنفان هما من التشابه بحيث يسهل رد التعريف بالمثل إلى الصنف الثاني، باعتباره تقسيما جزء واحد. هذا هو على الأرجح السبب الذي دعا العرب إلى أن يعالجوا هاتين العمليتين معا.

يجدر التنبيه إلى أنه، خلافا لما يدعيه أكثر من منطقي حديث، يمكن تعريف أي كلي من دون فعل اشاري *déictique*، أي من دون أن يحتاج المعلم إلى أن يشير بحركة إلى الأفراد الذين يمثلون العبارة المنطوق بها. فبالنسبة إلى لغة غنية بحيث انها تستطيع ان تسند إلى كل فرد معين، أو بتعبير شائع عند المتأخرين، إلى كل هدية، اسما علما، ينحصر الفعل الاشاري بالعبارات الفردية. وبالتالي تصح صياغة التعريف بالمثل والتعريف بالتقسيم على هيئة قواعد تربط بين عبارات من الدرجة نفسها. فهكذا يمكن التعبير عن الأمثلة السابقة بالقواعد العكسية الآتية:

انسان \Rightarrow زيد

انسان \Rightarrow رومي

انسان \Rightarrow زيد \vee عمر \vee علي

انسان \Rightarrow رومي \vee عربي \vee فارسي

حيث، يجب بالطبع، النظر إلى فصل أسماء المعلم على أنه اختصار لـ:

انسان (س) \Rightarrow زيد = س \vee عمر = س \vee علي = س

وفصل المحمولات على أنه:

انسان (س) \Rightarrow رومي (س) \vee عربي (س) \vee فارسي (س).

باستعمالنا للهم المزودج كقاعدة عكسية ' \Rightarrow '، لا يجوز لنا أن نحوله إلى قاعدة مباشرة ' \Leftarrow '، نظرا للترتيب المتفق عليه بين المَعْرِف والمَعْرُوف. ولا ضير في ذلك على المستوى التطبيقي، حيث القاعدة وعكسها تفيد قضية شرطية وعكسها، إذ عندها يصبح تحويل ' \rightarrow ' إلى ' \Leftarrow ' مقبولا.

بالنسبة إلى التعريف بالمثل وبالتقسيم، جرى فلاسفة العرب على اعتبارها من التعريفات غير المستوفية؛ لأن اللجوء في آخر الأمر إلى الأعيان للاحاطة بمضمون المحمولات، التي غالبا ما تكون ذات ماصدق لا متناه، هو محاولة مستحيلة لاستنفاد

اللامتناهي. هذه هي إحدى الأسباب التي أظهرت للقضاء
 ضرورة عملية التجريد، وهي عملية يُتجنب بها خطر حصر
 ماصدق العبارة الكلية في الامثلة المذكورة. ان التعريف بالمثال،
 كما يصرح ابن سينا « ليس بتعريف حقيقي، بل هو كتعريف،
 وقد يقع فيه الغلط كثيرا. فان التعريف بمثل المثال الذي أورد
 للتمثيل، ربما أوهم ان الحيوان لا يكون إلا ذا رجلين أو أرجل،
 وأن عديم الرجل ليس بحيوان. وكيف لا! والقاتل ان الحيوان
 هو كالفرس والانسان قد قال قولاً مبهما حين لم يبين انه كالفرس
 والانسان في ماذا؛ فإن بين انه كالفرس والانسان في أنه ذو جسم
 حساس كان في الحقيقة قد وقع التعريف لا بالتمثيل، بل لشيء
 مما سلف^١. وحتى في حال الحصول على تقسيم كامل: كما في
 المساواة:

خليفة ⇨ عمر ٧ ... ٧ علي

كلمة: ⇨ اسم ٧ فعل ٧ حرف

فان منطقة العرب لا يرون في امثال هذه العمليات سوى
 رسوم وليس تحديدات، لأنه لم يؤخذ بعين الاعتبار هنا إلا
 الجانب الماصدقي^٢.

بعد أن يتم تعريف بعض العبارات الكلية بالتمثيل، يمكن

١. ابن سينا، منطق المشرقيين، ص ٣٦.

٢. راجع: علي، الوانح الجازمة، ص ٢٤.

أن يُبنى عليها تعريف عبارات كلية جديدة بواسطة الوسائل
 الأخرى التي هي الحد والرسم. لكن حتى هذه الوسائل تتعلق
 أخيرا بالتقسيم؛ ففي مفهوم القدماء، يستند الحد والرسم إلى أكثر
 من تقسيم: فأولا هو يستند إلى تقسيم الكليات إلى خمس فئات
 هي الجنس والنوع والنصل والخاصة والعرض، التي وفقا لورودها
 في المرف، تحدد نمط التعريف؛ وثانيا إلى تقسيم الاجناس العليا
 إلى مقولات. وأخيرا إلى تفريع كل واحد من هذه الاجناس في
 شجرة فرعية، يتعين بها مجال الحد، إذ أن النوع الاسفل لا
 يتفرع عنه إلا الاصناف.

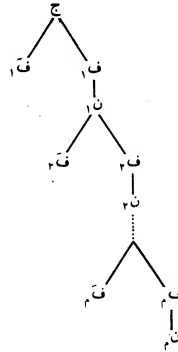
٤،٢. التعريف الحقيقي

يختص التعريف الحقيقي بالموجودات الخارجية. ومن اعتبار
 نماذج مختلفة كافية من هذه الموجودات، يتم انتزاع الخصائص
 المائدة لها والمندرجة تحت الكليات الخمس. ومنذ جالينوس
 ينقسم التعريف الحقيقي إلى عمليتين: الحد والرسم، يضيف
 إليها ابن سينا ومعظم المناطقة العرب من بعده تقسيما آخر،
 فيفترعون كل واحد منها إلى تام وناقص.

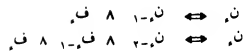
عادة، يتعقد الحد الحقيقي التام بعنصرين فقط هما: الجنس
 القريب والفصل النوعي. فهكذا مثلا، إذا أشرنا إلى هذه
 العملية بالرمز «: ⇨»، يُكتب حد الانسان على النحو الآتي:

انسان ⇨ حيوان ناطق.

لكن بالامكان ايضا اخلال محل كل عنصر من المحدد، محدّد هذا العنصر، وبالتالي يمكن التعبير عن الحد المذكور بـ:
 انسان ← جسم حي، حاس، متحرك بالارادة، ناطق.
 اذن، بوجه عام، يمكن تأدية كل حد بالنسبة إلى شجرة فرفورية ما:



بـ:



الخ...

فالمحسولات التي ترد في المحدد تسمى 'المقومات الذاتية'، وذلك لأن مفهوم المحدد يقوم ذات الشيء الذي يُحدّد. وبالتالي، اعتقاداً على هذا التفسير للمحدّد، وجب ان لا يدخل الوجود في مفهومه؛ لأنه لا يمكن أن نعرف من مجرد تصور مفهوم محمول ما إذا كان ماصدقه فارغاً أو لا. فكما يقول ابن سينا: الانسانية مثلاً، «في نفسها حقيقة ما وماهية، ليس أنها موجودة في الاعيان أو موجودة في الأذهان مقوماً لها، بل مضاف إليها، ولو كان مقوما لها لاستحال أن يتمثل معناها في النفس خالياً عما هو جزؤها المقوم، فاستحال ان يحصل لمفهوم الانسانية في النفس وجود، ويقع الشك في انها هل لها في الاعيان وجود ام لا». وبعبارة أخرى، حقيقة ان التمييز الشهير بين الذات والوجود، في مجال الأمور الخارجية، ليس سوى التمييز بين المحمول والصور الوجودي اللذين يستحيل ارجاع الواحد منها إلى الآخر.

مقابل الحد التام الذي يستهدف الإحاطة بالذات أو، حسب مصطلح المتأخرين، بالكنه، يتوخى الرسم التام تعيين الأشياء بصفاتنا الظاهرة، وهو بالتالي لا يصل إلا إلى ما يسمى 'الوجه'. من المتفق عليه تركيب الرسم التام من الجنس القريب والخاصة. وينفرد في ذلك ابن سينا الذي يقبل رسم الشيء بأي «قول

١. راجع على سبيل المثال: الخبيصي، التذهيب، ص ١٣١.
٢. راجع: ابن سينا، الاشارات، صص ٣٠ - ٣١.
٣. المصدر ذاته، صص ٣١ - ٣٢.
٤. راجع على سبيل المثال: الخبيصي، التذهيب، ص ١٣١.

مؤلف من أعراضه وخواصه التي تخصه جملتها بالا اجتماع^١. إذا ما عبرنا عن هذه العملية بالسهم المزدوج فقط^٢، نكتب المثل الذي يذكره الشيخ أبو علي على هذا النحو:

انسان ⇌ حيوان مشاء على قدميه، عريض الأظفار، ضحاك بالطبع.

أما بشأن بنية الحد والرسم الناقصين، فثمة اختلاف في وجهات النظر بين منطقة العرب، « فالتأخرون اعتبروا في التعريف أن يفيد تصور المعرف إما ولكنه أو بوجه يميزه عن جميع ما عداه؛ فلهذا اشترطوا المساواة بين التعريف والمعرف، وأخرجوا الأعم والأخص عن صلاحية التعريف أصلاً، فالتعريف سواء كان تاماً أو ناقصاً لم يميز بالأعم والأخص عندهم. وأما المتقدمون فاعتبروا التصور ولكنه أو بوجه ما، سواء كان مع التصور بوجه يميزه عن جميع ما عداه، أو عن بعض ما عداه، والامتياز عن جميع ما عداه ليس بواجب عندهم؛ فلهذا جوزوا التعريف بالأعم والأخص، لكن خصصوا هذا الجواب بالتعريف الناقص دون التام^٣. ولا شك أن مفهوم المتقدمين للحد والرسم الناقصين هو الأجدى والأقرب إلى مفهوم المنطقة المحدثين. لذلك كان من الأفضل اعتبارهما قاعدتين في اتجاه واحد فقط: الحد الناقص يعرف بمحمولات ذاتية والرسم الناقص بمحمولات

١ ابن سينا، الاشارات، ص ٥٨.

٢ الخبص، التذهيب، ص ١٣٢.

عرضية، دون اشتراط المساواة بين طرفي التعريف. بهذا المعنى تشكل القاعدتان:

انسان ⇌ حيوان

انسان ⇌ مشاء على قدميه

على التوالي حدا ورسم ناقصين.

في المنطق العربي، يجري البحث في الرسم والحد الناقصين بعد التامين. لكن من الناحية المنهجية كان من الأصح البدء بالرسم والحد الناقصين، لكون التامين يحصلان عن وصل عدة قواعد من الصنف الأول.

كما سبق، يمكن أن نتحقق أن الحد هو أقوى من الرسم؛ إذ في الحد التام يجب أن يتوفر شرط المساواة بحسب المفهوم، بينما في الرسم التام تكفي المساواة بحسب الماصدق. وبالتالي ينتج عن تطبيق الحد، تاماً كان أو ناقصاً، قضية تلازمية أو لزومية، وعن تطبيق الرسم تنتج قضية تشارطية أو شرطية. بالإضافة إلى ذلك، نتحقق أن الحد يجب أن يسبق الرسم، إذ ليس بالمستطاع إلا بعد تحديد لفظة ما، أن نحصر ماصدقها ونلاحظ الصفات التي تخص الأفراد المدرجة تحتها، والصفات التي تعم هذه الأفراد وغيرها. وعندها فقط يمكن وضع قواعد الرسم المذكورة، والتي هي لا ريب قواعد ذات منفعة عملية في كيفية استعمال الألفاظ.

تمة حالة خاصة للرسم لها ارتباط أوثق بالحد، هي ما يسمى

'الرسم السلي'. فهذه العملية تعرف لفظاً ما بمحمولات سلبية، وهي، لا تصور الشيء بمضمون يعود إليه بل تعيّنه بنفي الصفات التي تتقاسم معه النوع ذاته. من هذا القبيل الامثلة الآتية:

أحمر ⇨ لون غير أبيض، غير أزرق، غير أخضر...

إنسان ⇨ بدون ريش

صبي ⇨ غير بنت

على ان مما يمتاز به هذا الصنف من الرسم، هو ان بعضاً من قواعده يمكن استنباطها من قواعد الحد فقط. فعلى سبيل المثال، من الواضح ان القاعدة:

إنسان ⇨ حجر

حيث الحسط فوق كلمة 'حجر' يمثل سلب المحمول، لا تصور مفهوم الانسان، لكن مع ذلك تنتج عن الحدين العائدين للفظتين 'إنسان' و 'حجر'، أي عن:

إنسان ⇨ جسم حي، حاس، ناطق

حجر ⇨ جسم حي.

٤٣. التعريف الاسمي

يختص هذا الصنف من التعريف بالموجودات الذهنية

وبالموجودات الخارجية التي لم يُعلم وجودها، ومثاله:

عنفاء ⇨ حيوان له جسم أسد، وأجنحة نسر...

ضروري ⇨ غير ممكن ان لا.

عادة، يُسند إلى التعريف الاسمي الاقسام نفسها التي ينطوي عليها التعريف الحقيقي، وهي: الحد والرسم التامان والناقصان. إلا انه يجب فهم الرسم هنا بمعنى محصور جداً. فبما أن الأشياء التي ينطبق عليها هذا التعريف، لا يمكن ان تقع تحت المشاهدة حتى تُنتزع منها الصفات المشتركة التي تعود إليها عرضاً، فان قواعد الرسم تقتصر في هذه الحال على الخصائص التي تنجم عن علم ما وعن القواعد الحدية، كما في مجال الأمور الهندسية. فمثلاً، من يحدد المثلث بـ:

مثلث ⇨ شكل ذو ثلاثة أضلع،

يستطيع أن يضع القاعدة:

مثلث ⇨ شكل مجموع زواياه مساوٍ لثلاثين.

على انها رسم. من الواضح ان قواعد الرسم هذه تتصف بالضرورة، على غرار الحد، انما بضرورة مقيدة بنسق العلم الذي تم استنباطها منه.

١. راجع: علي، الوانح المجازمة. ص ١٠.

٤٤٤. التعريف اللفظي

بالنسبة للعمليات الثامنة من التعريف الحقيقي والتعريف الاسمي، يشترط المنطق ان لا يكون المعرف لفظة مفردة، فإن كانت هذه هي الحال، سمي التعريف 'تعريفاً لفظياً'. ومثاله:

موجود ← شيء

أسد ← ليث

فهو إذن قاعدة حدية مزدوجة تدل على كيفية استعمال الاصطلاحات الجديدة أو الألفاظ النادرة الوقوع.

يجب للتعريف اللفظي، اذا اقتصر على المترادفات، ان يكون له مكان مميز عن التعريف الحقيقي وعن التعريف الاسمي؛ لكن بعض النحاة يدرجون تحته، خطأ، القواعد التي تفسر لفظة بلفظة أعم منها، مثل:

ولد ← انسان

زيتون ← شجر

مما يؤدي إلى الخلط بين التعريف اللفظي والتعريف الاسمي. على كل حال، فالفصل بين هذين الصنفين من التعريف كان موضوع خلاف بين مناطقة العرب أنفسهم.

بمعكس التعريف الحقيقي الذي لا يمكن ان يكون إلا واحداً بالنسبة إلى شيء ما، نظراً إلى أنه يفترض فيه ان يشتمل على

١. راجع: المطار. حاشية على شرح الحبيصي، ص ١٣٤.

كل الصفات التي تقوم ذات الشيء. فالتعريف الاسمي والتعريف اللفظي قد يتعددان. إذ الأول يرتبط إلى حد كبير باختيار الواضع، والثاني يتعلق بوجود المترادفات، وهذه غالباً ما تزيد عن الكلمتين في اللغات الطبيعية.

ان نظرية التعريف، كما أتينا على عرضها، مدينة في كثير من موادها إلى مصادر يونانية. فالتعريف بالمثال كان شائعاً عند أفلاطون، وال *dialektos* أو التقسيم هو من ابتكاره. كما أن أرسطو قد بحث في التقسيم أكثر من مرة في كتبه وبخاصة في الأورغانون. كذلك يعود التمييز ما بين الحد الحقيقي والحد الاسمي إلى صاحب المنطق. أما فيما يخص الرسم، فالمقالة التي تحمل هذا الاسم، والتي ينسبها ابن أبي أصيبعة إلى جالينوس، تؤكد على ان المناطقة العرب استمدوها عن الطبيب اليوناني. وبغض النظر عن الاضافات التي أغنى بها العرب مضمون 'التعريف'. فهذه النظرية في صياغتها الأخيرة، وصلت إلى حد من التركيب الدقيق والمتناسك. يجعل تطبيقها شبه آلي.

إذا كان النسق المذكور من التعريفات، القائم على التمييز بين الكنه والوجه، قد لاقى قبولا من جانب كبار المفكرين اليونان والعرب، فهذا لم يمنع أكثر من مؤلف من أن يوجه إليه انتقاداً عنيفاً، وربما أن يهمله كلياً. ففي غير مرة، حاول الفقيه ابن تيمية، في كتابه الشهير الرد على المنطقيين، أن يبين تهاافت التمييز المذكور. وقبله، قام السهروردي بحملة هجومية عنيفة

على المشائين للسبب عينه، فقال:

« في هدم قاعدة المشائين في التعريفات: ... من ذكر ما عرف من الذاتيات، لم يأمن وجود ذاتي آخر غفل عنه، وللمستشرح أو المنازع أن يطالبه بذلك، وليس للمعرف حينئذ أن يقول لو كانت صفة أخرى لا طلمت عليها، إذ كثير من الصفات غير ظاهرة. ولا يكفي ان يقال: لو كان له ذاتي آخر ما عرفنا الماهية دونه. فيقال انما تكون الحقيقة عرفت إذا عرف جميع ذاتياتها. فإذا انتقد جواز ذاتي آخر لم يُدرك، لم يكن معرفة الحقيقة متيقنة. فتبين ان الاتيان على الحد كما التزم به المشائون غير ممكن للانسان، وصاحبهم اعترف بصعوبة ذلك. فإذا ليس عندنا إلا تعريفات بأمور تخص بالاغتاج ». حسب السهروردي إذن، اختيار المحمول الذاتي هو اعتباطي ولا يتعلق إلا بالاتفاق. فكل ما يميز الشيء عما عداه قد يصلح لأن يكون معرفاً لهذا الشيء. مثل هذا التصور، الذي يشترك في عدة نقاط مع المفهوم الحديث، لم يلاق لسوء الحظ أتباعا الا بين عدد ضيق من علماء الكلام والفقهاء المسلمين.

١. السهروردي، كتاب حكمة الاشراق، صص ٢٠ - ٢١.

٢. راجع: ابن تيمية، الرد على المنطقيين، ص ١٥.

الفصل الثالث

المنطق الحملي

إن مشكلة الحمل أو الإسناد الخبري هي علة التنظير الفلسفي. فالجهود الكثيرة التي بذلت في سبيل توضيح هذه المشكلة لاقت تنوعاً لها في منطق أرسطو. إذ توصل مؤلف الأورغانون، إنطلاقاً من بعض الأشكال الحملية، التي شبه له انها بسيطة، إلى بناء نسق متأسك جعل كانط يصرح بان ارسطو قد استكمل المنطق واختتمه.

من الطبيعي ان يكون العرب، الذين أعجبوا شديد الاعجاب بالمعلم الأول، قد خصصوا مكانة ممتازة للمنطق الحملي في أبحاثهم. لكن ذلك لم يمنهم من أن يوسّعوا تركيب القضية الحملية، وبالتالي مضمون الأقيسة. وحتى أنهم قدموا نظريات أصيلة في هذا الميدان.

٠١ القضية الحملية

إن الصورة العامة 'و.ح' يمكن تفريعها من أكثر من حيثية: من حيث طبيعة الموضوع ونسبته إلى المحمول، ومن حيث توزيع السلب والأسوار. فاللغة العادية، التي استمد منها ارسطو تصنيف القضية الحملية، تحتل أشكالاً أكثر من تلك التي عرضها صاحب المنطق، إذ بالامكان إسناد السلب والأسوار للمحمولات أيضاً.

٠٢١ تحديد الحمل

إن القضية الحملية، يقول ابن سينا، «تم بأمور ثلاثة، فإنها تتم بمعنى الموضوع ومعنى المحمول ونسبة بينهما... فاللفظ أيضاً إذا أريد أن يجاذى به ما في الضمير، يجب أن يتضمن ثلاث دلالات: دلالة على المعنى الذي للموضوع، وأخرى على المعنى الذي للمحمول، وثالثة على العلاقة والارتباط الذي بينهما^١». فالجملة الاسمية، في اليونانية والفارسية، تستوفي شرط المطابقة هذا بين اللفظ والمعنى. لذلك كان المناطقة القدماء يعتبرونها التركيب النموذجي، وإليها كانوا يرجعون الجملة الفعلية. فالقول مثلاً بأن 'الإنسان يمشي' يعود، في عرفهم، إلى القول بأن 'الإنسان ماش'. أما في اللغة العربية فالجملة الاسمية هي عادةً ثنائية، أي تتركب فقط من الحاق المحمول بالموضوع. ولكن لما انتقلت الفلسفة إلى العرب واحتاجت الفلاسفة الذين يتكلمون

٠١ الشفاء، المنطق، ٣٠. العبارة، صص ٣٧ - ٣٨.

بالعربية ويجعلون عبارتهم عن المعاني التي في الفلسفة وفي المنطق لسان العرب، ولم يجحدوا في لغة العرب منذ أول ما وُضعت لفظة ينقلوا بها الأمانة التي تستعمل فيها استين في اليونانية و هت بالفارسية.. فبعضهم رأى أن يستعمل لفظة هو مكان هت بالفارسية و أستين باليونانية^٢. إنما هذا الحل ليس شافياً، إذ الضمير 'هو' لا يقوم بعمل العلاقة والارتباط، بل ينوب مناب الموضوع. ومحاكاة لليونانية والفارسية استعان مناطقة آخرون بالفعلين 'وجد' و 'كان'. لكن استعمال هذين الفعلين لهذا الغرض لا يستقيم، لأن مضمونها يفيض عن مضمون العلاقة البحتة، الذي يشكل مفهوم الرابطة. فكسائر الأفعال، ينطوي الفعلان المذكوران على معنى الزمان، ولذلك يخصها المناطقة المتأخرون باسم 'الرابطة الزمانية'. كما أن نبرة وجودية تشوبها، الأمر الذي أضل ابن سينا نفسه. فتحت تأثير الشيخ، تقادى المدرسيون اللاتين في التنظيرات الغيبية إلى حد أنهم راحوا يستخلصون فكرة الوجود أو الكائن من الرابطة 'est'

إن اسناد لفظة إلى أخرى بواسطة رابطة مصرح بها أو ضمنية غير كاف لتأليف قضية، فتمه شرط دلالي يجب إضافته إلى المبني. فلكي يكون المركب 'و.ح' قضية، يجب أن يكون الموضوع والمحمول قد سبق تعريفهما. هذا ما يُعبر عنه، على

١ الفارابي، كتاب الحروف، ص ١١٢.

٢ الأرموي، مطالع، ص ١٠٦.

الصعيد الذاتي، بالقول أن كل تصديق يجب أن يسبقه تصوران. مثلاً، إذا كانت اللفظتان 'العالم' و 'حادث' معرفتين، فعندها، كما يؤكد الغزالي، يكون القول 'العالم حادث' قضية؛ لكن إذا لم تكن على الأقل إحدى اللفظتين معرفتين، فالقول المذكور لا يشكل قضية أكثر من المركب 'العالم مادّ'.

بالتساوق مع التعريف، تنقسم القضية الحتمية إلى الأقسام الآتية:

أ. القضية التقييدية؛ ويقال لها أيضاً التركيب التقييدي: هي القضية التي يكون محمولها من الصفات التحديدية أي الذاتية.

مثلاً: مثلث • شكل

انسان • حيوان

ب. القضية الخبرية، ويقال لها التركيب الخبري أو الخبر أيضاً: هي القضية التي لا يكون محمولها إلا من الصفات التي تدخل في الرسم فقط، أي الصفات العرضية.

مثلاً: انسان • ذو رجلين

زيد • جالس

وهذه القضية تسمى كذلك، لأنها تضيف معنى جديداً على الموضوع، وتُغني بالتالي المعرفة.

١٠١ راجع: مقاصد الفلاسفة، ص ٣٣.

تجدر الملاحظة هنا إلى أن التمييز بين القضية التقييدية والقضية الخبرية هو موافق للتمييز عند كانط، بين ما يسميه Erläuterungsurteil أي الحكم التوضيحي و Erweiterungsurteil أي الحكم التوسيعي.

ثمة حالة خاصة من القضية الخبرية هي القضية التي موضوعها ومحمولها يدلان على حيثيتين مختلفتين لشيء واحد. فأمثال هذه القضايا تستند ضمناً إلى التقابل ما بين الحيشية والشيء، وهو تقابل قريب إلى التمييز عند فريجه Frege بين الـ Sinn و الـ Bedeutung أي المعنى والشيء المشار إليه. بالطبع، لا تشكل الحيشية العائدة لشيء ما دوماً صفة مختصة به، كما هي حال الحيشية كاتب بالاضافة إلى زيد، إذ أنها تستند أيضاً إلى غيره من الأفراد. لكن، عند وقوع مثل هذا التخصيص، فالحيشية تطابق تماماً الـ Sinn والشيء الخارجي الـ Bedeutung. وبالفعل تفسير المتكلمين للمساواة بين خالق العالم والعقل البحث على أنها حيثيتان لشخص واحد هو الله، لا يختلف إلا بالمصطلحات عن تفسير فريجه، الذي يرى في نجمة الصبح ونجمة المساء اثنين Sinne، أي معنيين لـ Bedeutung واحد هو الزهرة.

ج. القضية اللفظية: هي القضية التي موضوعها ومحمولها مترادفان.

مثلاً: اسد • ليث

يجب فهم هذه القضية بمعنى ان نصوص لغة ما، وفي المثل المذكور العربية، تستعمل لفظة 'أسد' تماما كما تستعمل لفظة 'ليث'. وهذا حكم تجريبي يمكن أن يكون صادقا أو كاذبا، خلافا للتعريف اللفظي.

د. القضية الطبيعية: هي التي «لا تصلح لأن تصدق كلية أو جزئية... لأن الحكم فيها على نفس الطبيعة». يستشهد المنطق العربي على هذه القضية بأمثلة من نوع:

الانسان نوع
الحيوان جنس

وهي أمثلة جرت تأديتها في المنطق الحديث على هيئة قضايا ما وراثية كما يأتي:

'حيوان' . نوع
'انسان' . جنس

حيث "حيوان" و "انسان" هما على التوالي اسما علم لـ 'حيوان' و 'إنسان'. ولا شك ان أمثال هذه الصيغ، بالاتفاق مع تعريف القضية الطبيعية، لا تصلح لأن تكون كلية أو جزئية، إذ موضوعها فرد مخصوص هو اللفظة. مع ذلك لا يتلاءم التفسير الحديث مع تصور المناطقة العرب. فعند هؤلاء، لا يشكل موضوع القضية الطبيعية عينا محسوسا تحمل عليه المقولات

١٠. القزويني، الشمسية، ص ١٠.

اللفوية نظرا لكيفية استعماله، اما يشكل كينونة مجردة شبيهة بالمجموعة في الرياضيات المعاصرة. فكما أن المجموعة لا تتغير مع تغيير ترتيب العناصر أو تكرارها، كذلك طبيعة الشيء تبقى هي هي بغض النظر عن الأفراد التي تتحقق فيها. لذلك نستطيع أن نقول بلغة المنطق الحديث، أن مصطلح 'طبيعة' يشكل بالاضافة إلى الألفاظ الكلية عاملا تجريديا opérateur d'abstraction خاصا، ذا عمل مختلف عن عمل الهلالين الذي يقتصر على تحويل الشيء إلى علامة. فإن كان من المجدي تدير مكان سوي للقضية الطبيعية في اللغة الرمزية، وجب، على غرار العامل التجريدي 'x'، ادخال الرمز 'y' مكان 'طبيعة'، وكتابة الامثلة السابقة على هذا النحو:

(١ حيوان (س). جنس
(٢ انسان (س). نوع

٢، ١. الألفاظ السالبة

يخصص كتاب في العبارة فصلا أساسيا للتمييز بين القضايا البسيطة والمعدولة والدمية، ودراسة العلاقات القائمة بينها. وقد حظي هذا الموضوع باهتمام كبير في العهد اليوناني القديم، بحيث انه بلغ مستوى رفيعا من التعميم والدقة بفضل توزيع متعدد للقيمتين 'صادق' و 'كاذب'. كذلك لم يكن أقل حظا من العناية عند العرب؛ فالقارائي في شرحه للكتاب المذكور، يقدم عرضا

١٠. راجع: فاخوري، المنطق الرياضي، صص ٢٤٨ - ...

نقديا ومفصلا لنظرية أرسطو ولشروحه المختلفة. وبعد أن يدحض قواعد برقلس، يقترح بين أنواع القضايا الثلاثة علاقات جديدة، يظنها أكثر ملاءمة لتعاليم المعلم الأول. وابن سينا، بدوره، يورث المناطقة اللاحقين العلاقات ذاتها التي اثبتها الفارابي، لكن مع تفسير أشمل.

إن المؤرخين المعاصرين للمنطق أهملوا معطيات المنطق القديم هذه، بالرغم من أنهم لم ينسوا أن يشيروا إلى نظرية الألفاظ المدولة التي أقامها دي مورغن De Morgan ، والتي ليست سوى توسيع لنظرية أرسطو. لكن بحث القدماء في هذا المجال هو مهم، ليس من وجهة نظر تاريخية فحسب، بل على الاخص من حيث أنه يأتي ينسق جديد ينفع لأن يكون نموذجا للحمل الصحيح ولنطق الشرع.

إذا فهمنا بالاسم المحصل الاسم الذي يتألف من لفظة واحدة، مثل: عادل، عالم، جاهل، أعمى، الخ.... فالاسم المحصل المسبوق بالسلب يسمى 'اسما غير محصل' أمثال: لا عادل، لا عالم، لا بصير، الخ.... والاسم المحصل الذي هو أخس ضدتين يسمى 'اسما عديميا'، مثل 'أعمى' بالنسبة إلى 'بصير'، و 'جاهل' بالنسبة إلى 'عالم'. وهكذا يتم تمييز ثلاثة أصناف متباينة من الاسماء هي: الاسماء المحصلة غير العدمية، أو بالايجاز الاسماء المحصلة، والاسماء غير المحصلة، والاسماء العدمية. استنادا إلى هذه التعريفات، يقسم المناطقة القضايا، وفقا

للصنف الذي ينتمي إليه المحمول، إلى قضايا بسيطة، إذا كان محمولا محصلا، وقضايا مدولة، إذا كان محمولا غير محصل، وقضايا عدمية، إذا كان عديميا. وإذا اعتبرنا سلب كل من هذه القضايا، يرتفع عددها إلى ستة أنواع. إليك امثلتها التي يكررها الجميع بعد أرسطو: الانسان عادل، الانسان جائر، الانسان لا عادل، ليس الانسان عادلا، ليس الانسان جائرا، ليس الانسان لا عادلا.

لتحديد معاني هذه القضايا، يجري اختيار مجال من الأفراد مُقسَم إلى مجموعات جزئية متغايرة، فتتبع قيم كل قضية من القضايا، بحسب صدقها أو كذبها على كل واحدة من المجموعات. على غرار الشراح اليونانيين، يواجه الفارابي خمس مجموعات أو حالات هي: العادل، الجائر، متوسط الحال، الطفل والمجنون؛ ويعرض التوزيع الآتي:

الانسان يوجد عادلا: الانسان ليس يوجد عادلا:
يصدق في العادل، يكذب في الجائر، وفيمن
هو عادل جائر، وفي
الطفل الذي هو قابل
لها وفي المجنون الذي
هو غير قابل لها.

س. ح. ا	س. ح. ا	س. ح. ا	س. ح. ا
ص	ك	ك	ك
ك	ص	ص	ص
ك	ص	ص	ص
ك	ك	ص	ص

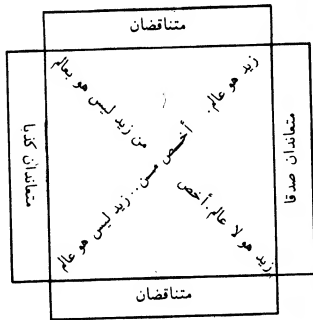
استنادا إلى هذا، كان سهلا على الفارابي ان يبرهن التلازمات الآتية:

س. ح. ا ← س. ح. ا
س. ح. ا ← س. ح. ا
س. ح. ا ← س. ح. ا
س. ح. ا ← س. ح. ا

في مجال مسائل الضد والنقيض ح. ا، كما لا زوج وفرد، يهبط عدد القضايا المختلفة في المعنى إلى ثلاثة، وبالتالي يكتفي توزيع القيم على ثلاثة أسطر على هذا النحو:

س. ح. ا	س. ح. ا	س. ح. ا
ص	ك	ك
ك	ص	ص
ك	ص	ك

بمعكس قاعدة برقلس^١، التي تقرر التلازم بين س. ح. ا و س. ح. ا، لا يعترف المناطقة العرب، تبعا للفارابي، إلا بلزوم في اتجاه واحد فقط، ممثلين للعلاقات بين القضيتين وسلبيها بالمربع الآتي^٢:



لا شك ان مجموعة القوانين الصحيحة في مثل هذا النسق تشكل منطقاً أشمل من منطق القضايا. فإلى جانب المسلات

١. راجع: المصدر ذاته، ص ١٣٣.

٢. شرح المختصر، ص ١٢٤.

١. راجع: الفارابي، شرح العبارة، ص ١٢١.

المعروفة يجب إضافة مسلمتين جديدتين هما:

٢٢ : حـ س س س حـ س

٢٣ : حـ س س س حـ س

تفيد المسلسلة الأولى التمييز بين ما يمكن تسميته السلب الضعيف (حـ س) والسلب القوي (س حـ س)؛ إذ الأول يستلزم الثاني، ولا يصح العكس. أما المسلسلة الثانية فتقرر أن السلب الضعيف المزدوج هو أيضا إيجاب، وهي لذلك تجيز حذف السلب الضعيف المتكرر. تجرد الإشارة إلى أنه، للبرهنة على صحة هذه المسلسلة، لا يغير السلب القيمة (ك) عند السطر أو التوزيع الثالث، كما هو وارد في الجدول الآتي:

حـ س	حـ س	حـ س	حـ س
ص	ك	ص	ص
ك	ص	ك	ص
ك	ك	ك	ص

بواسطة السالب الضعيف والسلب القوي، نستطيع أن نفصل، على غرار العرب، بين الحمل السوي والحمل الخالي من المعنى. وبالفعل، لا تمنع التعريفات الصدمية للسالبين أن تكون قضيتان، محمول إحداها هو سلب محمول الأخرى، كاذبتين معاً. فتقولنا 'الحجر أعمى' هو كاذب تماماً كقولنا 'الحجر غير أعمى'؛ لأن الحجر لا ينتمي إلى الموجودات التي من شأنها أن تكون بصيرة أو عمياء.

من جهة أخرى، يجد هذا النسق تفسيراً مهماً في منطق الأفعال. وبالرغم من أن القدماء لم يدركوا بشكل صريح هذا الشبه، فالأمثلة التي اقترنت بالنظرية، أي: عادل، جائر، عالم، جاهل الخ.... والتي هي من صف الألفاظ الدالة على الأفعال، توحي بهذا التفسير.

٣، ١. القضايا المنحرفة أو تصوير المحمول

إن التركيب المتعارف عليه للقضايا كان ينحصر بثلاثة أنواع: القضايا المخصوصة أو الفردية، أي القضايا التي موضوعها فرد مخصوص، وهي إما تشتمل على محمول كلي وإما على محمول هو فردي كذلك. والقضايا المهيمنة، وهي قضايا ذات موضوع كلي، لكن لم تُبين فيها كمية السور. وأخيراً المحصورات الأربع وهي: كل ووح، بعض ووح، لا ووح، بعض وليس ح. في الواقع، لا يأخذ هذا التقسيم بعين الاعتبار إلا كمية الموضوع الكلي، وكيفية النسبة بين الموضوع والمحمول إن كانت سالبة أو موجبة. ومع ذلك، فمن المقبول لغوياً تصوير المحمول وحتى تصوير الألفاظ الفردية. لكن، بما أن ماصدق اللفظة الفردية لا يمكن تقسيمه، وبما أن المحمول يؤخذ عادة من حيث المفهوم؛ فمثل هذا التصوير يحرف طبيعة القضية. لذلك تسمى القضايا، التي يجري فيها تصوير المحمول أو اللفظ الفردي، 'المنحرفات'.

أول من درس القضايا المنحرفة في المنطق العربي الشيخ ابن

١. راجع: فاخوري. الرسالة الرمزية في أصول الفقه.

سينا. لكن الموضوع ليس جديداً كل الجدة. فزيادة على الإشارة القصيرة التي يوردها أرسطو، قد تطرق إلى هذا البحث غير شارح، كما يشهد على ذلك ابن سينا نفسه الذي يعتمد على « شارح متأخر » هو على الأرجح أمونيوس. بالرغم من ذلك، يبقى العرض العربي هو الأكمل.

إلى جانب تسوير الألفاظ الفردية، يحصي ابن سينا أربع قضايا فردية منحرفة هي^١:

زيد	كل انسان
زيد	لا واحد من الأحجار
زيد	بعض الناس
زيد	ليس كل حجر

وستتم عشر قضية عامة، تؤدي بالتغيرات على هذا النحو^٢:

كل و كل ح	لا واحد من و ليس كل ح
كل و لا واحد من ح	بعض ح
كل و بعض ح	لا واحد من و لا واحد من ح
كل و ليس كل ح	لا واحد من و كل ح

١١ راجع: Bochenski, *Formale Logik*, p. 67.

٢٢ الشفاء. المنطق. ٣. العبارة، ص ٦١.

٣٣ راجع: المصدر ذاته، ص ٥٦.

٤٤ راجع: المصدر ذاته، صص ٥٩ - ٦٢.

ليس كل و كل ح	بعض و ليس كل ح
ليس كل و لا واحد من ح	بعض و بعض ح
ليس كل و بعض ح	بعض و لا واحد من ح
ليس كل و ليس كل ح	بعض و كل ح

كل واحدة من هذه القضايا تُعرّف بمجدول صدقي، يتم فيه توزيع القيم وفقاً لخمس مواد هي: الضرورة، والامتناع، والامكان الموافق للضرورة، والامكان الموافق للامتناع، أو بتعابير أخرى، وفقاً لخمس حالات أثبتها العرب للنسب بين المجموعات، أي: المساواة، والعموم المطلق، والتباين الكلي، والعموم من وجه^٣. إليك، على سبيل المثال، تقييم 'كل و بعض ح'^٤:

كل و بعض ح	
ص	عموم مطلق: كل انسان بعض الحيوان
ص	مساواة: كل انسان بعض الضحاك
ك	عموم من وجه: كل انسان بعض الكتاب
ك	تباين: كل انسان بعض الاحجار

من الجداول السابقة يمكن التحقق ان القضايا الثمانية الواقعة على اليسار هي متلازمة مع القضايا الواقعة على اليمين. وأن

١٠ أنظر: الفصل السادس.

القضايا الثانية العليا هي على التوالي سلب للقضايا الثانية السفلى. لذلك يصل ابن سينا إلى تمييز ثنائي قضايا متغايرة، واضحة الشبه بتلك التي استقصاها بنتام Bentham وهاملتون. لكن ثمة فارقاً أساسياً يفصل بين النظريتين. فالفيلسوف العربي يستعمل الأسوار بالمعنى التوزيعي، ويرفض بصراحة الاستعمال من حيث الجملة: «فإننا لا نذهب في استعمال لفظ الكل والبعض السورين إلى ذلك البتة بوجه من الوجوه، بل نعني بكل لا الجملة بل كل واحد، ونعني بالبعض لا الجزء بل بعض ما يوصف بالموضوع ويشاركه في الحد...»، ويضيف فيما بعد «لكن بعض الناس حسب أن قولنا كل الناس كل الضاحكين حق، أي جملة الناس جملة الضاحكين. وقد علمت ما في هذا من الخطأ والزلل»^١

إن كان التفسير التوزيعي الذي يأخذ به ابن سينا ينقذه من بعض الانتقادات التي وجهت من بعد إلى هاملتون، إلا أن طريقته في التقييم يشوبها أكثر من خلل. فتوزيع القيم على أربعة احتمالات فقط، لا يستوفي كل الحالات، إذ لا يأخذ بعين الاعتبار كون ماصدق الطرفين ذا فرد واحد. ففي مثل هذه الحال تصدق الصيغة 'كل و كل ح' التي هي كاذبة فيما عدا ذلك، كما في المثل 'كل قمر هو كل جرم يدور حول الأرض'.

١. المصدر ذاته، ص ٥٥.

٢. المصدر ذاته، ص ٥٩.

لذلك، نجد بين القضايا الأولية عند ابن سينا، بعضاً صحيحاً وبعضاً متناقضاً.

بالإضافة إلى ذلك، يبقى تصوير المحمول، في أمجاث الشيخ، عقيماً، إذ لم يستند منه في نظريتي العكس والقياس. بل اكتفى برد القضايا الجديدة إلى التركيب الارسطي، معتبراً المركب من السور والحد كلاً مكوناً للمحمول، على الرغم من تهافت نتائج هذا الرد.

من بعد ابن سينا، اهتم المنطقة المتأخرون للعبة الحسابية، فأحصوا كل التقلابات التي تنجم عن تصوير المحمول والألفاظ الفردية. ووصل الخونجخي، أحد أشهر مناهضة القرن الثالث عشر، إلى وضع قائمة من ٩٦ صنفاً من القضايا، كملها شارحه السنوسي^٢. ونظراً إلى هذا العدد الكبير من القضايا المختلفة، حاول المنطقيان المذكوران إيجاد قواعد صدقية عامة تسهل كثيراً عملية تقييمها.

٢. القياس الحملّي

إن القياس الاقتراني، ذلك الجزء من الأورغانون، الأوسع شهرة والأكثر كمالاً، لم يخل من تعديلات وزيادات نقلته من هيئته الأصلية إلى الهيئة المعروفة بها حالياً. ولا شك أن للعرب اليد الطولى في ذلك.

١. راجع: شرح المختصر، صص ١٠٢ - ١٠٣.

فما يخص ترتيب المقدمات ينحرف المنطق العربي عما هو متداول في القياس اليوناني واللاتيني. ففيه تسبق المقدمة الصغرى دائما المقدمة الكبرى. وذلك يعود إلى الاختلاف في صياغة أضرب الشكل الأول في اليونانية وفي العربية. ففي اليونانية يتطلب استعمال الفعلين $\delta\alpha\epsilon\iota\chi\epsilon\iota\upsilon$ (يرجع إلى) و $\kappa\alpha\tau\eta\gamma\gamma\alpha\sigma\epsilon\iota\upsilon$ (يُقال على) قلب حدي القضية، بحيث أن المحمول يجيء قبل الموضوع المنطقي. وبما أن أرسطو اتبع الترتيب الابجدي فرمز إلى المحمول المنطقي بالحرف 'أ' وإلى الموضوع المنطقي بالحرف 'ج'. كان من الضروري لظهور الموقع المتوسط للحد الأوسط في الشكل الأول، الذي هو عمدة كل الأشكال، أن تأتي المقدمة الصغرى بعد الكبرى. فهكذا، مثلا، يعبر أرسطو عن الضرب الأول فيكتب:

«إذا كانت أ ترجع إلى ب، وكانت ب ترجع إلى ج، فمن الضرورة أن ترجع أ إلى ج....».

بالمقابل، بقي العرب، في التعبير عن القضية المنطقية، أمناء للغة العربية، التي تبتدىء فيها القضية الاسمية بالموضوع. لكن في مثل هذا التركيب، لا يعود الموقع المتوسط الذي يشغله الحد الأوسط بين الطرفين بيتا إلا إذا عكس ترتيب المقدمات. هذا

تماما ما فعله ابن سينا وأتباعه. يشهد على ذلك أن معظم منطقة العرب، بدل أن يغيروا رموز الحدود وفقا للترتيب الجديد، أبقوا على الحروف التي اختارها أرسطو، فحصل عندهم ترتيب أبجدي معكوس. لهذا يكتبون الضرب الأول من الشكل الأول على النحو الآتي:

«إذا كان كل ج ب وكل ب أ، فيبين أن كل ج أ»

هذا، وتصدر الإشارة إلى أن هؤلاء ما كانوا يميزوا لأنفسهم بتبديل ترتيب المقدمات، وهم المخلصون للمعلم الأول، لولا أن أرسطو نفسه لم يسبقهم إلى ذلك في صياغة بعض ضروب الشكل الثالث.

٢٠٢. القواعد القبلية والاشكال الثلاثة الأولى.

لثبات صحة القياس، بالإضافة إلى الطريقة الصدقية التي أدخلها أرسطو، استقرى ابن سينا من الضروب الخاصة شروطا عامة، يجب أن يستوفيها القياس حتى يكون منتجا. وتحيز طريقته الجديدة هذه حذف التقاليد، التي تخالف الشروط أو القواعد المذكورة، من قائمة التقاليد المحتملة للقضايا الثلاث. والقواعد التي أوردها ابن سينا هي:

أ. «لا قياس من سالبتين».

ب. «ولا من جزئيتين».

ج. «ولا صفرى سالية، كبراهما جزئية».

د. «واعلم ان النتيجة تتبع أخس المقدمتين».

أما المناطقية المتأخرون، الذين قبلوا الشكل الرابع، فقد حصروا تطبيق القاعدة الثالثة في الاشكال الأولى الثلاثة^١. ولا شك ان الاسكولائيين استعاروا هذه القواعد من مصنفات ابن سينا التي كانت شائعة في الغرب. فنقلها العهد الوسيط اللاتيني كما هي حرفيا، زائدا عليها القاعدة^٢ «لا يكون الحد الاوسط في النتيجة»^٣، وهي قاعدة تخص بالأحرى الصياغة، وليس الاستدلال.

بالإضافة إلى هذه القواعد العامة، وضع ابن سينا قواعد خاصة بكل شكل، وقد انتقلت هذه ايضا إلى المنطق التقليدي الحالي. فالشكل الأول - يجب فيه كي يكون منتجا «ان لا تكون الصفرى سالية ولا الكبرى جزئية»^٤، وبالتالي فهو يشتمل على أربعة ضروب. ووفقا للترتيب المعكوس للحروف والمقدمات، وهو الترتيب الذي جرى عليه كثير من مناطق العرب، يمكن تمثيل هذه الضروب على الوجه الآتي^٥:

١. الشفاء. المنطق. ٤. القياس. ص ١٠٨.

٢. راجع: التحفاني. شرح المطالع. ص ٢٥٦.

٣. ابن سينا. الشفاء. المنطق. ٤. القياس. ص ١٠٩.

٤. المصدر ذاته. ص ١٠٩ - ١١١.

الضرب الأول الضرب الثاني الضرب الثالث الضرب الرابع

كل ج ب	كل ج ب	بعض ج ب	بعض ج ب
لا ب أ	لا ب أ	كل ب أ	لا ب أ
كل ج أ	لا ج أ	بعض ج أ	بعض ج ليس أ

في الشكل الثاني، يجب «أن تكون إحدى المقدمتين موجبة، والأخرى سالية، وأن تكون الكبرى كلية»^١. وضروبه المنتجة هي أيضا أربعة^٢:

الضرب الأول الضرب الثاني الضرب الثالث الضرب الرابع

كل ج ب	لا ج ب	بعض ج ب	بعض ج ليس ب
لا أ ب	كل أ ب	لا أ ب	كل أ ب
لا ج أ	لا ج أ	بعض ج ليس أ	بعض ج ليس أ

أما الشكل الثالث فلا يكون منتجا إلا عندما «تكون الصفرى موجبة واحداها كلية»^٣. وعدد ضروبه ستة هي^٤:

١. المصدر ذاته. ص ١١٤.

٢. المصدر ذاته. صص ١١٤ - ١١٦.

٣. المصدر ذاته. ص ١١٦.

٤. المصدر ذاته. صص ١١٧ - ١١٩.

الضرب الأول	الضرب الثاني	الضرب الثالث
كل ب ج	كل ب ج	بعض ب ج
كل ب أ	لا ب أ	كل ب أ
بعض ج أ	بعض ج ليس أ	بعض ج أ

الضرب الرابع	الضرب الخامس	الضرب السادس
كل ب ج	كل ب ج	كل ب ج ؟
بعض ب أ	بعض ب ليس أ	لا ب أ
بعض ج أ	بعض ج ليس أ	بعض ج ليس أ

فما يخص الضروب الضعيفة، أي الضروب التي نتائجها تلزم عن نتائج الضروب التي اتينا على إحصائها، فلا ترد في قائمة الأشكال، لسبب بسيط وهو أن المنطق لا يميز بين الضروب إلا بتركيب المقدمات فقط. ومع ذلك، فهذا لم يمنع بعض المناطقة من أن يستخلصوا الضروب الضعيفة؛ وكان يكفيهم لذلك أن يستبدلوا بالنتيجة أحد لوازمها، مستندين إلى المبدأ الذي ينص على أن «لازم لازم الشيء لازم لهذا الشيء».

٣، ٢. مشكلة الشكل الرابع

ما انفك الشكل الرابع، باعتبار نشأته وبنيته، مثار جدال طوال تاريخ المنطق كله. ولكن تطور المنطق العربي، بالرغم من أن معرفتنا الحالية بالمصادر لا تسمح بأن نحدد اسم المؤلف الذي

١. سيالكوفي، حاشية على حاشية الجرجاني، مجلد ٢، ص ١٩٦.

أدخل الشكل الرابع بمفهومه الحديث، يدل بشكل جازم على أن الفصل يعود إلى العرب في إثبات هذا الشكل.

كان ابن سينا نفسه أول من أشار إلى الطريقة التي يتوصل بها إلى الشكل الرابع. فهو يقابل تقسيم أرسطو الثلاثي، الذي يستند إلى الدور الذي يلعبه الحد الأوسط من حيث هو محمول أو موضوع، بالتقسيم الرباعي الذي ينجم عن اعتبار الموقع الذي يشغله الحد الأوسط بالإضافة إلى الحدين الأكبر والأصغر^١. أما الإشارة التي لحقت بهذا التفسير الخاص بابن سينا، والتي يزعم فيها أن جالينوس «أو فاضل الاطباء يذكر هذا»^٢ كانت السبب في أن ينسب الشكل الرابع خطأ إلى الطبيب اليوناني. ولم يكن هذا في نية الشيخ، إذ يضيف «ولكن لا على هذا الوجه»^٣ أدرك جالينوس الأمر. في مؤلفاته اللاحقة، يصرح ابن سينا بوجود أربعة أشكال من حيث المبدأ، لأن القسمة، كما يقول: «توجب أن يكون الحد الأوسط: إما محمولا على الأصغر، موضوعا للأكبر، وإما بعكس ذلك؛ وإما محمولا عليها جميعا، وإما موضوعا لها جميعا»^٤. لكنه كعادته يهمل الشكل الرابع بحجة كونه «بعيدا عن الطبع، يحتاج في إبانة قياسية ما ينتج عنه، إلى كلفة متضاعفة شاقة»^٥.

١. راجع: الشفاء. المنطق. ٤. القياس، صص ١٠٦ - ١٠٧.

٢. المصدر ذاته، ص ١٠٧.

٣. الإشارات، صص ٢١٥ - ٢١٦.

٤. المصدر ذاته، ص ٢١٦.

أما المناطق المتأخرون، وقد تحرروا كليا من النفوذ اليوناني، فأنهم يثبتون الشكل الرابع ويحسون كل أثره. في القرن الثالث عشر نجد هذا الشكل شائعا في جميع الكتب المنطقية العربية، ولكن ادخاله يعود على الأرجح إلى ما قبل ذلك، إذ أن ابن الحاجب (١١٧٥ - ١٢٤٩)، بشهادة زكريا الأنصاري، هو من الذين استقصوا البحث فيه.

يشترط معظم المناطق في هذا الشكل:

«عدم جمع الحسنيين إلا في صورة، وهي ما إذا كانت الصغرى موجبة جزئية والكبرى سالبة كلية».

وهم يعنون بالحسنيين الجزئية والقضية السالبة، اللتين يجب، وفقا لهذه القاعدة، أن لا تتحققا معا في إحدى المقدمتين ولا على حده في كلتي المقدمتين إلا في الحالة المستثناة. وبالتالي يحصلون على الأضرب الخمسة الآتية:

الضرب الأول	الضرب الثاني	الضرب الثالث
كل ب ج	كل ب ج	لا ب ج
كل أ ب	بعض أ ب	كل أ ب
بعض ج أ	بعض ج أ	لا ج أ

الضرب الرابع	الضرب الخامس
كل ب ج	بعض ب ج
لا أ ب	لا أ ب
بعض ج ليس أ	بعض ج ليس أ

إلا أن بعض المناطق يوردون بالإضافة إلى الضروب الخمسة المذكورة، ثلاثة ضروب أخرى، مشترطين للشكل «المجباب المقدمتين مع كلية الصغرى، واختلافها بالكيف مع كلية أحديها». هذه الضروب الإضافية التي هي:

الضرب السادس	الضرب السابع	الضرب الثامن
بعض ب ليس ج	كل ب ج	لا ب ج
كل أ ب	بعض أ ليس ب	بعض أ ب
بعض ج ليس أ	بعض ج ليس أ	بعض ج ليس أ

ليست صحيحة، كما يقر بذلك صاحب الشمية نفسه، إلا بالنسبة لقضايا موجهة - زمانية معينة.

على ضوء ما شرحناه، يتبين لنا أن الشكل الرابع، كما يفرضه الفكر اليهودي البلج Albalag الذي يرجع إليه بوخنسكي^٢ إثبات هذا الشكل، لا يأتي بشيء جديد سوى تعديل طفيف على ما قدمه المناطق العرب.

١. الحفني، حاشية على شرح إيساغوجي، ص ٤٣.

٢. الأرموي، مطالع، صص ٢٦٤ - ٢٦٥.

١. القزويني، الشمية، ص ٢٢.

٢. المصدر ذاته، صص ٢٢ - ٢٣.

٣. راجع: Bochenski, *Formale Logik*, p. 251.

بما أن العلم لا يكون إلا في الأمور العامة، ظن مؤلف الأورغانون أنه يمكن الاستغناء عن الأقيسة التي تتضمن قضايا فردية. لكن استخدام أمثال هذه الأقيسة في العلوم ليس أقل من استخدامها في التفكير العملي. لذلك لم يستثن ابن سينا القضايا الفردية من نظرية القياس، بالرغم من أنه لم يُفرد لها مجاً خاصاً.

إن اللغة الطبيعية، التي يركز عليها المنطق القديم، غير قادرة على تعيين فارق في التركيب بين القضايا الفردية والقضايا العامة. ففي العبارتين 'زيد حيوان' و'الإنسان حيوان'، يقوم الحدان 'زيد' و'إنسان' بالعمل نفسه ولا يتميزان إلا من جهة الماصدق، باعتبار 'زيد' أو بوجه عام اللفظة المخصوصة، مجموعة لا تنطوي إلا على فرد واحد. ومن وجهة النظر هذه، تكون حال القضية الفردية حال القضية الكلية، إذ ما يُحمل إيجاباً أو سلباً على مجموعة ذات فرد واحد، يحمل إيجاباً وسلباً على كل ماصدق هذه المجموعة. هذا هو الحل الذي يأخذ به ابن سينا حينما يشير إلى:

«أن المخصوصات احكامها احكام الكلية. فإنه قد يكون من مخصوصتين قياس، كقولك: زيد هو أبو عبد الله، وأبو عبد الله هذا، أو أخو عمر. ولكن النتائج تكون مخصصة شخصية.

وأكثر ما تستعمل المخصوصات مقدمات صفري».

ليس من العسير، استناداً إلى توجيهات ابن سينا، صياغة كل الأضرب وإيجاد أمثلة لها. وفي الواقع، لا يخلو تاريخ المنطق العربي من مؤلفين اشتغلوا بإحصاء هذه الأضرب وإدراجها تحت الشكل الموافق^١.

لا ريب أن هذه الإضافة تسجل تقدماً. مع ذلك، فإن رجوع القضايا الفردية إلى القضية الكلية لا يبرز النجاح المطلوب، إذ يؤدي إلى تطابق تام بين الضروب الفردية والضروب الكلية. والمحال أن إمكانية تبادل الموضوع والمحمول في القضايا ذات الحدين الفرديين، حيث الرابطة تعني المساواة، تسمح بالحصول على عدد أكبر من الضروب الفردية. فهكذا مثلاً الضرب الآتي:

هذا الرجل هو أبو عمر

زيد هو أبو عمر

هذا الرجل هو زيد

يصح فقط في المقدمات الفردية، وليس في المقدمات الكلية.

٢٠٥. التمثيل الخطي

لم يخطيء تاريخ المنطق حين نسب إلى لايبنتز Leibniz

١. الشفاء. المنطق. ٤. القياس. ص ١٠٩.

٢. راجع: الدسوني، حاشية على شرح الشمية. مجلد ٢. ص ١٩٦.

(١٦٤٦ - ١٧١٦) ابتكار التمثيل الخطي. فالمنطقي الألماني، بالرغم من أنه اطلع على مؤلفات الفلاسفة العرب، لم يكن بإمكانه أن يقع على التمثيل الخطي عند سلفه أبي البركات بن ملكا (١٠٧٥ - ١١٧٠)، لأن التمثيل المذكور بقي طي كتاب منطق المعتبر، أي المؤلف الرئيسي للفيلسوف البغدادي، ولم يعد إليه، على حد علمنا، أي من المناطق العرب الذين أنوا بعده.

إذا استثنينا عند ابن ملكا، الدافع النفسي، وهو التغلب على العمى الذي أصيب به أثناء تأليفه المعتبر، فالأسباب التي حملته على هذا الاكتشاف هي تربوية ومنهجية معاً. وليس من الغريب أن يتوصل إلى التمثيل الهندسي، منطقي كان ينطلق من ماصدق الحدود ويستعين بلغة المجموعات. فبالفعل، تستند كل براهينه إلى ثلاث علاقات أساسية هي: العموم، والمساواة، والمباينة التي كان يؤيدها أيضاً بـ 'أ' خارج ب، وهي العلاقات ذاتها التي دخلت في نظرية النسب أو نظرية المجموعات عند منطقة القرن الثالث عشر. أما بخصوص العلاقتين اللتين تعبر عنها القضيتان الجزئيتان، فكان بإمكانه أن يستغني عنها، ويرجعها إلى العلاقات الثلاث السابقة؛ فمرجع 'بعض أ ب' و 'بعض أ ليس ب' إلى 'جزء من أ مندرج تحت ب أو مساو له' و 'جزء من أ خارج ب'.

على سعيد التمثيل الخطي، الذي بطبيعته يأبى اللاتعيين

١٠١ راجع: المعتبر. ص ١٣٦.

اللاحق بالقضايا، يواجه ابن ملكا في كل واحدة من القضايا الأربع عدة احتمالات. فبالنسبة للقضية الكلية الموجبة، يميز حالتين: فإما المحمول يعم الموضوع ويزيد عليه. كما في الشكل:

ب حيوان
أ إنسان

وإما يتساويان «كخطي أ ب المتساويين المتطابقين للذين لا يفضل أحدهما على الآخر... كما في هذه الصورة»: (٢١)

ب ضحاك
أ إنسان

وأما القضية الكلية السالبة فإنها لا تحتل سوى تشكيل واحد مركب من خطين متخارجين، يرتبها ابن ملكا، على مستوى واحد أو على مستويين، حسب الاستنساق:

أ إنسان ب فرس
ب فرس
أ إنسان

١٠٢ راجع: المصدر ذاته. ص ١١٧.

١٠٣ المصدر ذاته. صص ١١٧ - ١١٨.

١٠٤ راجع: المصدر ذاته. ص ١٣٢.

فما يخص القضية الجزئية الموجبة، كان عليه أن يجددها بأربعة رسوم، نظرا لأنها متناقضة مع الكلية السالبة، لكنه عمليا يهمل الرسمين اللذين تشترك بهما مع الكلية الموجبة، ويكتفي بذكر الحالة حيث «البعض الذي من أ... لا يفضل عليه ب... كما لا يفضل الانسان على بعض الحيوان... مثاله»:

ب انسان
أ حيوان

والحالة حيث ب «يفضل على بعض أ... كما يفضل الأبيض على بعض الانسان... فهكذا يتصور هذا»:

ب انسان
أ ابيض

وأخيرا، تتقبل القضية الجزئية السالبة، لكونها متناقضة مع الكلية الموجبة، ثلاثة احتمالات هي:

ب ابيض أ انسان ب غراب ب انسان
أ انسان أ حيوان

١٠ المصدر ذاته، ص ١١٨.

١١ المصدر ذاته، صص ١١٨ - ١١٩.

انطلاقا من هذه الموصفات، يقيم ابن ملكا التمثيلات الخطية لكل ضرب من الأشكال الثلاثة الأولى، وهي الاشكال الوحيدة التي يعترف بها، ويبرهن بواسطة الخطوط على الضروب الصحيحة والضروب الفاسدة. فمثلا في الضرب الأول من الشكل الأول يحصل على التكاليف الاربعة الآتية، حيث 'أ، ب، ج' هي على التوالي الحد الأصغر والأوسط والأكبر:

ج جسم ج حيوان ج حساس
ب حيوان ب حساس ب ناطق
أ انسان أ انسان أ انسان

ج ضحاك
ب ناطق
أ انسان

وفي الضرب الثالث من الشكل الثاني، اعني:

بعض أ ب
لا ج ب
بعض أ ليس ج

١٢ راجع: المصدر ذاته، صص ١٢٦ - ٢٢٧.

يُحصل على تقليبين فحسب^١:

ب	انسان	ج	حجر	ب	اسود	ج	ابيض
أ	حيوان						
				أ	انسان		

استنادا إلى هذا التمثيل، يكون الضرب صحيحا إذا كانت النتائج في جميع رسومه الممكنة إما متساوية أو بين بعضها وبعضها الآخر عموم مطلق. وتكون نتيجة الضرب أضعف نتيجة تظهر في أحد رسومه. أما الضرب الفاسد فيتصف برسوم ذات نتائج متناقضة أو متضادة.

إن الفائدة من هذا التشكيل هي، كما يكرر ذلك صاحب المعتبر نفسه، الوضوح والبساطة. «إذ التمثيل في التشكيل أوضح النتيجة إيضاحا لا يحوج إلى^٢ طرق الاستدلال التقليدية. فبدلا من هذه، يكتفي ابن ملكا، لكي يستدل على

الضروب الصحيحة، أن يطبق المبدأين البديهيّين الآتيين:

إذا كان أ أخص من ب أو مساويا له، وكان ب أخص من ج أو مساويا له، فإن أ أخص من ج أو مساو له.

إذا كان أ خارج ب، وج أخص من ب، فإن أ خارج ج.

١. راجع: المصدر ذاته. ص ١٣٨.

٢. المصدر ذاته. ص ١٣٩.

٣. القياس غير المتعارف أو قياس العلاقات

أمام عجز المنطق الأرسطي عن أن يستدل من القضية 'الفرس حيوان' على النتيجة الواضحة 'رأس الفرس رأس حيوان' يرى دي مورغن De Morgan ضرورة توسيع بنية القضية. بادخال العلاقات عليها، وبالتالي إقامة أنماط جديدة من الأقسية. ليس القياس التقليدي سوى نوع خاص منها. وفي ختام دراسته، يصرخ المنطقي الانكليزي باعتزاز «هكذا تستخلص الفكرة العامة للعلامة، ولأول مرة في تاريخ المعرفة، يتم تمثيل مفهومي العلاقة وعلاقة العلاقة بالرموز».

هذا الزعم التاريخي، الذي يصدق على تطور المنطق في الغرب. يبطل أن يكون مقبولا تماما إذا أخذنا بعين الاعتبار المنطق العربي. وبالفعل، قبل دي مورغن بكثير، توصل المنطقة العرب إلى إقامة قياس للعلاقات. ففي كتاب البرهان، وهو مؤلف متأخر جامع لأغلب الموضوعات المنطقية التي بحث فيها العرب، يورد الكليني (١٢٠٥ هـ) تقسيما شائعا للقياس إلى قياس متعارف وقياس غير متعارف، ويكرس لهذا الأخير، فصلا قصيرا بشكل، مع شرح المؤلف نفسه، مصدرا واضحا ووافيا. أما كون الكليني لا يتفاخر بابتكاره القياس غير المتعارف، كما اعتاد العرب أن يفعلوا، فذلك يشهد على أن هذا القياس كان موجودا قبله. وثمة إشارات بهذا الموضوع تعود إلى

١. مذكور في: Blanché, R., La logique et son histoire, p 295.

يتوقف المنطق الأرسطي في تحليله لل قضية عند حدين هما الموضوع والمحمول. لكن هذا القالب الذي قُصرت عليه كل قضية وبالتالي كل قياس لم يكن كافيا لتفسير بعض المعطيات التي استجبت في المنطق العربي. فبعد فترة طويلة من الروية توصل المناطقة العرب إلى اكتشاف مركبات أخرى. فبعض القضايا، مثل:

الرومي ابن الانسان

ابن الرومي أبيض

تتقبل تحليلا أكثر من التحليل المهود، مما يؤدي إلى استخلاص تراكيب على الهيئة الآتية:

و هو ح الع أو بالاجاز و.ح (ع)

و الع ح أو بالاجاز و.ع (ح)

فالحد (و) الذي يبدأ الجملة، والحد (ح) الذي يلي الرابطة (٥) مباشرة يحتفظان باسميهما: الموضوع والمحمول؛ أما الحد الجديد (ع) المقرون بالموضوع أو المحمول، فيسمى على التوالي 'متعلق الموضوع' أو 'متعلق المحمول'.

لقد ساهم غير سبب في ادراج المتعلق في القياس، ولا سيما قياس المساواة. ففي البدء لم يكن يختص هذا القياس، عند ابن

١٠٠ راجع: التحتاني، شرح الشمية، جلد ٢، صص ١٨٩ - ١٩٠.

سينا، إلا بعلاقة التلثل، لكن سرعان ما عُمم بحيث انه اصبح يشمل كل علاقة متعددة، مثل:

«أ ملزوم لـ ب و ب ملزوم لـ ج ف أ ملزوم لـ ج».

«الدرة في الحق، والحق في البيت، فالدرة في البيت».

مقابل هذا القياس، صَنَّف العرب أنواعا جديدة من الاستدلال تضم في مقدمتها اما المحمول ذاته او محمولين مختلفين. فمنها ما تكون النتيجة فيها مختصرة بواسطة مقدمة غريبة مثل الحجتين:

«الواحد نصف الاثنين

الاثنين نصف الأربعة

الواحد ربع الاربعة»

«الواحد نصف الاثنين

الاثنين ربع الثانية

الواحد ثمن الثانية»^٢.

التسعين تنتحسان على النحو المذكور بواسطة المقدمتين الغريبتين: نصف النصف ربع، ونصف الربع ثمن. ومنها ما لا تكون كذلك، بل تتركب من ضرب المحمولات، كما يتضح من

١٠١ راجع: الاشارات، ص ٢٦٥.

٢٠ التحتاني، شرح الشمية، جلد ٢، ص ١٨٩.

هذا الجدول:

« الفرس مبين للناطق

الناطق مسلو للانسان

الفرس مبين للمساوي للانسان ».

تسترك كمل هذه الاستدلالات بالصورة العامة للمثل الأخير، وهي:

و ج (ط)

ط . ع (ي)

و ح (ع(ي)).

حيث 'ط' تشير إلى الحد الأوسط. فمن أجل تعيين هذه الصور المنتجة بذاتها، والتي هي أساس الاستدلالات الجديدة، كان بناء القياس غير المتعارف.

مما ساهم في ترسيخ هذه المعطيات الخاصة بالمنطق، مشكلة مشابهة تناو لها علم أصول الفقه بالبحث والنقاش. في الواقع، لم ينشأ القياس غير المتعارف، إلا في مرحلة بلغ فيها علم أصول الفقه مرتبة عالية من الكمال وكان له تأثير شديد على باقي ميادين المعرفة. والحال ان التعليل الشرعي يستند إلى ما يسمى عند الأصوليين 'قياس التمثيل'. فهذا القياس يقوم على اثبات لأمر صفة ثابتة في آخر لشبه بينهما، كما في المثل الآتي الشائع في

١٠١ المصدر ذاته. مجلد ١٩٠ ص ١٩٠

الأصول:

النبيذ مثل الخمر

الخمر حرام

النبيذ حرام

كان من الطبيعي أن يثير هذا القياس الشبهات حوله، بل إن إحدى المذاهب الفقهية رفضته كلياً. فلكي يصير صحيحاً، وجب استبدال النتيجة المذكورة بالنتيجة المركبة:

النبيذ مثل الحرام.

ومن هنا ضرورة القياس غير المتعارف.

ثمة سبب ثالث سهّل ظهور البنية العلاقية وهو عدم وجود الرابطة في اللغة العربية. ولا عجب في ذلك إذ أن دي مورغن توصل إلى تحليل العلاقات انطلاقاً من استقصائه طبيعة الرابطة.

بالإضافة إلى هذه الأسباب يجدر التنويه بالتأثير الذي مارسه جالينوس^١ على المنطق العربي. فبهذا الصدد، لا يمكن إنكار التشابه الواضح بين الأمثلة المذكورة في كتاب الطبيب اليوناني وفي مصنفات العرب.

بعد استخلاص التركيب العام لقياس العلاقات، كان لا بد

١٠٢ راجع: Bochenski, *Formale Logik*, p. 165.

من عمل تنسيقي لتقرير كل الصور الممكنة. لذلك الغرض استمان الكلنبوي بالتقسيم المتعارف للأشكال والضروب، والقواعد القبلية الموافقة لها. لكن بقي اختلاف خارجي بشأن تمييز المقدمة الصغرى من المقدمة الكبرى؛ فلم يعد محمول النتيجة هو الذي يحدد دائما الكبرى، بل أصبح ذلك من مهمة المتعلق، سواء أكان متعلق الموضوع أم متعلق المحمول.

في شرحه لكتابه البرهان، يعرض الكلنبوي بالتفصيل كل شكل:

«فان الأوسط ان كان متعلق محمول الصغرى وموضوعا في الكبرى، فهو الشكل الأول نحو:

هذا غلام رجل

كل رجل انسان

هذا غلام انسان»

إذا اتفقنا على ان نرسم للحد الأوسط ب' ط' ولموضوع ومحمول النتيجة ب' و' و' ح' ولتعلق أحدهما ب' ع'، فاننا نستطيع ان نصوغ الشكل الأول على النحو الآتي:

و ح ط

ط ع

و ح ع

١٠١ حاشية على البرهان. ص ٣١٤ - ٣١٧.

١٠٢ المصدر ذاته، ص ٣١٤.

كما في القياس المتعارف، تلتزم الضروب المنتجة لهذا الشكل قاعدتين معينتين. وبالفعل، تكون الضروب التي اما صفراها سالبة أو كبراها جزئية، عقيمة، إذ انه في هذه الحال قد تكذب النتيجة عند صدق المقدمتين، على ما في المثلين الآتيين:

«غلام المرأة ليس بغلام رجل

كل رجل انسان»

غلام المرأة ليس بغلام انسان.

«غلام الرومي غلام انسان

بعض الانسان أسود»

بعض غلام الرومي غلام أسود.

وبالتالي، استنادا إلى القاعدتين المذكورتين، ووفقا لعدد الاشكال القائم في القياس المتعارف والوارد في كتاب البرهان، نستطيع ان نثبت الضروب الآتية:

كل و ح ط	بعض و ح ط	كل و ح ط
<u>كل ط ع</u>	<u>كل ط ع</u>	<u>كل ط ع</u>
كل و ح ع	بعض و ح ع	كل و ح ع

١٠١ المصدر ذاته، ص ٣١٥.

بعض و.ح (ط)

كل ط.ع

بعض و.ح (ع)

في الشكل الثاني، يكون متعلق بمحول الصغرى محمولا
للكبرى، ومثاله:

« هذا غلام رجل

لا شيء من المرأة برجل

هذا ليس بغلام امرأة »

وصورته العامة:

و.ح (ط)

ع.ط

و.ح (ع)

كما سبق لنا أن رأينا، يُشترط لانتاج هذا الشكل، اختلاف
المقدمتين في الكيف وكلية الكبرى. وبالتالي يكون فاسدا في
ثلاث حالات: الحالة الأولى عند كون المقدمتين موجبتين معا،
ومثالها:

« غلام المرأة غلام حيوان

كل فرس حيوان »

بعض غلام امرأة غلام فرس.

١٠ المصدر ذاته، ص ٣١٥.

الحالة الثانية عند كون المقدمتين سالبتين معا:

« غلام المرأة ليس بغلام رجل

لا شيء من المؤنث برجل »

غلام المرأة ليس بغلام مؤنث.

الحالة الثالثة، عند كون الكبرى كلية:

« غلام المرأة غلام حيوان

بعض الجسم ليس بحيوان »

بعض غلام المرأة ليس بحيوان.

أما ضروب هذا الشكل فهي الأربعة الآتية:

كل و.ح (ط) كل و.ح (ط) بعض و.ح (ط)

كل ع.ط كل ع.ط كل ع.ط

كل و.ح (ع) كل و.ح (ع) بعض و.ح (ع)

بعض و.ح (ط)

كل ع.ط.

بعض و.ح (ع).

في الشكل الثالث، يكون « متعلق موضوع الصغرى موضوعا
في الكبرى ... نحو:

غلام رجل انسان

كل رجل حيوان

غلام بعض الحيوان انسان »

١١ المصدر ذاته، ص ٣١٥.

وتبعاً لقواعد القزويني، يدرج الكلنبيوي في هذا الشكل ثمانية ضروب. لكننا سوف نعمل الضروب الثلاثة الأخيرة، لكونها تتركب، كما رأينا، من خارج العمليات البسيطة:

كل و (ط) ح	كل و (ط) ح	كل و (ط) ح
<u>كل ع ط</u>	<u>بعض ع ط</u>	<u>كل ط ع</u>
بعض و (ع) ح	بعض و (ع) ح	كل و (ع) ح
كل و (ط) ح	بعض و (ط) ح	كل و (ط) ح
<u>كل ع ط</u>	<u>كل ع ط</u>	<u>كل ع ط</u>
بعض و (ع) ح	بعض و (ع) ح	بعض و (ع) ح

بعد هذا العرض، يتضح بطلان الانتقاد الذي اتهم به دي مورغن المنطق القديم بأنه عاجز عن ان يبرهن على ان:

كل فرس هو حيوان
كل رأس فرس هو رأس حيوان.

فبالفعل، إذا أضفنا إلى هذا الدليل المقدمة الصحيحة لكل رأس حصان هو رأس حيوان نحصل على دليل ملازم له، هو:

كل رأس فرس هو رأس حصان
كل فرس هو حيوان
كل رأس فرس هو رأس حيوان.

و (ط) ح
ط ع
و (ع) ح

وضروبه الستة المنتجة هي:

كل و (ط) ح	كل و (ط) ح	بعض و (ط) ح
<u>كل ط ع</u>	<u>كل ط ع</u>	<u>كل ط ع</u>
بعض و (ع) ح	بعض و (ع) ح	بعض و (ع) ح
بعض و (ط) ح	كل و (ط) ح	كل و (ط) ح
<u>كل ط ع</u>	<u>بعض ط ع</u>	<u>بعض ط ع</u>
بعض و (ع) ح	بعض و (ع) ح	بعض و (ع) ح

وأخيراً فالشكل الرابع هو الذي يكون فيه متعلق موضوع الصفري محمولاً في الكبرى ... نحو:

غلام انسان حيوان

كل رومي حيوان
غلام بعض الرومي حيوان « ١ »

و (ط) ح
ط ع
و (ع) ح

وهذا ليس سوى تطبيق للضرب الأول من الشكل الأول من القياس غير المتعارف.

بالرغم مما فيه من نواقص، لا ريب أن هذا القياس جاء ليحل غير مشكلة ويسد عدة ثغرات في القياس الأرسطي. لكن، عكس ما حدث في المنطق الغربي، حيث كان هذا القياس منطفا إلى المنطق الحديث، لم يستطع العرب، لافتقارهم إلى عدة رمزية متطورة، أن يستخلصوا منه كل النتائج المتوخاة.

الفصل الرابع المنطق الشرطي

إن المنطق الشرطي، في قلبه العربي، هو نموذج واضح للنزعة التوفيقية التي تحاول أن تؤلف بين المذهبين الرئيسيين للمنطق اليوناني: المشائي والرواقي. فمن الرواقيين، استمد الفلاسفة العرب الروابط والقياس الشرطي والقواعد المسماة $\theta\epsilon\mu\alpha$ أو أيضاً $\theta\epsilon\omega\rho\eta\mu\alpha$ ؛ ومن ثاوفرسطوس القياس الشرطي التام. من هنا التمييز عندهم بين فرعين من الأقيسة: الشرطي الاستثنائي والشرطي الاقتراني. أما تأثير أرسطو فيظهر في تقليدهم القسري للقياس الحملي؛ إذ أنهم لشدة رغبتهم في محاكاة هذا النمط، اسندوا الأسوار الزمانية إلى كل أصناف القضايا الشرطية، بالرغم من خطورة مثل هذا التعقيد وعدم جدواه. على كل ذلك تهيمن ذهنية العرب الجبرية التي اتاحت لهم تحديد المفاهيم التي كانت غامضة عند اليونانيين، ومزج عدد كبير من

الصيغ والأقسية الصحيحة إلى درجة يستبق معها كثيراً مما هو معروف عند المحدثين.

١٠ احصاء الروابط المتداولة في المنطق العربي

لا يوجد ادنى شك عند العرب بخصوصية المنطق الشرطي. بل العكس، فابن سينا يؤكد على مغايرة القضية الشرطية للقضية الحملية، مغايرة يستحيل معها رد الواحدة إلى الأخرى. وهذا واضح من الطريقة التي تصاغ بها الشرطيات. فبالإضافة إلى العبارات 'الأول، الثاني، المقدم، التالي' الشائعة عند الرواقين، لا يكف المناطق عن تأدية القضايا الحملية التي تدخل في التركيب بمتغيرين، فيكتبون عادة:

إذا (أ) ف (ب) (ج د)

إما (أ) ب أو ليس (ج د) الخ...

باستثناء الشرط المعكوس '→' يجري إحصاء سائر الروابط وتعرفها؛ بعض منها بشكل صريح، والبعض الآخر من حيث هي سلب للأولى. كما أن هذه القائمة ترد على صعيدين: صعيد الروابط الضعيفة وصعيد الروابط القوية. بل على ثلاثة اصعدة، إذا أخذت الروابط الضعيفة بالمعنى الحصري وتم إدخال روابط مطلقة تبقى فيها الجهة غير متعينة.

١. راجع: الشفاء. المنطق. ٤. القياس. ص ٢٣٢

٢. راجع: الأموي، مطالع، ص ٢٢١.

تنقسم القضية الشرطية إلى قسمين أساسيين: المتصلة والمنفصلة. وبحسب نوعية الرابط، يسمى كل من القسمين 'قضية اتفاقية' إذا اشتمل على روابط ضعيفة، وإلا فتسمى المتصلة 'لزومية' والمنفصلة 'عنادية'.

إن التمييز ما بين روابط ضعيفة وروابط قوية ليس قائماً على أساس جداول الصدق، التي معظمها متساو في الفئتين، بل على أساس شروط إضافية تضبط محتوى القضايا الداخلة في التركيب. فبالنسبة للمتصلة للزومية، تُشترط علاقة عليية بين التالي والمقدم؛ عليية بالمعنى الشامل للذهني والخارجي، بحيث أنها تمتد من الاستنتاج المنطقي حتى السببية الطبيعية. ومثالها:

إذا ق ف ق.

إذا زيد انسان فزيد حيوان.

إذا خمسة فرد فخمسة عدد.

إذا الشمس طالعة فالنهار موجود.

والشيء ذاته ينطبق على المنفصلة العنادية.

بالاجمال تحتوي القضية الشرطية على الفروع الآتية:

١. راجع: ابن سينا، الشفاء. المنطق، ٤. القياس ص ٢٣٣-٢٣٤.

السوسي، شرح المختصر، ص ٧٤.

ق	ر	ق
ك	ص	ص
ص	ك	ص
ص	ص	ك
ك	ك	ك

مثلاً: اما أن يكون هذا العدد زوجاً أو فرداً.

اما ان يكون هذا الزنحي اسودا أو كاتبا.

- سالية: « هي التي يحكم فيها بسلب التنافي في الصدق والكذب معا ».

مثلاً: ليس: إما هذا الحيوان انساناً أو كاتبا.

ب - مانعة الجمع:

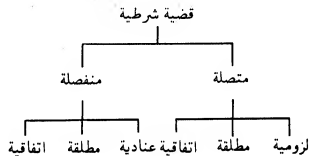
- موجبة: هي التي « تصدق عن كاذبين وعن صادق وكاذب:

وتكذب عن صادقين ».

ق	ر	ق
ص	ص	ك
ص	ك	ص
ك	ص	ص
ك	ك	ص

١. التهاني، كشف، ص ٧٥٦ - ٧٥٧.

٢. التهاني، كشف، ص ٧٥٦ - ٧٥٧.



لم يعرف المناطق العرب أي إشكال حول القضية المنفصلة. فهي منذ الفارابي معروضة بشكل منهجي بأقسامها الثلاثة: الحقيقية ومانعة الجمع ومانعة الخلو. وثمة اجماع عندهم على المساواة في جداول الصدق بين العنادية والاتفاقية منها. لتعريفها تختار نصوصاً من القزويني والتهانوي، وهي نصوص لا تختلف إلا بالترتيب، الذي هو ثانوي، عن تعريف الجداول الحديثة لها.

أ . المنفصلة الحقيقية:

- موجبة هي التي « تصدق عن صادق وكاذب، وتكذب عن صادقين وكاذبين »^١. أو يقول آخر « هي التي يحكم فيها بالتنافي بين جزئيهما في الصدق والكذب معا »^٢.

١. القزويني، الشمسية، ص ١٥.

٢. المصدر ذاته، ص ١٤.

مثلا: اما ان يكون هذا الشيء شجرا أو حجرا.

- سالبة: «هي التي يحكم فيها بسلب التنافي في الصدق فقط»^١.

مثلا: ليس: اما ان يكون زيد انسانا أو ناطقا.

ج - مانعة الخلو:

- موجبة: «هي التي تصدق عن صادقين، وعن صادق وكاذب، وتكذب عن كاذبين»^٢.

ق	ر	ق	ر
ص	ص	ص	ص
ص	ك	ص	ص
ك	ص	ص	ص
ك	ك	ك	ك

مثلا: اما أن يكون زيد في البحر أو لا يفرق.

- سالبة: «هي التي يحكم فيها بسلب التنافي في الكذب فقط»^٣.

١ المصدر ذاته. ص ٧٥٧.

٢ القزويني، الشمسية. ص ١٥.

٣ التهانوي، كشاف. ص ٧٥٧.

مثلا: ليس: اما ان يكون هذا إنسانا أو حصانا.

بالمقابل، تبقى القضية المتصلة، كما عند اليونان، مشوبة بالالتباس، فثمة عدم تجانس بين الاتفاقية واللزومية منها. اذ ان هذه الأخيرة، يجب ان تحقق، بالإضافة الى شرط العلية، العمل الآتي: «المتصلة للزومية تتركب من صادقين، وكاذبين، وتال صادق ومقدم كاذب، وعكسه محال». وهو عمل يوافق جدول رابط الشرط بالمعنى الحديث، أي:

ق	ر	ق	ر
ص	ص	ص	ص
ص	ك	ص	ك
ك	ص	ك	ص
ك	ك	ك	ص

كان من الطبيعي أن يستخدم هذا الجدول لتعريف المتصلة الاتفاقية كذلك. لكن مزاعم ابن سينا قد أضلت المنطق العربي في هذا المجال. فمؤلف الشفاء^٤ يقرر انه قد تقوم علاقة لزوم بين محالين، فقولنا:

ان لم يكن الانسان حيوانا لم يكن حساسا،

١ الأرموي. مطالع. ص ٢٠٥.

٢ راجع: المنطق، ٤. القياس، ص ٢٣٨ - ٢٣٩.

'اتفاقية خاصة'. من الواضح ان جدول الاتفاقية الخاصة هو جدول رابط الوصل:

ق	ر	ق ر
ص	ص	ص
ص	ك	ص
ك	ص	ك
ك	ك	ك

الذي لا ينفك منطقة العرب مع ذلك يعبرون عنه بالأدوات
«إذا... ف»، كما في قولهم:

إذا الانسان ناطق فالحيوان ناهق.

هذه هي عادة الروابط التي جرى المنطق العربي على
ادراجها تحت القضية المتصلة. إلا أن ابن سينا يضيف، تحت
تأثير الرواقين، مقابل المتصلة غير التامة المتصلة التامة، أي
التلازم أو التشارط \rightarrow بالمصطلح الحديث، ويعبر عنها بالمثل:
«كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، وكلما كان النهار
موجودا فالشمس طالعة»^١.

أما المنطقة المتأخرون، فلا يفردون لهذا الرابط مكانا خاصا،
بل يكتفون بالتعبير عنه، بـ «إذا... ف»، وبالعكس أو أيضا بـ

١. الصفحة نفسها

٢. المنطق، ٤. القياس، ص ٣٢٥.

الركب من مقدم وتال كاذبين، بشكل قضية لزومية صادقة،
لكون اللاحيوانية علة للأحساسية. لكن يبدو له من غير
المعقول، بالنسبة إلى قضية اتفاقية ذات جزئين كاذبين، اثبات
صدق التالي على تقدير المقدم، لأن الواقع الخارجي، وهو المعيار
الوحيد للتحقق من الاتفاق، لا يفيدنا شيئا في هذه الحالة.
وعليه، تعود المتصلة الاتفاقية الى قضية تصدق عند «تركبها
أما من صادقين، أو من مقدم كاذب وتال صادق»^١. لكن، عمل
Fonction هذه القضية الذي يوافق الجدول:

ق	ر	ق ر
ص	ص	ص
ص	ك	ص
ك	ص	ك
ك	ك	ك

لا يكون رابطا بالمعنى الحصري للكلمة، إذ قيم القضية المركبة
ليست سوى تكرار لأحد جزئيهـا (ر).

إلى جانب هذه القضية التي يُطلق عليه اسم 'الاتفاقية العامة'،
يُسند إلى قضية أخرى عمل أكثر خصوصية بحيث انها
لا تصدق إلا عند تركيبها من صادقين فقط، وتسمى لذلك

١. التحفاني، شرح المطالع، ص ٢٠٦.

(اللزوم وعكسه).

بالإيجاز، ان المنطق العربي قد أورد مع القضايا السالبة. ثلاثة عشر صنفا من القضايا المركبة. الا أن هذه تظل بعيدة عن أن تشكل ثلاثة عشر رابطا مختلفا. فباستثناء المتصلة العامة وسليها، ليست المتصلة التامة وسليها سوى تكرار للمتصلة الحقيقية وسليها. وكذا هي حال الاتفاقية الخاصة وسليها بالنسبة إلى المتصلة المانعة الجمع وسليها. ولا شك ان مثل هذا التكرار في تصنيف القضايا ينف عن جهل المنطق العربي بالتلازم الحاصل بين القضايا المذكورة. وتعليل ذلك ان المتصلة التامة لم تلعب إلا دورا عابرا عند ابن سينا، وان الاتفاقية الخاصة، لاعتبارها انحرافا في القضية الاتفاقية، كانت عمليا مهملة؛ بالإضافة إلى أن ورود السلب في القضايا الشرطية، لكونه ماثلا لوروده في العملية، لم يكن يثير أدنى اهتمام للبحث في التلازم بين تلك القضايا.

بالطبع، يمكن تركيب الانواع المختلفة من القضايا بعضها مع بعض. وبالتالي نحصل على قضايا شرطية مركبة من متصلة ومنفصلة وحلية. بالنسبة إلى القضايا المتصلة المركبة على هذا الشكل، يحصي الأرموي ' ٣ = ٩ قضايا أمثال:

إذا كان هذا عددا، فهو إما زوج وإما فرد.

ان كان، كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، فإما أن

تكون الشمس طالعة أو لا يكون النهار موجودا.

أما بالنسبة إلى القضايا المنفصلة فإنه يحصي، بسبب خاصة التبادل Commutativité لهذه الروابط، أو كما يعبر هو، بسبب عدم تميز المقدم عن التالي بالطبع، ٣ = ٦ قضايا مركبة فقط، مثل:

اما، كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، أو كلما لم تكن الشمس طالعة فالليل موجود.

٢. الأسوار الزمانية

ان التوسير الزماني يدخل بصورة غير عرضية عند العرب فأهميته بالنسبة للمنطق الشرطي تضاهي أهمية تصوير الموضوع في المنطق الحملية. وفي ذلك، لا يمكن بالطبع انكار التأثير الرواقى على المناطقة العرب. فالمنطق العربي مدين لديودورس في انه استعان بالضوابط الزمانية في تعريفه للـ $\delta\epsilon\sigma\lambda\omicron\upsilon\theta\iota\alpha$ وبالتالي أبان ضرورة استعمالها. إلا أن التعيين الزماني عند ابن سينا، المدفوع بهاجس محاكاة النموذج الأرسطي، يصبح نظرية عامة متناسقة، أرفع بكثير من ارشادات الرواقين. ولا يستبعد كذلك ان يكون العرب قد استقوا نظريتهم من مصادر أخرى كتبها الشراح اليونان المتأخرون.

ان التقسيم المعروف للقضية. العملية إلى فردية وجزئية

وكلية، مأخوذ به في القضية الشرطية^١. فالقضية الفردية تتسم بثابت زماني مثل 'اليوم، هنا، الخ...' كما في القول:

ان جئتي اليوم أكرمك^٢.

والمعبارات 'دائماً، أحياناً، ابدأ...' غالباً ما تسمى 'جهة'، لكنها قد تحمل كذلك اسم 'السور' أو 'الحاصر'. والقضية التي فيها، أو ليس فيها، أحد هذه الأسوار يقال لها، بالمفهوم الزماني، مهملة أو مقيدة.

لكي يسهل علينا التمييز بين الأسوار الجديدة والأسوار العادية، ندخل الرمز 'T' للسور الكلي، و'ط' للسور البعضى أو الوجودي. كما نستعمل الحرف 'و' كمتغير زماني للأوقات، إن كانت القضايا تشتمل على عبارات تدل على الموجودات الخارجية، أو كمتغير للحالات، عندما تكون الموجودات الذهنية هي المقصودة. وعليه نقرأ 'T' 'في كل وقت' أو أيضاً 'في كل حال'، ونقرأ 'ط' 'في بعض الأوقات' أو 'في بعض الحالات'. وبوجه عام، إذا لم نصرح بالمجموعة التي ينتمي إليها و، فإننا نعني ضمناً فترة الزمان اللامتناهي الطرفين: [و، و].

بما أن الأسوار الزمانية تستعمل في المنطق العربي لتحل مكان الجهات^٣، كان من المتوقع أن يستعان بتقسيم الأسوار إلى

كلية وبعضية، للتمييز بين الروابط الضعيفة والقوية. لكن ما يكذب هذا التوقع هو التحقق من أن صور التوسير الأربعة تُسند إلى جميع الروابط من كلا المرتبتين دون أي فرق. فبالنسبة إلى القضية المتصلة توجد الصور الآتية:

الصورة	الصياغة الرمزية	الأمثلة
كلية موجبة	$T \rightarrow (ق \rightarrow ر)$	كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود.
كلية سالبة	$T \rightarrow (ق \rightarrow \neg ر)$	ليس البتة إذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود.
جزئية موجبة	$\frac{1}{2} \rightarrow (ق \rightarrow ر)$	قد يكون إذا طلعت الشمس فالسواء متغيم.
جزئية سالبة	$\frac{1}{2} \rightarrow (ق \rightarrow \neg ر)$	ليس كلما كانت الشمس طالعة فالسواء مصحية.

تبدو هذه الصياغة الرمزية متلائمة مع شروح ابن سينا، وتناسب تماماً التساوq، الذي يقرره، بين القضية الحملية والقضية المتصلة. وبوجه خاص يثبت تشبيه المتصلة الجزئية «قد يكون إذا كان الشيء حيواناً فهو إنسان»^٤ بالحملية

١. راجع ابن سينا، الشفاء، المنطق، ٤. القياس، صص ٢٦٢-٢٦٣...

٢. الأرموي، مطالع، ص ٢١٧.

٣. انظر الفصل الخامس

٤. ابن سينا، الاشارات، صص ٧٤ - ٧٥.

٥. ابن سينا، الشفاء، المنطق، ٤. القياس، ص ٢٧٦.

الجزئية « بعض الحيوان انسان » صحة التفسير $\frac{1}{2} (ق \rightarrow ر)$.
 أما بشأن الكلية السالبة $T (ق \rightarrow \neg ر)$ ، فيتضح مدلولها
 من التلازم الآتي: « فقولنا: ليس البتة: إذا كان كل أ ب فكل ج
 د... في قوة قولنا: كلما كان كل أ ب فليس كل ج د ». مع
 ذلك، فالصياغة الرمزية المقترحة لا تقتصر على إسناد الأسوار
 الأربعة إلى نوع واحد من القضايا يتميز برابط واحد بعينه، كما
 يريد منطقة العرب؛ بل توزع الأسوار على رابطين، مستندة
 السورين الكليين إلى القضية المركبة من الرابط (\rightarrow) ،
 والسورين البعضيين إلى القضية المحتوية على الرابط (\rightarrow) . لأنه
 إن حاولنا تأدية المتصلة الجزئية بـ:

$$\frac{1}{2} (ق \rightarrow ر)$$

تكون قد أعطيناها معنى أعم مما هو عليه معناها الأصلي. يمكن
 التوصل إلى معنى أشد حصرًا، إذا ما أديناها بـ:

$$\frac{1}{2} (ق \rightarrow ر)$$

واصطلحنا، بالإضافة إلى ذلك، على القاعدتين:

$$\frac{1}{2} (ق \rightarrow ر) \rightarrow \frac{1}{2} (ق \rightarrow ر)$$

$$T (ق \rightarrow ر) \rightarrow T (ق \rightarrow ر)$$

أما في القضية المنفصلة، فتوجد كذلك لكل قسم من أقسامها
 الثلاث أربع صور. نكتفي هنا بإقامة جدول لصور المنفصلة
 الحقيقية:

الصورة	الصياغة الرمزية	الأمثلة
كلية موجبة	$T (ق \rightarrow ر)$	دائمًا: إما أن يكون العدد زوجًا، وإما أن يكون فردًا.
كلية سالبة	$T (\neg ق \rightarrow \neg ر)$	ليس البتة: إما أن تكون الشمس طالعة وإما أن يكون النهار موجودًا.
جزئية موجبة	$\frac{1}{2} (ق \rightarrow ر)$	قد يكون: إما أن يكون في الدار زيد وإما أن يكون فيها عمرو.
جزئية سالبة	$\frac{1}{2} (\neg ق \rightarrow \neg ر)$	ليس دائمًا: إما أن تكون الحمى صفراوية وإما دموية.

يمكن انتقاد هذا التفسير، المستوحى من ابن سينا، بأنه لم
 يجر على قانون مطرد في إسناد الأنواع الأربعة من الأسوار إلى
 القضايا المختلفة، وبالتالي بأنه لم يراع التلازمات القائمة بين
 الروابط. بالمقابل، يميل بعض المتأخرين من المناطق إلى تفسير

١٠ ابن سينا، الاشارات، صص ٧٤ - ٧٥.

١١ راجع: الشفاء، المنطق، ٤. القياس، ص ٢٨٣.

الصور السالبة من المنفصلة الحقيقية بمعنى أعم مما هو معروض في الجدول، وبشكل متناسب مع صور المتصلة، فيكون معنى الكلية السالبة $T(q, \neg r)$ ، ومعنى الجزئية السالبة $\frac{1}{2}(q, \neg r)$.

لا ريب أن التوسير الزماني يساهم في إضفاء كثير من الدقة على الأحكام. إلا أن تعميمه المطلق على كل الروابط تعقيد غير مجد، كما يقر بذلك غير منطقي عربي. فإنه لا يمتنع، من الناحية الصورية البحتة حصر الروابط الضعيفة بالسور الكلي، وحصر الروابط القوية بالسور البعض. لكن من المشكوك به جدا أن يوجد لهاتين الصيغتين تفسير سوي، إلا باللجوء إلى تكلفات بعيدة. وهذا ما أرغم المناطق العرب على أن يقتصروا تركيب القضية الاتفاقية الكلية الصادقة بمقدم وتال بحسب الحقيقة، أي بمقدم وتال تحليليين، شرط اختلاف المضمون، كما في المثال:

كلما كان الانسان حيوانا فالخمار حيوان.

فهذا الشرط فقط يمكن ان نطلق حكما كليا من حيث الزمان، صادقا في المستقبل.

١. راجع: المصدر ذاته، ص ٢٧١.

٢. راجع: الأرموي، مطالع، ص ٢٢١.

٣. اللزوم والتلازم بين القضايا الشرطية

هذا العنوان هو لأحد الفصول التقليدية في المنطق منذ ابن سينا. فتحت اسم 'التلازم' يفهم منطقة العرب عادة لزوما من الجانبين، لكن بين قضايا مختلفة، وقد يحصل أحيانا أن تؤخذ هذه الكلمة بالمعنى الضيق للتلازم المتعارف عليه، كما عند القزويني^١، الذي لا يُدرج تحت هذا العنوان الا صيغا من هذا القبيل.

كان غرض ابن سينا، في مثل هذا الفصل، ان يبحث في التلازم الاساسي الواقع بين القضايا الشرطية المتوافقة في الأجزاء والمختلفة في الكيف والكم. وتبعه في ذلك المتأخرون، فأخذوا بالقوانين التي أحصاها، مع حذف البعض منها، وإضافتهم في نفس المنحى تقاليب أخرى تنطوي على عملية السلب. بل ذهبوا أبعد من ذلك، فبحثوا في اللزوم بين القضايا الشرطية المركبة من أجزاء مختلفة تقوم ما بينها أيضا إما علاقات لزوم أو تلازم أو تناقض، وحصلوا على قوانين جديدة مهمة.

بما أن كل هذه الصيغ مبنية أصلا على الروابط القوية^٢، نستطيع أن نضمن صحة استعمال الرابط 'إذا... ف'. لكن

١. الشفاء. المنطق. ٤. القياس. ص ٣٦١. وأبضا ص ٣٧٣.

٢. الشمية، ص ٢٠.

٣. التحتاني، شرح المطالع، ص ٢٢٢.

بالمقابل لا يسعفنا الحظ في أن نجد قوانين تخص الرابط ،
الذي لا يحتل مكانا بين تلك الروابط . وما يدعو للأسف أيضا
أن كل القضايا الشرطية لا ترد إلا مقيدة بالأسوار، وهو تعقيد
نافل لا يأتي سوى بترداد ما هو معروف في المنطق الحملي . فلنكي
نستخلص القوانين التي تتعلق بالروابط، وليس بتغيير الأسوار،
كان لا بد لنا أن تقتصر على الصيغ المسورة بشكل مطرد بالسور
الكلي فقط، دون أن نورد هذا السور في الترجمة الرمزية .

إن أكمل ثبت لهذه القوانين موجود في كتاب مطالع الأنوار
للأرموي^١ . وعددها محدّد بالتقابل الممكنة بين مختلف صور
القضايا « التي تنحصر في عشرة أوجه »^٢ . إذا استثنينا حال
وقوع السلب على إحدى القضيتين المركبتين، تصلح هذه
القوانين للصنفين من الروابط : الضعيفة والقوية . يكفي لبلوغ
غرضنا أن نؤدّيها رمزيا بواسطة الروابط الضعيفة فحسب .

في المجموعة الآتية، نضم أولا، التلازم واللزوم الحاصلين بين
القضايا التي تحتوي على متغيرات متائلة:

أ . « المتصلة ومانعة الجمع، إذا توافقتا في الكم والكيف وأحد
الجزئين وناقض تالي المتصلة الجزء الآخر من المنفصلة،
تلازمتا وتعاكستا »^٣ .

$$(ق \leftrightarrow ر) \equiv (ق \leftrightarrow ر)$$

$$(ق \leftrightarrow ر) \equiv (ق \leftrightarrow ر)$$

ب . « المتصلة ومانعة الحلو، إذا توافقتا في الكم والكيف وأحد
الجزئين وناقض مقدم المتصلة الجزء الآخر من المنفصلة،
تلازمتا وتعاكستا »^٤ .

$$(ق \leftrightarrow ر) \equiv (ق \leftrightarrow ر)$$

$$(ق \leftrightarrow ر) \equiv (ق \leftrightarrow ر)$$

يجس بنا أن نرتب هنا، على غرار التحتاني، لزوما مهما يعبر عما
يسمى « مبدأ عكس النقيض »، ويجري عرضه عادة في فصل
« العكس »:

ج . « فإذا صدق كلما كان أ ب فح د، فكلما لم يكن ج د لم
يكن أ ب »^٥ .

$$(ق \leftrightarrow ر) \equiv (ق \leftrightarrow ر)$$

بخصوص المنفصلة الحقيقية، لا يورد المنطق العربي بشكل
صريح، لزوما بينها وبين قضية أخرى مختلفة . لكن يصح اعتبار

١ . المصدر ذاته، ص ٢٤٢ .

٢ . شرح المطالع، ص ٢٣٣ .

١٠١ صص ٢٢١ - ٢٤٣ .

١٠٢ التحتاني، المصدر نفسه، ص ٢٢١ .

١٠٣ الأرموي، مطالع، ص ٢٤٠ .

الصيغة اللزومية، التي يوردها القرويني، تلازما بالمعنى الذي نحن بصدده:

هـ. «المنفصلة الحقيقية تستلزم أربع متصلات، مقدم اثنين عين احد الجزئين، وتاليها نقيض الآخر، ومقدم آخرين نقيض احد الجزئين، وتاليها عين الآخر»^١.

$$(ق \rightarrow ر) \equiv (ق \leftarrow ر) \wedge (ر \leftarrow ق) \wedge$$

$$(ر \leftarrow ق) \wedge (ق \leftarrow ر)$$

وبصورة مختصرة:

$$(ق \rightarrow ر) \equiv (ق \leftarrow ر) \wedge (ر \leftarrow ق)$$

والمناطق العرب لا يعرضون عموما إلا لزوم المنفصلة لكل واحدة من هاتين المتصلتين:

و. «والمتصلة والمنفصلة الحقيقية، اذا تناقضتا في أحد الجزئين وتوافقتا وتلازمتا في الآخر لزوما متعاكسا، لزمت المتصلة المنفصلة...»^٢.

$$(ق \rightarrow ر) \equiv (ق \leftarrow ر)$$

$$(ق \rightarrow ر) \equiv (ر \leftarrow ق)$$

١. القرويني. الشمسية. ص ٢٠.

٢. الأرموي. مطالع. ص ٢٣٧.

لكن، بالمقابل، إذا قورنت المنفصلة الحقيقية بقضية لا تختلف عنها سوى سلب كل من الجزئين، فإنه يقوم بينها تلازم:

ز. «كل حقيقتين توافقتا في الكم والكيف وتناقضتا في الطرفين... تلازمتا وتعاكستا»^٣.

$$(ق \rightarrow ر) \equiv (ر \leftarrow ق)$$

أما القسمان الآخران للقضية المنفصلة اي مانعة الجمع ومانعة الخلو، فإنها تتصفان بالتلازم الآتي:

ح. «غير الحقيقتين، إذا توافقتا في الكم والكيف وتناقضتا في الجزئين، تلازمتا وتعاكستا»^٤.

$$(ق \wedge ر) \equiv (ق \vee ر)$$

$$(ق \vee ر) \equiv (ق \wedge ر)$$

إن هذين المبدأين يذكران بمبدأي دي مورغان De Morgan اللذين أهملها المنطق العربي بسبب الالتباس المتعلق بالرابط (و). لكن، عمليا، ثمة تطبيق للمبدأين المذكورين في البحث عن نقائص القضايا الموجهة المركبة. كما ان هناك وصفا لها ولو غير مباشر في ملاحظة الأرموي: «قد تغير الشرطيات عن

١. المصدر نفسه. ص ٢٣٣.

٢. المصدر نفسه. ص ٢٣٦.

أوضاعها اللفظية فتسمى منحرفة كقولنا لا يكون أب وج د وهو في قوة عناد الجمع بين أب وج د وقوة ملازمة لتقيض ج د ل أب^١.

بشأن خاصة التبادل Commutativité التي تعود إلى القضايا المنفصلة بوجه عام، فإن المنطق العربي، وإن لم يوردها على هيئة قوانين بسبب بدايتها، فانه يشير إليها حين يرفض عكس هذه القضايا « لعدم الامتياز بين طرفيها »^٢.

تشكل المجموعة الثانية من الصيغ توسيعاً للأولى. لانه انطلاقاً من كل لزوم أو تلازم من النوع الذي سبق ذكره، يمكن الحصول على لزوم جديد بين قضايا تحتوي متغيرات مختلفة، مرتبطة ما بينها بعلاقات لزوم كذلك. إن هذه الطريقة، التي تحيز صياغة عدد كبير من المسائل، تقوم هي ذاتها على بعض قوانين أساسية، يسهل التحقق منها في التطبيقات الآتية:

ط. « إذا اتفقت المتصلتان في الكم والمقدم والكيف، وتلازمتا في التوالي، تلازمتا وتعاكستا إن انعكس تلازم التوالي، لان ملزوم الملزوم ملزوم؛ وإن لم تنعكس، لزمت لازمة التالي الأخرى من غير عكس في الموجبتين، والأخرى أياها من غير عكس في السالبتين »^٣.

١. المصدر نفسه. ص ٢٤٥.

٢. التحتاني. شرح المطالع. ص ٢٢٣.

٣. الأرموي. مطالع. ص ٢٢٥.

(ر ← ش) ⇔ ((ق ← ر) ↔ (ق ← ش))

(ر ← ش) ⇔ ((ق ← ر) ← (ق ← ش))

(ر ← ش) ⇔ ((ق ← ش) ← (ق ← ر))

وباستعمال التغيرات، يفسر شارح الأرموي الصيغة الأولى، بوجه مغاير لها، انما متلازم معها:

ي. « إذا فرضنا أن يكون ج د لازماً ل ه ز منعكاً عليه، وصدق كلما كان أب ق ج د، فكلما كان أب في ه ز »^١.

(ر ← ش) ⇔ ((ق ← ر) ⇔ (ق ← ش))

من الملاحظ ان الصيغة الأولى من الفئة (ط) تمثل ما يسمى في المنطق الحديث 'مبدأ المناب' Remplacement والصيغة الثانية تعبر عن مبدأ تعدي اللزوم Transitivity والثالثة تفرض بالاضافة إلى التعدي مبدأ عكس التقيض Contraposition وبالفعل، استناداً إلى المبادئ الثلاثة المذكورة، يستخلص المنطق العربي لزوماته الجديدة. ومن هذه، نختار على سبيل الاستشهاد، الصيغ الآتية:

ك: « كل متصلتين توافقتا في الكم والكيف، وناقض مقدم

١. التحتاني. شرح المطالع. ص ٢٢٥.

أحداها تالي الأخرى، واستلزم تاليها نقيض مقدمها،
لزمت الأخرى الأولى^١.

$$ر \leftarrow (ش) \Rightarrow ((ق \leftarrow ر) \leftarrow (ش \leftarrow (ق \leftarrow ر)))$$

ل: «والتصلة والمنفصلة الحقيقية، إذا تناقضتا في أحد الجزئين وتوافقتا وتلازمتا في الآخر لزوما متعاكسا، لزمت المتصلة المنفصلة إيجابا وبالعكس سلبا^٢».

$$(ق \leftrightarrow ر) \Rightarrow ((ق \leftrightarrow ر) \leftarrow (ق \leftarrow (ق \leftrightarrow ر)))$$

$$(ق \leftrightarrow ر) \Rightarrow ((ق \leftrightarrow ر) \leftarrow (ق \leftrightarrow ر))$$

م: «وكل مانعني الجمع أو مانعني الحلو توافقنا في الكم والكيف، ولزم كل جزء من أحداها جزءا من الأخرى، أو لزم جزء جزءا ووافق الآخر الآخر، لزمت الأخرى الأولى إيجابا والأولى الأخرى سلبا في مانعني الجمع، وبالعكس في مانعني الحلو^٣».

$$(ق \leftarrow ش) \wedge (ر \leftarrow ت) \Rightarrow (ق \vee ر \leftarrow ش \vee ت)$$

ن: «مهما وافقت الحقيقية غيرها في الكم والكيف وأحد الجزئين، ولزم الجزء الآخر منها الجزء الآخر من مانعة

١. الأرموى. مطالع. ص ٢٣١

٢. المصدر نفسه. ص ٢٣٧.

٣. المصدر نفسه. ص ٢٣٤.

الجمع واستلزامه من مانعة الحلو، لزمت غير الحقيقية إياها^٤.

$$(ش \leftarrow ق) \Rightarrow ((ق \leftrightarrow ر) \leftarrow (ش \wedge ر))$$

$$(ق \leftarrow ش) \Rightarrow ((ق \leftrightarrow ر) \leftarrow (ش \vee ر))$$

من الواضح ان هذه الصيغ ليست من باب اللزوم او التلازم البسيطين، بل تؤلف أنواعا من القياسات. ولم يخف ذلك على المنطق العربي الا لكون بنيتها الظاهرة مختلفة عن بنية القياس المتعارف.

٤. القياس الشرطي

ان القياس الشرطي، في صياغته العربية، يشتمل على فرعين أساسين، يحرص المناطقة العرب على أن يقابلوا الواحد منها بالآخر، نظرا للاختلاف الحاصل بينهما، إن من حيث الأصل أو من حيث التركيب.

يشترك الفرع الأول مع القياس الحملي بصورة تتميز بالترتيب المتعارف للحدود الثلاثة في المقدمات. ولذلك يندرج كلاهما معا تحت مقولة القياس الاقتراضي^١. ومع ان القياس الشرطي، شهد تطورا على يد المدرسة الرواقية، فإن أصوله تعود

١. المصدر نفسه. ص ٢٣٦.

إلى المدرسة المشائية، وعلى الأخص إلى ثاوفرسطوس. يحتوي هذا القياس على كل التراكيب التي تنجم عن مزج اية قضيتين شرطيتين معاً؛ وفي الدرجة الأولى عن مزج متصلتين، بسبب الأسبقية التاريخية التي تتمتع بها القضايا المتصلة، وخصوصاً بسبب تشابهها مع القضايا الحملية. وكما في كل الأقيسة، يتدخل هنا التوسير الزماني ليبرز التشابه المذكور: «وتعتقد فيه الأشكال الأربعة، لأن الأوسط إن كان تالياً في الصغرى مقدماً في الكبرى فهو الشكل الأول، وإن كان بالعكس فهو الرابع، وإن كان تالياً فيها فهو الثاني، وإن كان مقدماً فيها فهو الثالث». إذا غرضنا النظر عن الأسوار الزمانية، فإن الضروب المنتجة في هذا القياس، تكرر قانون التعدي للزوم على هيئة صور استدلالية Shémas d'inférence متنوعة، هي:

ق ← ر	ق ← ر	ق ← ر	ق ← ر
ر ← ش	ر ← ش	ر ← ش	ر ← ش
ق ← ش	ق ← ش	ق ← ش	ق ← ش

ق ← ر
ر ← ش
ق ← ش

١٠ التحتاني، شرح المطالع، ص ٣١٤

أما فيها يخص سائر التراكيب، فإن خاصة التعدي التي تتصف بها الروابط المنفصلة تبطل مثل هذا التكرار « فلا تميز بعض الأشكال عن بعض، ولا الصغرى عن الكبرى ولا الأصغر عن الأكبر، لأن تمايز هذه الأمور بحسب تمايز الحدود في المقدمتين، وهو منتف ههنا ». من هذه التراكيب نخص بالذكر الصور الآتية:

« إن كانت المنفصلتان حقيقتين، انتجتا متصلتين من الطرفين، لاستلزام كل واحد منهما نقيض الأوسط المستلزم للآخر ».

ق ← ر	ق ← ر
ر ← ش	ر ← ش
ق ← ش	ق ← ش

« إن كانت مع الحقيقة مانعة الجمع أو مانعة الخلو، لزم متصلة كلية من الطرفين، مقدما من غير الحقيقة في الأول، ومن الحقيقة في الثاني ».

ق ← ر	ق ← ر
ر ← ش	ر ← ش
ق ← ش	ق ← ش

- ١٠ الصفحة نفسها.
- ١١ الأرموي، مطالع، ص ٣١٤.
- ١٢ المصدر نفسه، ص ٣١٧.

«ان كانت المنفصلتان احدهما مانعة الجمع والأخرى مانعة الخلو، لزممت متصلة كلية من الطرفين مقدمها من مانعة الجمع».

$$\begin{array}{r} \text{ق} \leftarrow \text{ر} \\ \text{ر} \leftarrow \text{ش} \\ \hline \text{ق} \leftarrow \text{ش} \end{array}$$

وفي حال كون احدى المقدمات متصلة والأخرى منفصلة يجب «ان كانت المتصلة شرطية موجبة، أن يشارك بتاليها مانعة الجمع وبمقدمها مانعة الخلو إيجابا وبالعكس سلبا، والنتيجة كالمنفصلة جنسا وكيفا».

$$\begin{array}{ccc} \text{ق} \leftarrow \text{ر} & \text{ق} \leftarrow \text{ر} & \text{ق} \leftarrow \text{ر} \\ \text{ر} \leftarrow \text{ش} & \text{ش} \leftarrow \text{ر} & \text{ش} \leftarrow \text{ر} \\ \hline \text{ق} \leftarrow \text{ش} & \text{ق} \leftarrow \text{ش} & \text{ق} \leftarrow \text{ش} \end{array}$$

بالطبع، لا تشكل كل هذه الصور أقسية مستقلة، لأن اللزوم والتلازم اللذين سبق اثباتهما يدلان على انه بالامكان رد هذه الصور إلى واحدة فقط. وهذا ما فعله المناطقة العرب لكي يبرهنوا على صحة الأقسية الشرطية فانطلقوا من الصورة

١٠١ المصدر نفسه، ص ٣٢١.
١٠٢ المصدر نفسه، ص ٣٣٤.

المتصلة:

$$\begin{array}{r} \text{ق} \leftarrow \text{ر} \\ \text{ر} \leftarrow \text{ش} \\ \hline \text{ش} \leftarrow \text{ت} \end{array}$$

بسبب بدايتها وتناسبها مع الضرب الأول من الشكل الأول من القياس الحتمي. واستنتجوا سائر الصور المتصلة بواسطة مبدأ عكس النقيض. أما الأقسية التي تتضمن قضايا منفصلة، فقد تيسر لهم البرهنة عليها، بأن أحلوا محل هذه القضايا، قضايا متصلة متلازمة معها أو لازمة لها. هذا ما يتضح من نص السنوسي الآتي:

«أما القياس المركب من المنفصلات، فلا بد فيه من أخذ المنفصلات، لوازم الصغرى، وتركيبها مع المتصلات لوازم الكبرى، فما انتجه ذلك التركيب في كل شكل من الأشكال الأربعة فهو نتيجة المنفصلتين. لأن لازم اللازم لازم».

بالإضافة إلى هذه الصور، يشتمل القياس الشرطي الاقتراضي على مجموعات أخرى أشد تعقيدا، لا يكون فيها الحد الأوسط جزءا تاما، بل جزء الجزء. وهذا يحصل عمليا عندما تحتوي القضية على أكثر من رابط. فها يخص هذه البنى المعقدة، يستقصى منطقة العرب منهجيا كل التراكيب المحتملة من

١٠١ شرح المختصر، ص ١٩٨. راجع أيضا ص ٢٠٠.

القضايا المتصلة والمنفصلة والحملية، ليتوصلوا إلى عدد كبير من أشكال الاستدلال. وتجدر الإشارة إلى أن بعض هذه الأشكال تظهر تشابهاً مع المسائل التي تسمى Métathéorèmes عند الرواقين. فهكذا، من القياس المؤلف من مقدمتين متصلتين، والذي حده الأوسط جزء تام في مقدمة، وغير تام في الأخرى، يعطي القسم الأول الشكل الآتي:

«كلما كان ج د وكلما كان أب ف وز، وكلما كان وز ف د هـ،
نتج: كلما كان ج د وكلما كان أب ف د هـ».

$$\begin{array}{r} \text{ق} \leftarrow (\text{ر} \leftarrow \text{ش}) \\ \hline \text{ش} \leftarrow \text{ت} \\ \hline \text{ق} \leftarrow (\text{ر} \leftarrow \text{ت}), \end{array}$$

وهذا الشكل، ليس سوى تحويل للمسألة التركيبية التي وضعها الاسكندر^١. أما سائر الأقسام الثلاثة فهي غير مذكورة مباشرة، إنما يمكن بسهولة صياغتها بالقياس إلى الأشكال الحملية الماثلة لها، وفقاً لإرشادات التحتاني^٢. فنحصل في القسم الثاني على الشكل:

١. الأرموي. مطالع. ص ٣١٤.

٢. راجع: Bochenski, J. M, *Formale Logik*, p. 147.

٣. راجع: شرح المطالع. ص ٣١٤.

$$\begin{array}{r} \text{ق} \leftarrow \text{ر} \\ \hline \text{ش} \leftarrow (\text{ر} \leftarrow \text{ت}) \\ \hline \text{ش} \leftarrow (\text{ق} \leftarrow \text{ت}) \end{array}$$

المتلازم مع المسألة الثالثة الواردة عند جالينوس. وفي القسمين الثالث والرابع، يمكن أن نستخلص، على التوالي، الشكلين الآتيين:

$$\begin{array}{r} \text{ق} \leftarrow \text{ر} \\ \hline \text{ق} \leftarrow (\text{ش} \leftarrow \text{ت}) \\ \hline \text{ت} \leftarrow \text{ر} \\ \hline \text{ق} \leftarrow (\text{ق} \leftarrow \text{ت}) \leftarrow \text{ش} \end{array}$$

ونجد أمثال هذه الصور وأخرى أشد تطوراً تنعقد كذلك بالنسبة إلى سائر أنواع القضايا.

يشكل الفرع الثاني الأساسي من القياس الشرطي صنفاً مختلفاً تمام الاختلاف عن باقي الأقيسة. فبعكس هذه الأخيرة، لا يقوم التعليل هنا على ثلاثة حدود، بل على حدين فقط. يضاف إلى ذلك أن النتيجة في هذا القياس هي جزء من إحدى المقدمتين. وبكفي فصل أحد الجزئين أو أحد نقيضيهما حتى يتم إثبات الجزء الثاني أو نقيضه؛ لذلك يطلق على هذا القياس في

١. راجع: المصدر نفسه. ص ٣٢٦.

٢. ابن سينا، الشفاء. المنطق. ٤. القياس. ص ٣٤٤.

٣. التحتاني. شرح المطالع. ص ٣٢٨.

المنطق العربي اسم 'القياس الاستثنائي'.

لقد أخذ الفارابي هذا القياس عن الرواقين، وهو على دراية بمصدره. وقد أحصى المناطق العرب كل الصيغ المنتجة بالنسبة للروابط القوية الموجبة؛ ففي القضية المتصلة حصلوا على الآتي: «ان كانت الشرطية متصلة، انتج استثناء عين مقدمها عين تاليها، واستثناء نقيض تاليها نقيض مقدمها».

$$\begin{array}{r} \text{ق} \leftarrow \text{ر} \\ \hline \text{ق} \\ \text{ر} \end{array}$$

إلى ذلك، أضاف ابن سينا الضروب التي تخص التلزام، مقتبسا إياها على الأرجح من شراح العهد اليونانية القديمة: «الضرب الثالث من المشهور هو: أن يكون المستثنى عين التالي من التام للزوم، فينتج عين المقدم».

$$\begin{array}{r} \text{ق} \leftarrow \text{ر} \\ \hline \text{ر} \\ \text{ق} \end{array}$$

«الضرب السابع: استثناء نقيض مقدم ما هو تام للزوم، فينتج نقيض التالي».

$$\begin{array}{r} \text{ق} \leftarrow \text{ر} \\ \hline \text{ق} \\ \text{ر} \end{array}$$

أما بقية الصور التي كانت متداولة عندهم فهي:

«ان كانت الشرطية منفصلة حقيقية، انتج استثناء عين أيها كان نقيض الآخر، وبالعكس».

$$\begin{array}{r} \text{ق} \leftarrow \text{ر} \quad \text{ق} \leftarrow \text{ر} \quad \text{ق} \leftarrow \text{ر} \quad \text{ق} \leftarrow \text{ر} \\ \hline \text{ق} \quad \text{ق} \quad \text{ق} \quad \text{ق} \\ \text{ر} \quad \text{ر} \quad \text{ر} \quad \text{ر} \end{array}$$

«وإن كانت مانعة الجمع، انتج استثناء عين أيها كان نقيض الآخر، من غير عكس»

$$\begin{array}{r} \text{ق} \leftarrow \text{ر} \quad \text{ق} \leftarrow \text{ر} \\ \hline \text{ق} \quad \text{ق} \\ \text{ر} \quad \text{ر} \end{array}$$

«وإن كانت مانعة الحلو، انتج استثناء نقيض أيها كان عين

١. الأرموي، مطالع، ص ٣٤٣. وكذلك: القزويني، الشمسية، ص ٢٦.
٢. الشفاء، المنطق، ٤. القياس، ص ٣٩١.

١. الأرموي، مطالع، ص ٣٤٤. وكذلك: القزويني، الشمسية، ص ٢٦.

الآخر، من غير عكس».

ق	ق
ر	ر
ق	ق
ر	ر

من الشائع عند مؤرخي المنطق أن الرواقين أقاموا، لمنطق القضايا، نسقا أكسيومياً يركز على خمسة أشكال Tropes أو مصادرات لا تقبل البرهان، وعلى أربع قواعد تسمى *dequarta*. بالمقابل لا نجد في المنطق العربي أثرا لمثل هذا النسق، حتى في كتابات الفلاسفة الأولين. لكن هذا لا يعني ان المناطق العرب اعتبروا كل الأشكال التي وقفوا عليها مستقلة بعضها عن بعض. بل انهم، بالعكس، ردوا كل الأشكال إلى الشكل الأول، أي إلى:

ق	ق
ر	ر
ق	ق
ر	ر

بحجة أنه بَيِّن بذاته^٢. وقد توصلوا إلى ذلك بتطبيق مبدأ

١. الصفحة نفسها.

٢. Bochenski, J. M. *Formale Logik* pp. 145 - 148. راجع:

Blanché, R. *La logique et son histoire* pp. 116-119.

٣. التحتاني، شرح المطالع، ص ٣٤٥.

عكس النقيض والتلازم بين القضايا المعروفة عندهم:

« تنبيه: استثناء نقيض التالي في المتصلة انما ينتج بواسطة عكس نقيضها، والاستثناء في المنفصلات، انما ينتج بواسطة المتصلات اللازمة لها ».

لذلك نرى انه بدل أن تهم العرب بجهل النسق الأكسيومي الرواقي أو ايهاله، يجدر بنا أن نضع تمامية هذا النسق موضع شك. لا سيما وأن النسق العربي وحده يميز ان يبرهن وبسهولة أكبر على كل الأشكال التي وردتنا من العهد اليوناني القديم.

هذا من جهة السابقين، أما من جهة اللاحقين، فنستطيع أن ندرك مدى تأثير المنطق الشرطي عند العرب على نظرية ال Consequentia التي طورها الاسكلاطيون اللاتين. وبالواقع إن كلمة Consequentia نظرا للتعريف الذي يُعطى لها منذ أبيلار Abélard توافق لفظة (اللزوم) العربية، كما ان معظم المبادئ والأقيسة التي تشتمل عليها النظرية الاسكلاطية، تجد لها أصولا في نظرية اللزوم والقياس الشرطي عند العرب.

١. الأرموي، مطالع، ص ٣٤٥.

الفصل الخامس

منطق الجهات

بالنسبة للمنطق القائم على أساس الماهيات، أو على أساس الموجودات الذهنية، ليس من مجال للاشتغال بالجهات، طالما ان الضرورة هي الجهة الوحيدة التي يمكن اعتبارها. هذا هو السبب، الذي يفسر على ما يبدو، إهال الفارابي لهذا الباب الذي يكمل، عادة، نظرية القياس. بالمقابل، نجد أن ابن سينا، ومن بعده كل المناطقة العرب، قد تعمقوا كثيرا في تحليل الموجودات الخارجية. ذلك أن المنطق، الذي يهدف إلى استيعاب كل الوجوه التي تُحمل بها الصفات على الأمور العينية، لا يستطيع أن يستغني عن مفهوم الجهات. ولا شك أن أرسطو وثاوفرسطوس ومناطقة آخر العهد اليوناني القديم قد حققوا الشيء الكثير في هذا المضمار. إلا أن العرب خطوا خطوة أوسع إلى الأمام. فهم، بمحاولتهم حصر الواقع أكثر، توصلوا، عبر

الأمثلة المحسوسة، إلى إدخال جهات زمانية تضبط طريقة اسناد الحمولات المنفصلة والحمولات غير المنفصلة، وإلى توزيع متعدد للجهات داخل القضية، أضفى دقة كبيرة على القضايا الموجهة، التي كان ما يزال يشوبها بعض الابهام عند أرسطو.

٠١ رد الجهات إلى اللزوم المنطقي

إن محاولات كثير من المناطقة العرب أن يضعوا تعريفا لكل جهة دون الاستعانة بمفهوم خارجي، كانت تؤدي دوما إلى دائرة مغلقة. لذلك كان لا بد من القبول بجهة أساسية. أما وقوع اختيارهم على 'الوجوب'، فيجد تبريره في مزاعم غيبية تنزل هذه الجهة منزلة المقولات الرئيسية البينة بذاتها، والتي يستحيل تعريفها بالتالي، إذ أن معاني 'الموجود' و'الشيء' و'الواجب'، كما يصرح ابن سينا، هي أول ما تتطبع في النفس، ولا تحتاج لأن تُكتسب من معان أخرى أعرف منها. لكن مثل هذا الحكم، كما يرى المناطقة المتأخرون، يصح إطلاقه على الجهات الوجودية، وليس على الجهات المنطقية. لذلك، كانت الجهتان 'الواجب' و'الممكن' تُردان ضمنا إلى اللزوم المنطقي. وفعلاً، غالباً ما كان يفسر 'الممكن' بأنه ما لا يلزم عن ذاته محال. وفي هذا الاطار يجب بالطبع أخذ الممكن بالمعنى الإضافي إلى علم ما (ع)، كما تؤكد ذلك الأمثلة التي يقدمونها عن الأمور الممكنة. فهكذا، برأيهم، تكون العنقاء ممكنة، لأن ماهيتها لا تتناقض مع العلوم الطبيعية أو أي علم آخر معروف في زمانهم. ويكون شريك الله

غير ممكن لتناقض ماهيته مع الوحي وعلم الكلام.

بعبارات أدق، إذا رمزنا إلى المعرفة، الدال على ماهية ما، بـ 'ع'، وإلى أي علم بـ 'م'، فأننا نؤدي التعريف المقترح على الطريقة الآتية:

ع هو ممكن بالنسبة إلى م فقط إذا

$$-(\text{م} \Rightarrow \text{ع} \Rightarrow \text{ق} - \text{ق})$$

وبتطبيق مبدأ عكس النقيض نحصل على:

ع هو ممكن بالنسبة إلى م فقط إذا

$$-(\text{م} \Rightarrow (\text{ق} - \text{ق}) \Rightarrow \text{ع})$$

وعند حذف الصورة الصحيحة نحصل أخيراً على:

$$\text{ع هو ممكن بالنسبة إلى م فقط إذا } -(\text{م} \Rightarrow \text{ع})$$

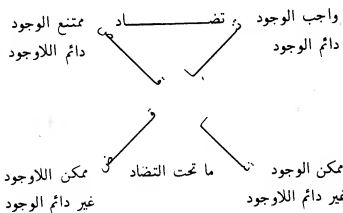
اذن بوجه عام، من المناسب أن تتبنى، على غرار لورنتسن Lorenzen، التعريف الآتي:

$$\text{أ: } \text{م} \Rightarrow (\text{م} \Rightarrow \text{ع})$$

حيث م تعني: ممكن بالنسبة إلى علم ما م، ونكتب 'ص' بوجه مطلق، عندما تكون القضايا من الدرجة الثانية التي تقال

دائم الكذب كحال الحجر بالقياس إلى الانسان، فان ايجابه عليه كاذب أبدا لا محالة يسمى مادة ممتنعة؛ وما لا يدوم صدق ايجابه ولا كذبه، كحال الكتابة بالقياس إلى الانسان، يسمى مادة ممكنة^١.

كذلك يأخذ ابن رشد بالتفسير الزماني للجهات، ويجمله في مربع منطقي على هذا النحو:



عند نقل هذه التلازمات إلى اللغة الرمزية نحصل على الصيغ الآتية:

$$أ. \quad \Phi \Delta \subseteq \Phi T_1 (و)$$

١. ص ٥٦ - ٥٧.

٢. De Caelo, vol. V, p. 84.

$$ب. \quad \Phi \nabla \subseteq \Phi T_1 (و)$$

$$ج. \quad \Phi \nabla \subseteq \Phi T_1 (و)$$

$$د. \quad \Phi \Delta \subseteq \Phi T_1 (و)$$

أما بالنسبة للجهة '□' فاننا نضيف التعريف:

$$هـ. \quad \Phi \square \subseteq \Phi (و)$$

حيث 'و' يشير إلى الزمان الحاضر، أي العنصر الصفر من المسافة الزمانية؛ [و - و +]. بهذه الطريقة، توجد أمام كل عبارة موجهة عبارة من منطق الأسوار الزمانية موافقة لها؛ ويستقيم بالتساوق مع (أ)، (ز) و (أ)، (ح) التلازمان:

$$و. \quad \Phi T_1 (و) \subseteq \Phi (و)$$

$$ز. \quad \Phi (و) \subseteq \Phi T_1 (و)$$

كما أن الجدول القياسي لهذه الأسوار:

⊥	و	T
⊥	و	T
و	و	و
T	⊥	⊥

يبدو متطابقا تماما مع جدول الجهات.

٣. الجهات المتداولة عند العرب

تقوم العلاقة بين الجهات والأسوار الزمانية عند ابن سينا وأتباعه على لزوم في اتجاه واحد غير منعكس، على النحو الآتي:

واجب ← دائم

دائم ← أحيانا

أحيانا ← ممكن.

وعسن ذلك، يدافع الرازي شارح ابن سينا، بقوله: «إن المنطقيين لم يفرقوا بين اعتبار الضرورة، واعتبار الدوام، ولا بد منه. لأننا نعلم بالضرورة، أن المفهوم من الضرورة غير المفهوم من الدوام. أقصى ما في الباب أن يقال: إنها في الكليات متلازمان؛ لكن ذلك التلازم انما يعرف ببرهان منفصل، وليس ذلك من شأن المنطقي».

ان المسائل الثلاث المذكورة يمكن تفسيرها، إذا ما قارنا بين المصطلحين 'الكلي' و 'المحمول'. فهاتان الكلمتان ليستا مترادفتين، لأنه بينما تصح القاعدة:

كلي = محمول

لا تصح القاعدة المعكوسة. فالكلمات التي تندرج تحتها مجموعة محدودة في الزمان، مثل 'فينيقي' و 'روماني' و 'فلاسفة العصور

١. لفظة 'محمول' مأخوذة هنا بالمعنى الحديث للكلمة، أي اللفظة التي يمكن حملها على أكثر من موضوع.

الوسطى' الخ... هي محمولات، لكنها ليست عبارات كلية. ولا شك ان طريقة اختيار مجموعة من الأفراد مقيدة بفترة زمنية كانت مضمومة لدى ابن سينا، ومن السهل جداً تطبيقها بواسطة الأسوار الزمانية. لتكن ف فترة زمانية غير فارغة، فعندها يصح ان:

$$T \rightarrow T \text{ (و)}$$

$$T \rightarrow T \text{ (و)}$$

$$T \rightarrow T \text{ (و)}$$

فإذا عرفنا ان 'دائماً' و 'أحيانا' عند ابن سينا هما على التوالي 'T' و 'T'، نحصل على المسائل التي سلف ذكرها، أعني:

$$T \rightarrow T \text{ (و)}$$

$$T \rightarrow T \text{ (و)}$$

$$T \rightarrow T \text{ (و)}$$

شرط مراعاة التعريف الكمي للجهات.

لفرض آت، لا بد من حصر الفترة ف ب [و، و] أي بالماضي، وللتسهيل في الكتابة، فأننا نريد عندئذ ان تختصر 'T' بـ

و (١) على التوالي بـ (٢) و (٣)

استنادا الى ما قررناه، نستطيع ان نقدم نصيا للعلاقات القائمة بين مختلف الجهات البسيطة والمركبة التي كانت موضوع نزاع والتباس بين المناطق العرب.

ضروري { $\Delta \Rightarrow$ واجب
 $\Delta \Rightarrow$ ممتنع

$$\nabla \leq \text{ممکن عام}$$

۸۷ م Δ وبالاختصار ◇ ۛ ممکن خاص

۸۷. $\perp \subseteq$ ممکن استقبالی

يعترض ابن سينا على قَصْرِ الممكن الاستقبالي على ٨٥-٨٦ أي على اشتراط عدم تحققه ويرفضه بحجة انه « من يشترط في هذا أن يكون معدوما في الحال فانه يشترط مالا ينبغي، وذلك لأنه بحسب أنه إذا جعله موجودا أخرجه إلى ضرورة الوجود، ولا يعلم أنه إذا لم يجعله موجودا، بل فرضه معدوما، فقد أخرجه إلى ضرورة العدم، فإن لم يضر هذا لم يضر ذلك ».

دائما \dot{T}

بعض الأحيان

$\Delta \tau \propto \dot{\tau}$ دائم غير ضروري أو أيضا وجودي لا ضروري

۸۱۔ توجہ و جود لا دائم۔

١. الاشارات، صص ١٠٠ - ١٠١.

10Y

Handwriting practice sheet for the letter 'A'. The sheet contains ten rows of lines for tracing and writing. Each row is accompanied by a symbol indicating the stroke order or direction.

Row	Symbol
1	△
2	△, ▽
3	⋮, ▽
4	⋮, ⊥
5	⋮
6	△, ▽, ⋮
7	⋮
8	△

فكذلك مثلاً، وفقاً لهذا التمثيل الخطي، ∇ لازمة لـ Δ Δ ∇ متناقضة مع Δ Δ و Δ مضادة لـ Δ الخ...

فيما يخص الجهات المذكورة، تثبت اللائحة التالية الاصطلاحات الأكثر شيوعاً:

107

ان القضية التي تتضمن إحدى هذه الجهات تسمى 'قضية موجهة' أو 'قضية محصورة'؛ اما التي تخلو من أية منها فتسمى 'قضية مطلقة'.

٤. القضايا الموجهة

ان التفسير الكمي للجهات بالمفهوم الذي عرضناه، لم يرد عند العرب في نظرية مستقلة ومتميزة، على الأقل في المؤلفات التي اطلعنا عليها. ومع وجود التفسير المذكور في أغلب الكتب مع تعريفات جازمة وجداول مقارنة، نلاحظ دوما التباسا بينه وبين نوع آخر من التفسير الزماني الشبيه به، والذي سيكون موضوع هذا الباب. ولا شك ان ابن سينا في معالجته للموضوع الثاني وقع على التفسير الكمي؛ يشهد على ذلك الاشتراك في المصطلحات بين النظريتين. لكن البحوث التي تناولت التفسير الجديد جاءت أتم وأشمل حتى بلغت في القرن الثالث عشر درجة عالية من الدقة والوضوح.

اذا كان س فردا معيننا من الموجودات الخارجية، فإننا نشير بـ 'س' إلى الزمان الذي يوجد فيه س؛ وبالتالي نعني بـ 'س' أن اللحظة أو الآن هو عنصر من زمان س؛ و بـ 'T' حاس' مثلا نعني انه في كل برهة من وجود س، س هو حاس' الخ... كذلك نعني بـ 's'، حيث س هو متغير أفراد variable d'objet زمان تحقق س، وعليه فإن 'T' حاس' يعني أنه بالنسبة

لكل س، وفي كل لحظة من وجود س، س هي حاس'.
بهذه الاصطلاحات، يسهل جدا ترجمة القضايا الأولية من الموجهات إلى اللغة الرمزية. إليك بعض الأمثلة:

□ T حاس' بالفعل هذا الحبشي هو دائما أسود.

Δ T حاس' بالضرورة عنترة هو دائما أسود.

Δ T حاس' بالضرورة القمر أحيانا منخفض.
الخ...

لكن اهتمام المناطقة العرب كان منصبا بصورة خاصة على القضايا الكلية والجزئية. اما عدد الموجهات فيختلف من مؤلف إلى آخر. فقد حصرت عند بعضهم كصاحب التسمية في ثلاثة عشرة قضية، وعند بعض آخر كصاحب التهذيب في خمس عشرة، وعند بعض آخر كصاحب المختصر في تسع عشرة وعند بعض آخر كصاحب الجمل في اثنتين وعشرين ولكل وجهة...
هذه الأسباب ترجع إلى الناحية العملية التطبيقية فقط؛ لأن الاحتمال النظري يمزج عدد لا متناه من نوع هذه القضايا غالبا ما ورد ذكره عند المناطقة العرب.

لكي نعطي مثالا على الطريقة التي اتبعناها في إعادة

١. الفومي. شرح سوانح التوجهات. ص ٥ - ٦.

٢. راجع: ألتحتاني. شرح التسمية. مجلد ٢، ص ٦٨.

صياغة الموجّهات، نتابع القزويني مؤلف الشمسية، مكتفين
بعرض قائمة الموجّهات العملية الكلية فقط. وفقا لهذا المنطقي،
تنقسم الثلاث عشرة قضية التي يحصيها إلى فئتين: ست، تقوم كل
واحدة منها على قضية محلية واحدة فقط، وتسمى 'البساط'.
وسبع، تتركب كل واحدة منها من وصل جملتين، وتسمى لذلك
'المركبات'.

فالقضايا البسيطة هي:

أ. القضية الضرورية المطلقة:

- موجبة: $\Delta \nabla (\text{حاسـ} \leftarrow \text{طاسـ})$

مثلا: بالضرورة، كل انسان دائما حيوان.

- سالبة: $\Delta \wedge (\text{حاسـ} \leftarrow \text{طاسـ})$

مثلا: بالضرورة دائما لا شيء من الانسان بجبر.

نلفت الانتباه إلى أن عدم تطابق الأمثلة تماما مع الصياغة
الرمزية لا يدل البتة على فساد الصياغة، لأنها تعتمد بالاضافة
إلى الأمثلة المذكورة على إرشادات أخرى دقيقة. فهكذا مثلا
يجدد ابن سينا القضية السابقة: إذا قلنا « بالضرورة كل ج ب »
فاننا نعني ان « كل واحد واحد مما يوصف ب ج دائما أو غير

١. قارن ب: Temporal modalities in arabic logic لنيفولاس رشر الذي
يقدم صياغة جديدة لهذه القضايا. انما وفقا لتفسير ولغة رمزية مختلفين عن
تفسيرنا ولعنا.

٢. القزويني، الشمسية، صص ١١ - ١٤.

دائم، فانه ما دام موجود الذات فهو ب بالضرورة، وإن لم يكن
مثلا ج، فاننا لم نشترك انه بالضرورة ب ما دام موصوفا بأنه ج،
بل أعم من ذلك ».

ب. القضية الدائمة المطلقة:

- موجبة: $\Delta \square (\text{حاسـ} \leftarrow \text{طاسـ})$

مثلا: بالفعل، كل رومي هو دائما أبيض.

- سالبة: $\Delta \square (\text{حاسـ} \leftarrow \text{طاسـ})$

مثلا: بالفعل دائما لا رومي أبيض.

ج. القضية المشروطة العامة، أو أيضا الضرورية الوصفية:

- موجبة: $\Delta \supset (\text{حاسـ} \leftarrow \text{طاسـ})$

مثلا: بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع ما دام
كاتبا.

ونصوغ سالبة هذه القضية على منوال ما فعلناه بالنسبة
للقضايا السابقة.

د. القضية العرفية العامة، أو أيضا الدائمة الوصفية:

$\Delta \square (\text{حاسـ} \leftarrow \text{طاسـ})$

مثلا: بالفعل، كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتبا.

هـ. القضية المطلقة العامة:

١. الاشارات، صص ١٠٤ - ١٠٦.

$$\Delta \square (\underline{\underline{\text{حاسر}}} \leftarrow \underline{\underline{\text{حاسر}}}) \underline{\underline{\text{حاسر}}}$$

مثلا: بالفعل، كل انسان يتنفس أحيانا.
يصف ابن سينا هذه القضية على النحو الآتي: «كل ج ب...
نعني به أن كل واحد واحد مما يوصف بـ ج - كان موصوفاً بـ
ج في الفرض الذهني أو في الوجود الخارجي، وكان موصوفاً
بذلك دائماً أو غير دائم، بل كيف اتفق - فذلك الشيء
موصوف بأنه ب، من غير زيادة انه موصوف به في وقت كذا أو
حال كذا، أو دائماً... فهذا هو المفهوم من قولنا: كل ج ب، من
غير زيادة جهة من الجهات، وبهذا المفهوم يسمى مطلقا عاما مع
حصره».

و. القضية الممكنة العامة:

$$\Delta \nabla (\underline{\underline{\text{حاسر}}} \leftarrow \underline{\underline{\text{حاسر}}}) \underline{\underline{\text{حاسر}}}$$

بالامكان العام: كل نار حارة.

أما المركبات فهي:

ز. القضية المشروطة الخاصة:

$$\Delta \nabla (\underline{\underline{\text{حاسر}}} \leftarrow \underline{\underline{\text{حاسر}}}) \underline{\underline{\text{حاسر}}} \leftarrow \underline{\underline{\text{حاسر}}}$$

$$\underline{\underline{\text{حاسر}}} \leftarrow \underline{\underline{\text{حاسر}}}$$

مثلا: كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتباً، لا دائماً.

$$\Delta \square (\underline{\underline{\text{حاسر}}} \leftarrow \underline{\underline{\text{حاسر}}}) \underline{\underline{\text{حاسر}}} \leftarrow \underline{\underline{\text{حاسر}}}$$

$$\underline{\underline{\text{حاسر}}} \leftarrow \underline{\underline{\text{حاسر}}}$$

مثلا: بالضرورة، لا شيء من الكاتب يسكن الاصابع ما
دام كاتباً، لا دائماً.

إليك نضا يشير إلى كيفية تأليف مثل هذه القضية المركبة:
«المشروطة الخاصة... إن كانت موجبة... فتركيبها من موجبة
مشروطة عامة وسالبة مطلقة عامة؛ وإن كانت سالبة... فتركيبها
من سالبة مشروطة عامة وموجبة مطلقة عامة».

ح. القضية العرفية الخاصة:

$$\Delta \square (\underline{\underline{\text{حاسر}}} \leftarrow \underline{\underline{\text{حاسر}}}) \underline{\underline{\text{حاسر}}} \leftarrow \underline{\underline{\text{حاسر}}}$$

$$\underline{\underline{\text{حاسر}}} \leftarrow \underline{\underline{\text{حاسر}}}$$

مثلا: بالفعل، كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتباً،
لا دائماً.

ط. القضية الوجودية اللازمة:

$$\Delta \square (\underline{\underline{\text{حاسر}}} \leftarrow \underline{\underline{\text{حاسر}}}) \underline{\underline{\text{حاسر}}} \leftarrow \underline{\underline{\text{حاسر}}}$$

$$\underline{\underline{\text{حاسر}}} \leftarrow \underline{\underline{\text{حاسر}}}$$

مثلا: بالفعل، كل انسان يضحك أحيانا.

ان اخصام الشيخ، مع انتقادهم له، يظنون بعيدين كل البعد عن مذهب ثاوفرسطوس؛ لأن الجهات الذي يتناولونها مأخوذة أحيانا بمعنى الجهات الشئبية de re اي التي تسند إلى الأمور الخارجية. فإذا أردنا أن نرى في قسم من الموجات عند العرب منطقاً قولياً de dicto أي منطقاً يسند الجهات إلى القول، وجب، حتى نراعي صحة الأقيسة أن نعدل في تفسير القضايا الموجهة. لهذا الغرض نقترح الارشادات التالية، بمثابة حل للمشكلة القائمة عند العرب وعند أرسطو كذلك، فالعلم الأول كان يضرر بشكل أو بآخر معنى كيميا للجهات غير المتعينة:

أ. ثمة التباس بين القضية 'دائماً: كل ب ج' التي تكتب رمزياً $\Delta T \rightarrow (حاس \rightarrow طاس)$ ، والقضية 'كل ب دائماً ج' التي تكتب $\Delta (ج \rightarrow حاس) \rightarrow طاس$ ، وذلك بسبب عدم وجود لغة دقيقة ومحددة بشكل قاطع.

ب. بما ان القضية $\Delta (حاس \rightarrow طاس)$ ، حيث 'حاس' و'طاس' عبارات كلية، تصح أيضاً بالنسبة للمستقبل، فهي متلازمة مع $\Delta T \rightarrow (حاس \rightarrow طاس)$ ، وبالتالي، حسب التفسير الكمي للجهات، مع $\Delta (حاس \rightarrow طاس)$

ج. بين القضايا الموصوفة بالضرورة والقضايا التي ليست كذلك، لا يقوم الاختلاف على ورود الجهة 'د' في الأولى وغيابها

١٠ راجع: أرسطو. التحليلات الأولى. ١. فصل ١٥.

في الثانية، وإنما على توزيع الأسوار الزمانية. فالقضية $\Delta \nabla (ج \rightarrow حاس) \rightarrow (ج \rightarrow طاس)$ والقضايا الأعم التي تستلزم هذه تسمى فقط 'ضرورية'، أما القضايا الأخص فلا تسمى كذلك، كالقضية $\Delta \Delta (ج \rightarrow حاس) \rightarrow طاس$ التي تعرف باسم 'المشروطة العامة' فحسب، كما مر معنا. لهذا تبدو أقيسة عديدة مناقضة لقاعدة الأخص، مثل القياس:

ضرورية مطلقة: $\Delta \Delta (ج \rightarrow حاس) \rightarrow (ج \rightarrow طاس)$

مشروطة عامة: $\Delta \Delta (ج \rightarrow حاس) \rightarrow (ج \rightarrow طاس)$

ضرورية مطلقة: $\Delta \nabla (ج \rightarrow حاس) \rightarrow (ج \rightarrow طاس)$

لأن النتيجة، بالمعنى الذي شرحناه، هي أعم من المقدمة الثانية.

٦. تكرار الجهات

في قسم المنطق من كتاب حكمة الاشراق، يقترح السهروردي: «رد القضايا كلها إلى الموجبة الضرورية» لأنه «لما كان الممكن امكانه ضرورياً، والمتنوع امتناعه ضرورياً، والواجب وجوبه أيضاً كذلك، فالأولى أن تجعل الجهات من الوجوب وتسميه اجزاء للمحمولات، حتى تصير القضية على

١٠١ قارن ب: المصدر نفسه. الفصل ٩.

جميع الأحوال ضرورية، كما تقول: كل إنسان بالضرورة هو ممكن أن يكون كاتباً أو يجب أن يكون حيواناً أو يمتنع أن يكون حجراً^١. وهو اقتراح يمكن إيجازه بالقاعدة:

ج ← هـ ج

حيث 'ج' ترمز إلى أية جهة. فإذا أخذنا بعين الاعتبار أن السهروردي كتب في المنطق بروح هجومية ضد المشائين اليونانيين والعرب، وبزعة نحو التبسيط وحذف كل ما هو غير محدد، فلا يبعد أن تكون قد قامت في هذا المجال نظريات أخرى أغنى وأعمق.

٧. الجهات الوجودية

«هي التي جهات القضايا في المنطق، لكن في قضايا مخصوصة محمولاتها وجود الشيء في نفسه. فإنه إذا اطلق المتكلمون الواجب والممكن والمرتفع، أرادوا بها الواجب الوجود والممكن الوجود والمرتفع الوجود^٢. أما الجهة 'بالفعل' أو 'بالوجود' فلا ترد إلا بصورة غير مباشرة عند تركيب 'الواجب الوجود' و'ممكن الوجود' و'مرتفع الوجود' مع العبارات 'بذاته' و'بغيره'. من الجهات الست الممكنة، يبحث العرب في خمس جهات أساسية، هي: الواجب بذاته والواجب بغيره والمرتفع

١. ص ٢٩.

٢. التهانوي، كشف، ص ١٤٤١، سطر ٢٢.

بذاته والمرتفع بغيره وأخيراً الممكن بذاته، ويستخدمونها في أغراض علم ما وراء الطبيعة. أما العلاقات المنطقية القائمة بينها فيمكن إجمالها في التصميم الآتي.

ممكن الوجود بذاته

مرتفع الوجود بغيره

واجب الوجود بغيره

واجب الوجود بذاته

يرتبط تعريف هذه الجهات بتعريف 'الواجب الوجود بذاته'، وهذه الجهة ترجع بدورها إلى اللزوم المنطقي، إذ يفهم بالموجود الواجب بذاته الموجود "الذي ذاته مقتضية لوجوده اقتضاء تاماً". أن المحاولات المشبوهة عند العرب وعند الغربيين من بعدهم لأن يبرروا وجود كائن لا متناه، بالانتقال من امكان وجوده إلى وجوبه، غير خفية على تاريخ علم اللاهيات. ولا شك أنها تنهات امام نقد كانط القوم.

٨. درجات الممكن

ان جهة 'الممكن'، إذا أخذت من حيث شمولها، فإنها ذات امتداد واسع غير متعين. لذلك كان بالقدر تقسيمها إما إلى أجزاء تصغر أكثر فأكثر إلى مالا نهاية له، وإما إلى ثلاث

١. المصدر نفسه، ص ١٤٤١، سطر ٢٧.

مراتب: مرتبة وسطى وطرفان. وإذا كان التقسيم الأول يؤدي إلى نظرية الاحتمالات Probabilités وهي نظرية لم يتوصل إليها القدماء، فالتقسيم الآخر الذي يتفق مع الاستعمال العادي للغة الطبيعية، كان شائعا لديهم.

يقوم السلم الذي استخدمه المناطق العرب على ثلاث درجات:

الممكن الأقل	ونرمز إليه بـ	◊
الممكن على التساوي	ونرمز إليه بـ	◊
الممكن الأكثر	ونرمز إليه بـ	◊

كل درجة من الدرجات الثلاث منفصلة تماما عن الأخرى؛ وبين الطرفين، تقوم على وجه التدقيق، علاقة تضاد؛ أي بالرموز:

◊ ← ◊ → ◊

لا ريب ان مثل هذا التصنيف بحسب الدرجات، ليس من ابداع العرب، فقد اقتبسوه عن أرسطو الذي قسم الممكن، في ما وراء الطبيعة^١ إلى: ἐπ' ὀλίγον و ἐπ' ἑλαττον و ἐπὶ τὸ πολὺ . لكن، لا يبدو أن المعلم الأول قد استخدم هذه المفاهيم، التي اتفق له ان مر عليها، لأغراض منطقية، كما فعل العرب.

نظرا إلى المدلول الكمي لهذه الجهات، من الواضح ان التفسير بالأسوار هو الذي يلائم تعريفها. لذلك، يجب ابدال السور البعضى، الذي استعملناه لتعريف الامكان بالمعنى العام، بثلاثة أسوار أكثر خصوصية. وبالتالي يمكن أن نضع ان:

◊ ◊ ◊ في أكثر المرات و: ◊ (و)

◊ ◊ ◊ في نصف المرات و: ◊ (و)

◊ ◊ ◊ في اقل المرات و: ◊ (و)

بهذه الاصطلاحات ترتفع القاعدة التي تمنع الاستنتاج من قضيتين جزئيتين، وبالتالي من مقدمتين ممكنتين؛ لأنه إذا صح انه: في أغلب المرات كل ب ج؛ فانا نستطيع ان نستنتج ان: أحيانا كل أ ج.

في الحقيقة لم يكن هدف ابن رشد من اللجوء إلى ترتيب الممكن على درجات^٢ سوى تبرير النتائج الناجمة عن مقدمات ممكنة أو وجودية وإزالة بعض الشبهات القائمة حول القياس الأرسطي. ومع ذلك، فالتفسير الذي يقترحه ابن رشد في المسائل هو أشد جزمًا من التفسير السابق ذكره. لأن تفسيره، بالإضافة إلى ما مر، يرتبط أساسا بفهمه للقضية الوجودية^٣. فهو، إذ

١. راجع: مسائل.

٢. المصدر نفسه، ص ٢٩.

يقصر هذه الجهة على القضية الكلية، يرتبها أيضا في ثلاث مراتب، وفقا لتحقيقها على امتداد الزمان اللامتناهي، في معظم الأحيان أو في نصف الأحيان أو في أقل الأحيان، ويضع التعريفات الآتية:

وجودية أكثرية \Leftarrow في أكثر المرات: كل ب ج

وجودية متوسطة \Leftarrow في نصف المرات: كل ب ج

وجودية أقلية \Leftarrow في أقل المرات: كل ب ج

وهن ثم يسند إلى الممكن، الذي يأخذه بالمفهوم الضيق للممكن بالقوة البحتة أي الذي هو بالفعل غير متحقق، تفسيرا مضادا لتفسير القضية الوجودية، على الشكل الآتي:

◈ ب ج \Leftarrow في أكثر المرات: بعض ب ليس ج

◈ ب ج \Leftarrow في نصف المرات: بعض ب ليس ج

◈ ب ج \Leftarrow في أقل المرات: بعض ب ليس ج

هذا التفسير القليل الجدوى ليس هو الوحيد الذي يعرضه الشارح في كتبه. ففي نص المسائل المبهم، يُلمح إلى تفسير آخر غير زماني لأصناف الممكن الثلاثة. فبعد أن يقارن مراتب القضية الوجودية الثلاث بمراتب القضية الممكنة، ينبه إلى أن « هذه الفصول الثلاثة عرضت للممكنة من قبل الموضوع، أعني

الحمل الأكثرى والأقلي والمساوي، وعرضت للوجودية من قبل الزمان» وبوجه أدق، يريد ابن رشد أن يقول أن:

◈ ب ج \Leftarrow أكثر ال ب هـ ج

◈ ب ج \Leftarrow نصف ال ب هـ ج

◈ ب ج \Leftarrow أقل ال ب هـ ج

لا شك أن ابن رشد، بمحاولاته هذه، لم يساهم فقط في توضيح مشكلة الجهات عند أرسطو، بل كان كذلك أول من مهد الطريق لاقامة منطق الأسوار العددية.

الفصل السادس

نظرية النسب أو نظرية المجموعات

ان محاولة العالم الرياضي الافرنسي جرجون Gergonne ان يبنى لغة اصطناعية، تعبر فيها كل قضية عن نسبة واحدة فقط من النسب الخمس القائمة بين حديها، وبالتالي لأن يؤسس « منطقا عقليا مغايرا للمنطق الجاري في اللغات الطبيعية »، قد سبقه اليها المناطق العرب منذ القرن الثالث عشر.

خلافا للمفهوم الأرسطي الذي يستوحي من تحليل اللغة الطبيعية، ينطلق النسق الذي ابتكره العرب، تحت اسم نظرية النسب، من الحدس الهندسي، ويضع تصنيفا للعلاقات القائمة بين الحدود، مختلفا تماما عن التصنيف المعروف. فكما انه بالاضافة الى اي شكلين واقعين على السطح توجد اربعة احتمالات، لأنه

أما ان يتطابق الشكلان تماما، او يقع الواحد خارج الآخر، او يتداخلان، او يكون احدهما ضمن الثاني، كذلك يضع منطقة العرب اربعة انواع من النسب بين الكليات وهي: المساواة، والتباين الكلي، والعموم والخصوص المطلق، والعموم والخصوص من وجه. ولا ريب ان اطلاق اسم 'النسب' ذاته على نسقين متشابهين في الرياضيات والمنطق، واتفاق النسب عددا ومضمونا في كل من العلمين، يشير ان تأثير الأول على الثاني في هذا المجال^١.

كانت نظرية النسب، في أول نشأتها مع الأرموي والقزويني، تقتصر على دراسة العلاقات القائمة بين ماصدق الكليات، وعلى تقرير القواعد العامة المترتبة على هذه العلاقات. فللمؤلفين المذكورين يعود الفضل الى وضع اسس ما يسمى بالنظرية الأولية للمجموعات *la théorie naïve des classes*، لكن شراحهم، امام الصعوبات الناجمة عن تعيين ماصدق المجموعات التي تختلف مدة اسنادها الى الأفراد المندرجة تحتها، توصلوا الى بناء نسق من النسب الزمانية اكثر توافقا مع مجموعات الموجودات الخارجية.

ودفع هذا النجاح الذي احرزته نظرية النسب، المناطقة المتأخرين لأن يطبقوها ايضا على العلاقات بين مفاهيم الحدود. بل، واكثر من ذلك، فان المصطلحات المستحدثة التي رافقت النظرية، اخذت تنافس تعابير المنطق اليوناني وتحمل محله في مجال القضايا، بحيث انها شكلت لغة جديدة تتجاوز، بتحررها

١. انظر: التهانوي، كتاب اصطلاحات الفنون، ص ١٣٦٢.

من اغاظ اللغات الطبيعية، النسق اليوناني دقة وشمولا. سوف نتابع في هذا البحث تطور هذه النظرية على مختلف اشكالها.

١. منطق المجموعات المطلقة

انطلق مؤسسو نظرية النسب من اعتبار ماصدق الكليات، اي من اعتبار الأفراد المندرجة تحت الكليات، ولذلك كان غرضهم الأولي بناء منطق للمجموعات. وقد وجدوا، نقلا عن النسب القائمة بين الخطوط، ان «النسب بين الكليين منحصرة في اربعة: التساوي، والعموم والخصوص المطلق، والعموم والخصوص من وجه، والتباين الكلي»^١. لتعريف معنى كل من هذه النسب الخمس يتبع المنطق العربي طريقتين: فاما ان يعين الأفراد التي تشتمل عليها الكليات واما ان يرجع النسب بين الكليات الى مركبات من قضايا محلية، تماما كما تفعل نظرية المجموعات المعاصرة.

الك تعريفات هذه النسب وتصويرها بالتمثيل الشكلي المتعارف:

١. المساواة: «الكليان متساويان ان صدق كل واحد منهما على كل ما يصدق عليه الآخر، كالانسان والناطق»^٢.

١. النحتاني، شرح الشمسية، جلد ١، ص ٢٩٤.

٢. القزويني، الشمسية، ص ٦.

ومرجعه « الى سالتين كليتين من الطرفين، كقولنا لا شيء مما هو انسان فهو فرس، ولا شيء مما هو فرس فهو انسان ».

ب ا ج \Leftarrow كل ب ليس ج و كل ج ليس ب.

وبالرموز:

ب ا ج \Leftarrow Δ (ب) (س) \Leftarrow (ج) (س).

٣. القسم الثالث من النسب يضم بالفعل، كما اشار الشراح

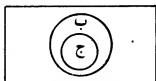
الى ذلك، نسبتين، وقد رتبنا معا لان كلا منهما عكس الأخرى،

وهاتان النسبتان هما: العموم المطلق ونرمز اليه ب 'ج'،

والخصوص المطلق ونرمزه ب 'د'. فيبين الكلين عموم وخصوص

مطلق ان صدق احدهما على كل ما يصدق عليه الآخر من غير

عكس كالحیوان والانسان^١. وعليه يكون تمثيلها هكذا:



العموم المطلق: ب \subset ج

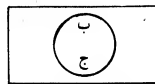
الخصوص المطلق: ب \supset ج

مثل: انسان \supset حيوان

وتعريفها هو الآتي: « موجبة كلية من احد الطرفين وسالبة

١. التختاني. شرح الشمية. مجلد ١، ص ٢٩٧.

٢. القزويني. الشمية، ص ٦.



مساواة: ب = ج

مثل: انسان = ناطق

« فمرجع التساوي الى موجبتين كليتين: كقولنا كل ما هو

انسان فهو ناطق وكل ما هو ناطق فهو انسان »^١. وبوجه عام:

ب = ج \Leftarrow كل ب ج و كل ج ب

أي باللغة الرمزية:

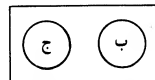
ب = ج \Leftarrow Δ (ب) (س) \leftrightarrow (ج) (س)

٢. التباين الكلي: « الكلين متباينان كلياً، ان لم يصدق

شيء منها على شيء مما يصدق عليه الآخر، كالانسان

والفرس^٢. فاذا ما رمزنا الى التباين الكلي ب (ا) يكون

تمثيله:



التباين الكلي: ب ا ج

مثل: انسان ا فرس

١. التختاني: شرح الشمية. مجلد ١، ص ٢٩٧.

٢. القزويني. الشمية. ص ٦.

1A.

التأدية الرمزية الموافقة لما اصطلحنا عليه:

ق ١: «نقيضا المتساويين متساويان، والا لصدق احدهما على ما كذب عليه الآخر، فيصدق احد المتساويين على ما كذب عليه الآخر وهو محال».

$$ب = ج \leftrightarrow ب = ج$$

ق ٢: «النسبة بين عين احد المتساويين ونقيض الآخر التباين الكلي»^١.

$$ب = ج \leftarrow ب \neq ج$$

$$ب = ج \leftarrow ب \neq ج$$

ق ٣: «مساوي المساوي مساو»^٢.

$$ب = ج \wedge ج = د \leftarrow ب = د$$

ق ٤: «نقيضا المتباينين متباينان تباينا جزئيا، لأنها ان لم يصدقا معا اصلا على شيء كاللاوجود واللاعدم كان بينهما تباين

١ الصفحة ذاتها.

٢ التهانوي، كشف، ص ١٢٦٤.

٣ استمرنا هذا القانون من منطق المساواة لآين سينا. انظر على سبيل المثال: الاشارات والتبهيئات، ص ٣٦٥.

كلي، وان صدقا معا كالانسان والافرس كان بينهما تباين جزئي، ضرورة صدق احد المتباينين مع نقيض الآخر فقط، فالتباين الجزئي لازم جزما».

$$ب \neq ج \leftarrow ب \neq ج$$

ق ٥: «احد المتباينين اخص من نقيض الآخر مطلقا»^٣ (او مساو له).

$$ب \neq ج \leftarrow ب \neq ج$$

$$ب \neq ج \leftarrow ب \neq ج$$

ق ٦: «نقيض الاعم من شيء مطلقا اخص من نقيض الاخص مطلقا، لصدق نقيض الاخص على كل ما يصدق عليه نقيض الاعم من غير عكس».

$$ب \neq ج \leftarrow ب \neq ج$$

ق ٧: «النسبة بين نقيض الاعم وعين الاخص مطلقا هي التباين الكلي»^٤.

١ القزويني، الشفعية، ص ٦.

٢ التهانوي، كشف، ص ١٢٦٤.

٣ هذه الاضافة الضرورية موجودة فقط عند بعض المتأخرين. انظر: ابن

سعيد، حاشية على شرح الحلي، ص ٨٩.

٤ القزويني، الشفعية، ص ٦.

٥ التهانوي، كشف، ص ١٢٦٤.

ق ٨: «النسبة بين عين الاعم وتقيض الاخص هي العموم من وجه»^{٢٥}.

ق ٩: «بين تقيضي الاعم والاخص من وجه تبين جزئي».

ق ١٠: «الاعم من وجه... اما ان يكون اعم مطلقا من تقيض الثاني، كالحيوار بالنسبة الى تقيض الانسان، أو أعم من وجه، كالحيوان بالنسبة الى تقيض الابيض»^{٢٦}.

ان هذه القوانين التي اتينا على سردها، أخضعت فيها بعد عند شراح القزويني والارموي، الى عملية نقد، وتعددت بالتالي المحاولات للبرهنة عليها.

٢. الأمور الشاملة ونقائضها

أو المجموعة الكلية والمجموعة الفارغة

إذا كانت نظرية النسب، كما أنشأها الأرموي أو القزويني،

تتضمن كل الكليات دون استثناء، فان التطور الذي عرقته النظرية على يد القزويني نفسه وعلى يد الشراح، ادى بهم الى الوقوع في مشكلة المجموعة الكلية وتقييمها: المجموعة الفارغة. فقد بدا لهم ان بعض الكليات لا يمكن ادراجها تحت احد النسب الخمس، اما لأنها لا تستوفي التعريفات الموضوعية أو لأنها لا تخضع للقوانين التي تخص نقائضها. لذلك اضطر التحتاني، بعد ان ارجع النسب التي يمكن ان تقوم بين الكليات الى الأربع الأنفة الذكر، ان يضيف هذه الملاحظة:

«وفي هذا الحصر اشكال وهو ان تقيضي الامكان العام والشيئية لا شك في كونها مفهومين وليس متباينين والا لكان بين عينيهما مباينة جزئية، ولا متساويين لأنها لا يصدقان على شيء أصلا، ولا بينهما عموم مطلق لان عين العام يمكن ان يصدق مع تقيض الخاص ولا يمكن صدق تقيض احدها على عين الآخر، ولا من وجه لاستدعائه صدق كل واحد منها مع تقيض الآخر»^{٢٧}.

فالكليات المشار اليها في هذا المجال بالالفاظ 'شيئية، يمكن عام... الخ' هي الكليات ذات اكبر ماصدق مطلقا، اي الكليات التي تضم اكبر عدد من الافراد، ومن هنا تسميتها بالأمور الشاملة^{٢٨}. وهي بالتالي تترادف ما يسمى بلغة المجموعات

٢٥ شرح المطالع، ص ٤٩.

٢٦ المصدر نفسه، ص ٥٠ - ٥٣.

المعاصرة 'المجموعة الكلية او الشاملة' *L'ensemble Universel* .
 ونقائضها ترادف 'المجموعة الفارغة' *L'ensemble Vide* .
 فالوقوع على هذين النوعين من المجموعات في نظرية النسب، ادت
 المناطق العرب الى أحكام، اعتبرت من اشكالات العقل،
 ووضعت، ان لم يكن نظرية النسب بأكملها، على الأقل القوانين
 العائدة الى نقائض الكليات، موضع شك، فلكي يدحض الشراح
 القانون:

ق ٦: ب د ج ← ج د ب

استعانوا بالدليل الآتي المنسوب الى القزويني، وهو انه:

«لو كان نقيض الاعم اخص من نقيض الاخص لزم اجتماع
 النقيضين. وبطلان اللازم يدل على بطلان الملزوم. اما الملازمة،
 فلان الممكن الخاص اخص من الممكن العام، فلو كان نقيض
 الاعم اخص، لزم صدق قولنا كل ما ليس بممكن بالامكان العام
 ليس بممكن بالامكان الخاص. ومعنا قضية صادقة وهي قولنا كل
 ما ليس بممكن بالامكان الخاص فهو ممكن بالامكان العام، لان
 كل ما ليس بممكن بالامكان الخاص فهو اما واجب او ممتنع،
 وكل واحد منها ممكن بالامكان العام. فنقول:

كبل ما ليس بممكن بالامكان العام فهو ليس بممكن بالامكان
 الخاص.
 وكل ما ليس بممكن بالامكان الخاص فهو ممكن بالامكان
 العام.

ينتج: كل ما ليس بممكن بالامكان العام فهو ممكن
 بالامكان العام، وانه اجتماع النقيضين».

ان استعمال لفظة 'ممكن عام' بشكل واسع جدا يتضمن حتى
 اللاممكن، لا يضير هنا الغاية المقصودة من هذا الدليل، وهي
 الوصول الى شبه اشكالات. لكن امثال هذه الأحكام، التي
 ترجع كلها الى وجود المجموعة الفارغة ضمن كل مجموعة،
 وبالاحرى ضمن تميمها اي المجموعة الكلية، ليست متناقضة الا
 في الظاهر. وذلك يعود الى ان تأديتها في اللغة العربية بـ:

الاشيء هو شيء.

اللاممكن بالامكان العام هو ممكن بالامكان العام.

تحفي الوجه الماصدقي المتفق عليه، فتظهر هذه الأحكام وكأنها
 اجتماع النقيضين.

امام هذه الاشكالات، اختلفت المواقف. فمنهم من كابر
 على العقل، على حد تعبير الأخصام. واجاز اجتماع النقيضين،
 ومنهم من رفض الأخذ ببعض القوانين، وخاصة بالقانون:

ق ٦: ب د ج ← ج د ب.

وبالفعل، عند الأخذ بالمجموعة الكلية، فالقانون المذكور لا يمكن
 البرهنة عليه في المنطق العربي، لأن دليل الحلف لا يستقيم فيه.
 ومرد ذلك الى التمييز ما بين القضية السالبة والقضية المعدولة

١. التحفاني. شرح المطالع، ص ٥٢

المحمول، وهو تمييز قائم في الأصل على تركيب اللغة العربية ذاتها.
ففي هذه اللغة، كما تواضع النحاة والفلاسفة:

ب هو لا ج.

اخص من قولنا:

ب ليس هو ج.

فالأول حتى يصدق، يقتضي وجود افراد تصدق عليها ب، اي
يقتضي ان يكون ماصدق ب مجموعة غير فارغة، بينما الثاني يجيز
الصدق في حال عدم وجود اي فرد يتصف ب ب. ومجمل القول،
انه، اذا اختصرنا 'هو' ب 'ب' و 'لا ج' ب 'ج' و 'ليس' ب 'س'،
يصح القانون الآتي:

ب . ج ← ب . ج .

بينما العكس، الذي يبنى عليه برهان الخلف، اعني:

← (ب . ج) ← ب . ج

لا يصح بوجه عام.

اما الجرجاني، فمع انه تبنى هذا التمييز والدليل القائم عليه، الا
انه حاول ان ينقذ النظرية بمحصرها بالكليات التي لا تتضمن
الأمر الشاملة او نقائضها، وحجته في ذلك انه:

«ليس لنا زيادة غرض في معرفة احوال نقائض الأمور
العامة. اذ ليس في العلوم الحكمية قضية موضوعها او محمولها
نقيض الأمور الشاملة. وهذا الفن آلة لتلك العلوم، فلا بأس

باخراجها عن قواعده، بل اعتبارها بوجوب اختلالا في حصر
النسب... واصلاح هذا الاختلال بوجوب تكلفات بعيدة».

لكن هذه التكلفات، التي تحاول عبثا ان تجد حلا، بفرضها
تعديلات على معنى الماصدق، تصر على الاحتفاظ بكل
القوانين، على حساب بنية القضية. وبالفعل، فان إيجاد قضية
ذات موضوع ومحمول مسلوين مقابل قضية موضوعها ومحمولها
معدولان، لا يمكن تسويغه الا برد القضية الحملية:

كل ما ليس ب ليس ج

الى القضية الشرطية:

لكل س: اذا س ليس ب ف س ليس ج.

وهو رد بعيد كل البعد عن المفهوم الأرسطي.

٣. المجموعات الزمانية

ان النسب، كما اتينا على تعريفها، تصلح لكل مجالات
العلوم، ذهنية كانت ام غير ذهنية، شأنها في ذلك شأن نظرية
المجموعات. ولكن هذه التعريفات العامة لا تلي مطالب المعرفة
التي تتناول تفاصيل موجودات هذا العالم؛ اذ هذه الموجودات،
لكونها في الزمان، قد تتعاقب عليها حتى الازداد. فكثيرا ما
تجتمع في فرد من هذه الأفراد، الحرارة والبرودة، والسواد
والبياض، وصفات اخرى متناقضة، لكن في ازمنا مختلفة. فعدم

١. الجرجاني. حاشية على شرح الشمية. مجلد ١، ص ٣٠٣ - ٣٠٤.

الآخذ بالزمان في تحديد النسب قد يقع في الحيرة والالتباس. لنقارن مع فلاسفة العرب بين الكلين الآتين: المستيقظ والنائم، ولنبحث في النسبة الواقعة بينهما. فمن حيث المفهوم لا شك أن:

المستيقظ هو اللانائم

والنائم هو اللامستيقظ.

أما من حيث الماصدق فمجموعة افراد المستيقظين هي مجموعة افراد النائمين بالتساوي، لأن كل افراد الحيوان يصدق عليهم الاستيقاظ وكذلك يصدق عليهم النوم، ولكن بالطبع في أزمنة مختلفة. انطلاقاً من هذه الاعتبارات، قد أضاف المتأخرون من الباحثين، الأسوار الزمانية على تعريفات النسب، وأشاروا اليها بلفظي (دائماً وأحياناً) مقابل أسوار الموضوعات (كل وبعض)، وحددوا المساواة بين مجموعات من الموجودات الزمانية، بالتعريف الأخس على النحو الآتي:

١. «مرجع المساواة موجبتان كليتان مطلقتان عامتان»

وهذا يعني بالتفصيل عندهم:

ب = ج = كل ما هو ب أحياناً فهو ج أحياناً، وكل ما هو ج أحياناً فهو ب أحياناً.

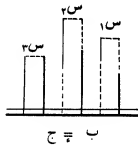
حيث الهزمة تحت رمز المساواة تشير الى ان هذه النسبة هي مساواة آتية، اعني زمانية. وباللغة الرمزية، اذا ما اشرنا الى

١. المرجاني. حاشية على شرح المطالع. ص ١٢٣.

زمان فرد ما سـ بـ (سـ)، وإلى أن من هذا الزمان بـ (بـ)، وإلى كونه عنصرًا من بـ «و» نستطيع تأدية المعرف السابق هكذا:

$$\wedge (سـ) بـ (سـ) \leftrightarrow \vee (جـ) (سـ)$$

أما تمثيله فيمكن اظهاره على هذا الشكل:



في هذا الرسم، يشير ارتفاع الأعمدة القائمة الى زمان كل فرد سـ، سـ، سـ، الخ... والخط الغليظ الصاعد من الجانب الأيمن لكل عمود يدل على مدة عروض الصفة الموافقة للمجموعة بـ، والخط الدقيق النازل من الجانب الأيسر على مدة عروض الصفة الموافقة للمجموعة جـ. أما سـ، فيشير الى الحالة الأدنى التي يحتملها تعريف النسبة.

٢. استناداً الى تعريف المساواة، وضعوا للتيابن الكلي تعريفاً مخالفاً تماماً له، فصار «مرجع التيابن سالتين كليتين دائماًتين» أي:

١. الصفحة نفسها

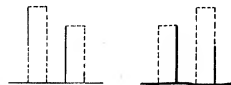
ب ! ج ك كل ما هو ب احيانا فهو دائما لا ج، وكل ما هو ج احيانا فهو دائما لا ب.

وبالرموز:

$$ب ! ج ك \Delta (\frac{1}{2} ج (س) \leftarrow T_{200} ج (س))$$

$$(\frac{1}{2} ج (س) \leftarrow T_{200} ج (س)) \Delta \wedge (\frac{1}{2} ج (س) \leftarrow T_{200} ج (س))$$

وتمثيله بالخطوط هو:



ب ! ج
الكاتب ! الصاهل

أما النسبتان الباقيتان فهما:

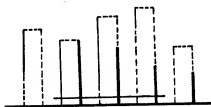
٠٣. العموم المطلق، ومرجهه الى «موجبة كلية مطلقة عامة وسالبة جزئية دائمة».

ب ! ج ك كل ما هو ب احيانا فهو ج احيانا، وبعض ما هو ب احيانا هو لا ج دائما.

الصفحة نفسها

$$ب ! ج ك \Delta (\frac{1}{2} ج (س) \leftarrow T_{200} ج (س))$$

$$\wedge (\frac{1}{2} ج (س) \leftarrow T_{200} ج (س)) \Delta \wedge (\frac{1}{2} ج (س) \leftarrow T_{200} ج (س))$$



ب ! ج
ج ! ج

كاتب ج متحرك الأصابع

٠٤. العموم من وجه، ومرجهه الى «موجبة جزئية مطلقة عامة وسالبتان جزئيتان دائمتان».

ب ! ج ك بعض ما هو احيانا ب فهو احيانا ج، وبعض ما هو احيانا ب فهو دائما لا ج، وبعض ما هو احيانا ج فهو دائما لا ب.

$$ب ! ج ك \Delta (\frac{1}{2} ج (س) \leftarrow T_{200} ج (س))$$

$$\wedge (\frac{1}{2} ج (س) \leftarrow T_{200} ج (س)) \Delta \wedge (\frac{1}{2} ج (س) \leftarrow T_{200} ج (س))$$

$$\wedge (\frac{1}{2} ج (س) \leftarrow T_{200} ج (س)) \Delta \wedge (\frac{1}{2} ج (س) \leftarrow T_{200} ج (س))$$

الصفحة نفسها

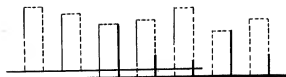
لكن هذه المحاولة لم تتجاوز مرحلة التعليق النقدي، وبقي النسق الأول يسود المنطق العربي.

لا شك ان تطبيق نظرية النسب الزمانية لا يجري دون عوائق، والعوائق تكمن في مفردات اللغة وتصنيفها، اذ كل لغة تقطع العالم بألفاظها، وباختلاف اللغات تتعدد العوامل. لننعم النظر في هذا القول:

بعض ما هو دائما أبيض، فداثما درجة حرارته تحت الصفر. انه لا ريب صادق على الثلج. لكن لنفترض الان لغة لا تحتوي في قاموسها على لفظة 'ثلج'، بل تكتفي باطلاق لفظة 'ماء' على شتى الحالات الحرارية التي يمر فيها هذا السائل. فالقول السابق يصح كاذبا، اذ عندها يصدق فقط قولنا:

بعض ما هو احيانا ابيض، فاحيانا درجة حرارته تحت الصفر.

من هذا المثل، يتضح ارتباط الاحكام التي تدخل عليها الأسوار الزمانية، بالمفردات التي في متناول اللغة. ولكن مفردات اللغة الطبيعية لم تنشأ عن تصنيف زمني- مكاني مسبق لأموال العالم الخارجي، لأن هذه المرحلة متأخرة في تاريخ الفكر الانساني، بل اللغة في البدء انعكاس لما أريد تسميته بالوجود الحضورى للعالم. فلا بد اذن من وضع لغة خاصة محصورة بعلم ما، او وضع معايير للألفاظ ترتكز على أسس



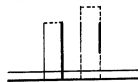
ب. ج. د.

حيوان أبيض

(شارب القهوة أ. المدخن)

ان هذا النسق من النسب، الذي ينطلق من تعريف عام جدا للمساواة، لا يحافظ على كل القوانين المبرهن عليها في النسق السابق. فهكذا مثلاً، « يظل قانون التباين الكلي بين احد المتساويين ونقيض الآخر، وكذلك قانون التباين الكلي بين الأخص مطلقاً ونقيض الآخر » كما يشير الى ذلك الپنجيوني^١. بالطبع لا يعدم وجود مناطقة رفضوا التعريف المذكور للمساواة، واستعاضوا عنه بتعريف اكثر حصرًا، يفترض المعية الزمانية بين الكليات على النحو الآتي:

ب. ج. د. (ب. س.) ج. د. (ب. س.)



١. حاشية على البرهان، ص ٥٣.

فلسفية. صحيح ان النسبة الفلسفية الزمانية في حكمنا مثلا ان:

كهل \supset شاب.

يزيل الالتباس او الخلو من المعنى الموجود في مجرد زعمنا:

كهل \supset شاب.

ولكن لا يكون ذلك الا عند اعتداد لفظة 'انسان' مرجعا لسائر الألفاظ المتعددة التي تقسم زمان كل انسان الى فترات مختلفة متداخلة او متخارجة مثل (طفل) - (مراهق) - شاب... الخ.

في الفلسفة العربية انبثقت النسب الزمانية عن تصنيف للألفاظ مساوق لتصنيف للمعاني. وهذا التصنيف يجعل الألفاظ الذاتية مرجعا اخيرا للعرضية منها، مفارقة كانت ام غير مفارقة. اما تطبيق النسب الزمانية، اذا ما اكتملت في نسق اكيومي عام، على العلوم الطبيعية التي تحتاج الى التصوير الزماني كالفيزياء والبيولوجيا الخ... فمرهون ببنية العلم نفسه.

٤. النسب بحسب المفهوم

«واعلم ان بين المفهومين، مفردين كانا او مركبين او مختلفين، نسبا اخرى، بحسب تجويز العقل، بمجرد النظر الى ذاتها مع قطع النظر عن الخارج عنها»^١.

١. الكليني. البرهان. ص ٦٦ - ٦٧.

لتجنب اي التباس حاصل عن عمومية النسب بحسب الماصدق، اضطر المتأطفة المتأخرون ان يدخلوا الى جانب هذه النسب، تعريفات جديدة خاصة بالنسب بحسب المفهوم. ومن اجل تحقيق هذا الغرض امدتهم نظرية الدلالة بالعدة اللازمة. فان «تصادق المفهومين، بحسب ذلك التجويز، كليا من الجانبين، فمتساويان، كالحذ التام مع المحدود، او من احد الجانبين فقط، فأعم وأخص مطلقا، كالحذ الناقص مع المحدود. وان تافرقا كليا من الجانبين فمتباينان كليا، كالمتناقضين نحو الانسان والانسان، والا فأعم وأخص من وجه، كالانسان مع الضاحك او مع الماشي»^١.

انطلاقا من هذا النص والشروحات المتعلقة به، نستطيع ان نؤدي رمزيا النسب بحسب المفهوم، والتي نخصها بالعلامة (إف)، على النحو الآتي، حيث $\Leftarrow \Leftarrow \Leftarrow$ ترمز على التوالي الى الرسم الناقص والحذ الناقص والحذ التام.

ب \Leftarrow ج \Leftarrow ب: ج

ب \Leftarrow ج \Leftarrow ب: ج وليس (ب: ج)

ب \Leftarrow ج \Leftarrow ب: ج

ب \Leftarrow ج \Leftarrow ب: ج وليس (ب: ج) وليس (ج: ب)

٥. النسب بين القضايا

ان نظرية النسب بنيت في الأصل لتعيين العلاقات بين

١. المصدر نفسه. ص ٦٧ - ٦٨.

الحدود، لكن بسبب البساطة والوضوح اللذين تميزت بهما، عمت
فيها بعداً على القضايا، فوجدت في ذلك مجالا واسعا للتطبيق،
نظرا لكثرة انواع القضايا المطلوب ان يقارن ما بينها، وهي
القضايا الحقيقية، والذهنية، والبسيطة، والمركبة، والزمانية،
والموجزة... الخ. وأتاحت بالتالي اقامة جداول للنسب.

لتعيين النسب الأكثر عمومية والقائمة بين القضايا، فان
التعريفات الماصدية التي تستند الى القيم الصديقة، مثل
التعريفات الموضوعية في المنطق الحديث، لم تبد لمنطقة العرب
وافية بالغرض، والا لأصبحت من جهة «كل القضايا الصادقة
متساوية»^١ مهما كانت متباعدة زمانيا، مثل طوفان نوح وقيامه
محمد، ولا انحصرت من جهة اخرى «النسب بين القضايا
بالمساواة والتباين الكلي فقط». فلكي لا يقع المنطقة العرب في
هذه الاشكالات، ادخلوا الى جانب القيم الصديقة، مفهوما
جديدا اطلقوا عليه اسم 'تحقق المضمون'. فأتاح لهم هذا
المفهوم، لكونه متعلقا بالاوقات والاوضاع، التوسير الزماني
للقضايا على طريقة مشابهة لتوسير الموضوعات في الحدود. وعلى
كل حال، فالتحويلات التي تخضع لها اللغات الطبيعية، سهلت
عليهم عملية نقل النسب من مجال الحدود الى مجال القضايا.
فهكذا مثلا، يعود تعيين النسبة القائمة بين القضيتين (تطلع
الشمس) و (يصبح الديك) الى تعيين النسبة القائمة بين (تطلع

الشمس) و (صياح الديك). هذا ما يعبر عنه بشكل صريح
نص الكلنوي الآتي:

«وقد تعتبر تلك النسب، بحسب الصدق والتحقيق، باعتبار
الزمان والاوضاع الممكنة الاجتماع معه لا باعتبار الافراد، بان
يقال: المفهومان، ان كان بينهما اتصال كلي من الجانبين بان
يتحقق كل منهما مع الآخر، في جميع الازمان والاوضاع الممكنة
الاجتماع معه، فمتساويان، كطلوع الشمس ووجود النهار، او من
احد الجانبين فقط، فأعم وأخص، كاضاءة المسجد وطلوع
الشمس، وان كان بينهما افتراق كلي من الجانبين بان لا يتحقق
شيء منهما مع الآخر شيء من الأزمان والاوضاع منها متباينان
كلها، كطلوع الشمس ووجود الليل، والا فأعم وأخص من وجه،
كطلوع الشمس وهبوب الريح»^٢.

نستخلص من كل ذلك ان النسب القائمة بين القضايا تتقبل
تعريفات مساوقة للتعريفات الموضوعية للحدود، مع الفارق انه
بدل الأسوار العادية تحل الأسوار الزمانية.

اذا ما خصصنا هذه النسب بالحرف (ض) ورمزنا الى
القضايا بالاحرف اليونانية Φ Ψ X فهذه النسب تؤدي على
هذا النحو:

$$\Psi \leq \Phi \wedge (\Psi \leftrightarrow \Phi)$$

١. الكلنوي. البرهان. ص ٥٩ - ٦١

٢. حاشية على البرهان. ص ٦٢.

$$(\phi \rightarrow \lambda, \psi) \vee \wedge (\psi \leftarrow \phi) \wedge \leq \psi \supset \phi$$

$$(\psi \rightarrow \leftarrow \phi) \wedge \leq \psi \supset \phi$$

$$(\psi \wedge \phi \rightarrow) \vee \wedge (\psi \rightarrow \wedge, \phi) \vee \wedge (\psi \wedge \phi) \vee \supset \psi \supset \phi$$

من الواضح انه، بهذه التعريفات، تبقى جميع القوانين المقررة للمجموعات المطلقة، صحيحة كذلك للنسب القائمة بين القضايا.

الخاتمة

على ضوء هذه الأبحاث، يكتسب المنطق العربي أهمية أكبر بكثير من تلك التي أعطيت له حتى الآن. فحصر دوره بنقل التراث الهليني حجب رؤية اي شيء فيه سوى ما يفسر التواصل التاريخي، دون استشراف أي تجديد أو سبق. كما ان النفوذ الذي أسبغه التقليد على كبار الفلاسفة العرب، وبخاصة الفارابي وابن سينا والغزالي وابن رشد، منع المؤرخين من ان يتجاوزوا هؤلاء ويولوا اهتمامهم لمصنفات المؤلفين الآخرين، الذين، وإن كانوا من المنزلة الثانية في الفلسفة، فهم يبدون معلمين كبارا في المنطق.

من جهة ثانية، لا يمكن انكار الضخامة التي تميز بها تأثير المنطق اليوناني. فإن نظريات المدرسة المشائية لم تساهم وحدها في بناء المنطق العربي، بل كان للمدرسة الميغارية الرواقية فضل أيضاً، اعترف العرب بذلك أم لم يعترفوا. وكذلك لا يبعد

ان تكون بعض الكتابات والتعاليم اليونانية، التي نجهلها، قد تسربت إلى المسلمين عبر مدرسة الاسكندرية والثقافة المنتشرة آنذاك. ومن جهة أخرى، لا شك ان الاسكلايين، الذين كانوا على اطلاع واسع على الثقافة الاسلامية قد اقتبسوا كثيرا من النظريات عن العرب. ومع ذلك يتجاوز المنطق العربي، من عدة نواح، المنطق الذي كان قبله والمنطق الذي تلاه مباشرة. فاستقصاء الموجات الزمانية، وتأسيس نظرية المجموعات، وبناء قياس العلاقات، والتمثيل الخطي، وغيرها من البحوث تسبق ابتكارات العصرين الكلاسيكي والحديث في هذه الموضوعات. وهكذا يبدو المنطق العربي مرحلة من الفكر مستقلة وخالقة، ليس بما ورثه عنه الغرب فحسب، بل على الأخص باكتشافاته التي لم تعرف النقل.

بالطبع، ليست معظم انجازاته الأصلية إلا في حالة اضمار، فهي تشكل قطعاً مبعثرة ضائعة في أكوام المصنفات المنطقية، وكان لا بد من ان نستخلص التبر من التراب حتى نقدّر إشراقها ومتانتها. كما ان قدماء منطقة العرب لم يوعوا، الا فيا ندر، حقيقة انهم ابدعوا شيئاً جديداً كل الجدة، ويتميزون به عن أسلافهم. وذلك لأن تطور النظرية كان بطيئاً جداً، بحيث ان طريقة عرضهم لها توحى أنهم كانوا يتوسعون بمفاهيم نشأت عند قدماء اليونان.

مع ذلك، فإن موقف العرب هذا من انجازاتهم لا يمكنه ان

يضع صحة تفسيرنا موضع شك. فإذا كان بعض المفكرين المعاصرين يزعمون من زمن غير بعيد، ان معطيات المنطق الرياضي لم تضف شيئاً جوهرياً على المنطق القديم، فهل ننتظر موقفاً أكثر جرأة من قدماء العرب حيال تجديداتهم الجزئية؟ أما بشأن صياغتنا الرمزية، فلا نستطيع ان ننكر ان كل إعادة تفسير للماضي تحمل المجازفة. فالأضواء التي تلقيناها التصورات الحديثة على النظريات القديمة، مع توضيحها، تغير رؤيتها في الوقت ذاته. ذلك ان فهم هذه النظريات يختلف باختلاف العدة الفكرية التي نواجهها بها. ولا يبعد أن نكتشف أموراً، لم ترد في ذهن المؤلفين أنفسهم أبداً. إنما يبقى بوجه اجمالي، وخاصة في مجال المعرفة الأكثر تجريداً، ان مفاهيم القدماء هي قريبة جداً من تفسيرات المحدثين.

وأخيراً، إن صح ان المنطق العربي، ككل منطق قديم، لم يستطع ان يتحرر مما يسميه بت Beth^١ 'مطالب الواقعية والوضوح' وبالتالي أن يبلغ مرحلة الصورية المجردة البحتة التي تعرفها الانساق الحديثة، فالنمو المبكر لكثير من فروع المنطق في الفكر العربي يدعو إلى إزالة الفصل بين المنطق القديم والمنطق الحديث.

١. راجع: The Foundations of Mathematics, p. 32.

المصادر

ابن أبي أصيبعة، أبو العباس أحمد، عيون الأنباء في طبقات
الأطباء، نشرة فون مولر، مجلدان، كوتنجسبرج،

١٨٨٤.

ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس، كتاب الرد على
المنطقيين، نشرة الكتي، بومباي، ١٩٤٩.

ابن لحزم، أبو محمد، كتاب التقريب لحد المنطق والمدخل
إليه، نشره إحصان عباس، دار مكتبة الحياة،
بيروت.

ابن رشد، مسائل، مجموعة من الأبحاث المنطقية، نشر منها
مقالة في:

Dunlop, D.M; Averroës (Ibn Rusd), **on the modality
of propositions**, Islamic Studies (Journal of the central

- تهافت التهافت، نشرة م. بويج، بيروت. ١٩٣٠.
- تلخيص كتاب المقولات، نشرة م. بويج، بيروت. ١٩٣٢.
- ابن سعيد، حاشية على شرح الخبيصي، على هامش: العطار، حسن، حاشية العطار على شرح الخبيصي، نشرة الحلبي، القاهرة، ١٩٦٠.
- ابن سينا، الشفاء، موسوعة فلسفية، طبع من أجزائها المنطقية حتى الآن، المجلدات الآتية:
- ١. المدخل، تحقيق م. الخضيرى، أ. ف. الأهواني، ج. قنواقي، القاهرة، ١٩٥٢.
- ٢. المقولات، تحقيق م. الخضيرى، أ. ف. الأهواني، ج. قنواقي، س. زايد، القاهرة، ١٩٥٩.
- ٣. العبارة، تحقيق م. خضيرى، القاهرة، ١٩٧٠.
- ٤. القياس، تحقيق س. زايد، القاهرة، ١٩٦٤.
- ٥. البرهان، تحقيق أ. عفيفي، القاهرة، ١٩٥٦.
- ٦. السفسطة، تحقيق أ. ف. الأهواني، القاهرة، ١٩٥٨.
- ٧. الخطابة، تحقيق س. سليم، القاهرة، ١٩٥٤.
- [الإشارات] الإشارات والتنبيهات، مجلد ١، المنطق،

نشرة س. دنيا، القاهرة، ١٩٤٧.

- منطق أشرقيين، نشرة المكتبة السلفية، القاهرة، ١٩١٠.

- النجاة، نشرة الكردي، القاهرة، ١٩٣٨.

ابن الصلاح، تمي الدين، فتاوى ابن الصلاح في التفسير والحديث والأصول والعقائد، القاهرة، ١٣٤٨ هـ.

ابن ملكا، أبو البركات البغدادي، المعترف في الحكمة، مجلد ١، المنطق، حيدر آباد، ١٣٥٨ هـ.

الأبهري، أثير الدين، ايساغوجي في المنطق، القاهرة، ١٩١٦.

أبو الصلت، أمية ابن عبد العزيز، كتاب تقويم الذهن، نشرة أ. پلانثيا، مدريد، ١٩١٥.

الأخضري، عبد الرحمن، السلم المنورق في المنطق، القاهرة، ١٩١٦ هـ.

اخوان الصفا، رسائل، القاهرة، ١٩٤٧.

الأرموي، سراج الدين، [مطالع]، مطالع الأنوار، على هامش: التحتاني، قطب الدين الرازي، لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار، مطبعة البستاوي، القاهرة، ١٣٠٣ هـ.

الأنصاري، زين الدين، المطلع، شرح إيساغوجي، على
هامش: الحفاوي، يوسف، الحفي على إيساغوجي،
نشرة الحلبي، القاهرة.

الباجوري، إبراهيم، حاشية الباجوري على متن السلم، نشرة
الحلبي، القاهرة.

-، حاشية على مختصر السنوسي، القاهرة، ١٣٢١ هـ.
الپانچيوني، ملا عبد الرحمن، حاشية على البرهان،
في: الكلبي، اسماعيل بن مصطفى، كتاب
البرهان، نشرة الكردي، القاهرة.

التحتاني، قطب الدين الرازي، [شرح المطالع]، لوامع
الأسرار في شرح مطالع الأنوار، مطبعة البسناوي،
القاهرة، ١٣٠٣ هـ.

-، [شرح الشمسية]، تحرير القواعد المنطقية في شرح
الرسالة الشمسية، في المجموعة: شروح وحواشي
الشمسية، نشرة الكردي، مجلدان، القاهرة،
١٩٠٥/١٣٢٣.

التفتازاني، سعد الدين، تهذيب المنطق والكلام، في:
الخبصي، عبيد الله، شرح الخبصي على متن
تهذيب المنطق، مطبعة صبيح، القاهرة،
١٩٦٥/١٣٨٥.

التهانوي، محمد علي، [كشاف]، كشاف اصطلاحات الفنون،

نشرة أ. شبنغلر، مجلدان، كلكوتا، ١٨٦٢.
التوحيدي، أبو حيان، كتاب الإمتاع والمؤانسة، نشرة أ.
أمين ٣ مجلدات، القاهرة، ١٩٣٩ - ١٩٤٤.

الجرجاني، علي بن محمد السند، حاشية على شرح المطالع، في:
التحتاني، قطب الدين الرازي، لوامع الأسرار في
شرح مطالع الأنوار، مطبعة البسناوي، ١٣٠٣ هـ.

-، حاشية على شرح الشمسية، في المجموعة: شروح وحواشي
الشمسية، نشرة الكردي، مجلدان، القاهرة،
١٩٠٥/١٣٢٣.

الحفي، يوسف، حاشية على شرح إيساغوجي، نشرة الحلبي.
القاهرة.

الخبصي، عبيد الله، التهذيب: شرح الخبصي على تهذيب
المنطق والكلام، في: المطار، حسن، حاشية المطار
على شرح الخبصي، نشرة الحلبي، القاهرة،
١٩٦٠/١٣٨٠.

الخوارزمي، أبو عبد الله محمد، مفاتيح العلوم، القاهرة،
١٣٤٢ هـ.

الخونجي، أفضل الدين، كتاب الجمل في المنطق، مخطوطة
من دار الكتب الظاهرية، دمشق، رقم ١٠٥١٤.

الدسوقي، محمد بن عرفه، حاشية على شرح الشمسية، في

المجموعة: شروح وحواشي الشمسية، نثر الكردى،
مجلدان، القاهرة، ١٩٠٥/١٣٢٣.

الطوسي، نصير الدين، حل مشكلات الاشارات
والتنبيهات، القاهرة.

-، شرح الاشارات والتنبيهات، في: ابن سينا، الاشارات
والتنبيهات، نثره س. دنيا، القاهرة، ١٩٥٨.

الطار، حسن، حاشية على شرح شيخ الاسلام على متن
إيساغوجي، القاهرة، ١٣١١ هـ.

-، حاشية الطار على شرح الخبيصي، نثره الحلبي،
القاهرة، ١٣٨٠/١٩٦٠.

علي، محمد، السوانح الجازمة في التعاريف اللازمة، المطبعة
الميرية، مكة، ١٣٢٢ هـ.

الغزالي، أبو حامد، مقاصد الفلاسفة، القاهرة، ١٩٦١.
-، محك النظر، نثره م. ب. النعساني، دار النهضة،
بيروت، ١٩٦٦.

-، معيار العلم، نثره س. دنيا، القاهرة، ١٩٦١.
-، تهافت الفلاسفة، نثره س. دنيا، القاهرة،
١٩٥٨.

فاخوري، عادل، الرسالة الرمزية في أصول الفقه،
دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٨.

المجموعة: شروح وحواشي الشمسية، نثر الكردى،
مجلدان، القاهرة، ١٩٠٥/١٣٢٣.

داغي، ابن القرى، حاشية على البرهان، في: الكليني،
اسماعيل ابن مصطفى، كتاب البرهان، نثره
الكردى، القاهرة.

الدمهوري، أحمد، إيضاح المبهمة من معاني السلم، نثره
الحلي، القاهرة.

الرازي، فخر الدين، شرح الاشارات والتنبيهات، القاهرة.
-، كتاب لباب الاشارات، في: ابن سينا، الاشارات
والتنبيهات، نثره م. شهابي، طهران، ١٣٣٩ هـ.

الهاوي، عمر بن سهلان، كتاب البصائر النصيرية في علم
المنطق، نثره م. عبدو، القاهرة، ١٣١٦/١٨٩٨.

السكاكي، أبو يعقوب، كتاب مفتاح العلوم، نثره الحلبي،
القاهرة، ١٣١٨ هـ.

السوسي، ابو عبد الله، مختصر السوسي في المنطق،
القاهرة، ١٣٣٠/١٩١٢.

-، شرح المختصر في المنطق، القاهرة، ١٣٢١ هـ.
السهورودي، شهاب الدين مجيب، كتاب حكمة الاشراق،
تحقيق هنري كوربين، طهران، ١٩٥٢.
السيالكوتي، حاشية على الجرجاني على الشمسية، في

- القزويني الكاتي، نجم الدين، [الشمية] الرسالة الشمية،
في: التهانوي، محمد علي، كتاب كشف اصطلاحات
الفنون، نشرة أ. شبرنفر، كلكوتا، ١٨٥٤
القنطري، جمال الدين، تاريخ الحكماء، لايتزغ، ١٩٠٤.
الكلتوبوي، اسماعيل بن مصطفى، [البرهان] كتاب
البرهان، نشرة الكردي، القاهرة.
-، حاشية على البرهان، في: كتاب البرهان.

Becker, O., *Einführung in die Logistik vorzüglich in den Modalkalkül*, Westkulturverlag Anton Hain, Meisenheim/Glan, 1951.

-، *Untersuchungen über den Modalkalkül*, Westkulturverlag Anton Hain, Meisenheim/Glan, 1952.

Beth, E. W., *The foundations of mathematics*, 2 ème éd., Amsterdam, 1964.

Blanché, R., *La logique et son histoire, d'Aristote à Russell*, Armand Colin, Paris, 1970.

Bochenski, J.M., *Formale Logik*, Karl Alber, Freiburg/München, 1956.

Bolzano, B., *Wissenschaftslehre*, éd. Wolfgang Schultz, nouvelle éd., 4 vol., Leipzig, 1929.

Chomsky, N., *Aspects of the theory of syntax*, MIT Press, Cambridge, Mass, 1965.

Church, A., *Introduction to mathematical logic*, Vol. I, Princeton university Press, Princeton,

-، المنطق الرياضي، دار العلم للملايين، الطبعة الثانية، ١٩٧٩.

الفارابي، أبو نصر، كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق، نشرة م. مهدي، بيروت، ١٩٦٨.

-، كتاب الحروف، نشرة م. مهدي، بيروت، ١٩٦٨.

-، كتاب احصاء العلوم، نشرة ع. أمين، القاهرة، ١٩٣١.

-، كتاب المدخل إلى المنطق، في:

Dunlop, D. M.; Al - Fārābī Eisagogi, The Islamic Quaterly, vol 3, 1956, pp. 117 - 138.

-، كتاب القياس الصغير، في:

Türker M. *Fārābī min bazi mantik eserli*, Revue de la Faculté de langues, d'Histoire et de Géographie de l'université d'Ankara, vol. 16, 1958, pp. 165 - 286.

-، شرح الفارابي لكتاب ارسطوطاليس في العبارة، تحقيق و. كاتش، س. مارو، بيروت، ١٩٦٠.

-، الثمرة المرضية في بعض الرسائل الفارابية، نشرة ف. ديتريشي، ١٨٩٠.

-، رسالة في مسائل متفرقة، حيدر آباد، ١٣٤٦ هـ.

الفيومي، عبد الله، شرح سوانح التوجهات على نظم الموجهات، مطبعة م. مصطفى، القاهرة.

dans: **Annales de mathématiques pures et appliquées**, t. VII, Nîmes, 1818 - 1817, pp. 189 - 228.

Goichon, A. M., **Lexique de la langue philosophique d'Ibn Sina**, Paris, 1938.

Hintikka, K. J., **Modality and quantification** dans : **Theoria**, Vol. 27, 1961, pp. 110 - 128.

Hughes, G.E./Cresswell, M.J., **An introduction to modal logic**, éd. Methuen and Co Ltd, 2^{ème} éd., London, 1972.

Husserl, E., **Logische Untersuchungen**, 3 vol., 5^{ème} éd., Max Niemeyer Verlag, Tübingen 1968.

Jadaane, F., **L'influence du stoïcisme sur la pensée musulmane**, éd. Dar -El-Machreq, Beyrouth, 1968.

Jørgensen, J., **A Treatise of formal logic**, 3 vol., Copenhagen/London, 1931.

Kamlah, W./Lorenzen, P., **Logische Propädeutik. Vorschule des vernünftigen Redens**, Bibliographisches Institut, Mannheim, 1967.

Katz, J., **The Philosophy of Language**, Harper and Row, New York, 1966.

Klaus, G., **Semiotik und Erkenntnistheorie**, 2^{ème} éd. Berlin (Ost), 1972.

Kneale, W./Kneale, M., **The development of logic**, 2^{ème} éd., Clarendon Press, Oxford, 1964.

1956:

Carnap, R., **Einführung in die symbolische Logik**, 3^{ème} éd. Springer-Verlag, Wien, New York, 1968.

-, **Logical foundations of probability**, University of Chicago Press, Chicago, 1950.

-, **Meaning and necessity**, 2^{ème} éd., University of Chicago Press, Chicago, 1956.

-, **Modalities and quantification**, dans: **The Journal of Symbolic Logic**, Vol. 11, 1946, pp. 33-64.

Couturat, L., **La logique de Leibniz**, Paris, 1901.

Deledalle, G., **La logique arabe et ses sources non-aristotéliennes**, dans: **Les Etudes philosophiques**, No 3, Juillet-Septembre, 1969.

De Morgan, A., **Formal logic**, London, 1847.

Enriques, E., **Per la storia della logica**, Bologna, 1922.

Faris, J.A., **The Gergonne Relations**, dans: **The Journal of Symbolic Logic**, Vol. 20, 1955, pp. 207-231.

Feys, R., **Modal Logics**, éd. J. Dopp., Louvain/Paris, 1965.

Frege, G., **Funktion, Begriff, Bedeutung**, éd. G. Patzig, Göttingen, 1962.

Gergonne, J. D., **Essai de dialectique rationnelle**,

- Madkour, I., **L'Organon d'Aristote dans le monde arabe**, 2^{ème} éd., Vrin, Paris, 1969.
- McCall, S., **Aristotle's modal syllogisms**, North Holland Publishing Co., Amsterdam, 1963.
- Meyerhof, M., **Von Alexandrien nach Bagdad**, dans: **Sitzungsberichte der Preussischen Akademie der Wissenschaften, philosophisch-historische Klasse**, vol. 23, 1930.
- Moody, E.A., **Truth and consequence in medieval logic**, North Holland publishing Co., Amsterdam, 1953.
- Morris, Ch., **Foundations of the Theory of Signs**, Chicago, 1955.
- Prantl, k., **Geschichte der Logik in Abendlande**, 4 vol., Hirzel, Leipzig, 1855-1870.
- Prior, A.N., **Formal logic**, 2^{ème} éd., Clarendon Press, Oxford, 1962.
- , **Time and modality**, Clarendon Press, Oxford, 1957.
- , **Past, present and future**, Clarendon, Press, Oxford, 1967.
- , **Semantical considerations on modal logics**, dans: **Acta philosophica Fennica**, Vol. 10, 1963, pp. 83-94.
- Quine, W.V., **from a logical point of view**, Harvard University Press, Cambridge, Massachusetts, 1953.
- , **Word and object**, 2^{ème} éd. MIT Press, Cambridge,

- Kotarbinski, T., **Leçons sur l'histoire de la logique**, Presses universitaires de France, Paris, 1964.
- Kripke, S.A., **Semantical analysis of modal logic I, normal propositional calculi**, dans: **Zeitschrift für mathematische Logik und Grundlagen der Mathematik**, vol. 9, 1963, pp. 67-96.
- Lewis, C.I., **A Survey of symbolic logic**, University of California Press, Berkeley, 1918.
- Lewis, C.I./Langford, C.H., **Symbolic logic**, 2^{ème} éd., Dover publications, New York, 1959.
- Löb, M.H., **Extensional interpretations of modal logics**, dans **The Journal of Symbolic Logic**, Vol. 31, 1966, pp. 23-45.
- Lorenz, k., **Elemente der Sprachkritik**, Suhrkamp Verlag, Frankfurt am Main, 1970.
- Lorenzen, P., **Einführung in die operative Logik und Mathematik**, 2^{ème} éd., Springer-Verlag, Berlin/Heidelberg/New York, 1969.
- , **Formale Logik**, 3^{ème} éd., Walter de Gruyter & Co., Berlin, 1967.
- , **Normative logic and ethics**, Bibliographisches Institut, Mannheim, 1969.
- Lorenzen, P./Schwemmer, O., **Konstruktive Logik, Ethik und Wissenschaftstheorie**, Bibliographisches Institut, Mannheim, 1973.
- Lukasiewicz, J., **Aristotle's syllogistic**, 2^{ème} éd., Oxford, 1962.

- , **Deontic Logic**, dans: *Mind*, Vol. 60, 1951, pp. 1-15.
- , **Norm and action**, Routledge and Kegan Paul London 1963.

- Massachusetts, 1965.
- Ramsey, F., **The foundations of mathematics and other logical essays**, éd. R. B. Braithwaite, London, 1965
- Reichenbach, H., **Elements of symbolic logic**, New York, 1947.
- Rescher, N., **The development of arabic logic**, University of Pittsburgh Press, Liverpool, London, and Prescott, 1964.
- , **Studies in the history of arabic logic**, University of Pittsburgh Press, Liverpool, London, and Prescott, 1963.
- **Temporal modalities in arabic logic**, D. Reidel Publishing Company, Dordrecht-Holland, 1967.
- Scholz, H., **Abriss der Geschichte der Logik**, Berlin, 1931.
- Smullyan, A.F., **Modality and description**, dans: **The Journal of Symbolic Logic**, vol. 13, 1948, pp. 31-37.
- Styazhkin, N.I., **History of mathematical logic from Leibniz to Peano**, M.I.T. Press, Cambridge, Massachusetts and London, 1969.
- Thillet, P., **Sagesse grecque et philosophie musulmane**, dans: **Les Mardis de Dar el-Salam**, vol. MCMLV, 1958.
- Walzer, R., **Greek into Arabic**, Oxford, 1962.
- Wright, G.H., **An essay in modal Logic**, North Holland Publishing Company, Amsterdam, 1951

دراسات فلسفية

صادرة عن دار الطليعة

العامل الاقتصادي في التاريخ

جورج بليخاتوف

الفن والتصور المادي للتاريخ

جورج بليخاتوف

نقد نقادنا : ردود على منتقدي النظرية المادية التاريخية في تطور المجتمعات

جورج بليخاتوف

محاوالت مع جورج لوكاش

اجراها: ايندروت ، هولتس،

كوفلر ، بنكس

تطور الفكر الفلسفي
(طبعة ثانية)

تيودور اوزيرمان

مدخل الى علم المنطق
(طبعة ثانية)

د. مهدي فضل الله

الرسالة الرمزية في اصول الفقه

د. عادل فاخوري

اضواء فلسفية على ساحة الحرب اللبنانية

د. انطوان خوري

ماركس والفوضوية: مبحث في العلم الاجتماعي لدى سان سيمون وبرودون وماركس
(ثلاثة اجزاء)

بيار انسلار

موسوعة علم الجمال الهيفلي

تصدر تباعا عن دار الطليعة

لولا هيفل لما كان علم الجمال
على ما هو عليه اليوم

جورج لوكاش

- ١ - مدخل الى علم الجمال
- ٢ - فكرة الجمال (في جزئين)
- ٣ - الفن الرمزي
- ٤ - الفن الكلاسيكي
- ٥ - الفن الرومانسي
- ٦ - فن العمارة
- ٧ - فن النحت
- ٨ - فن الرسم
- ٩ - الموسيقى
- ١٠ - الشعر (في جزئين)

التنضيد والإخراج

المركز الإلكتروني للخدمات الطباعية

ت ٣١١٣٥٠ - ٣٠٤٥٢٠